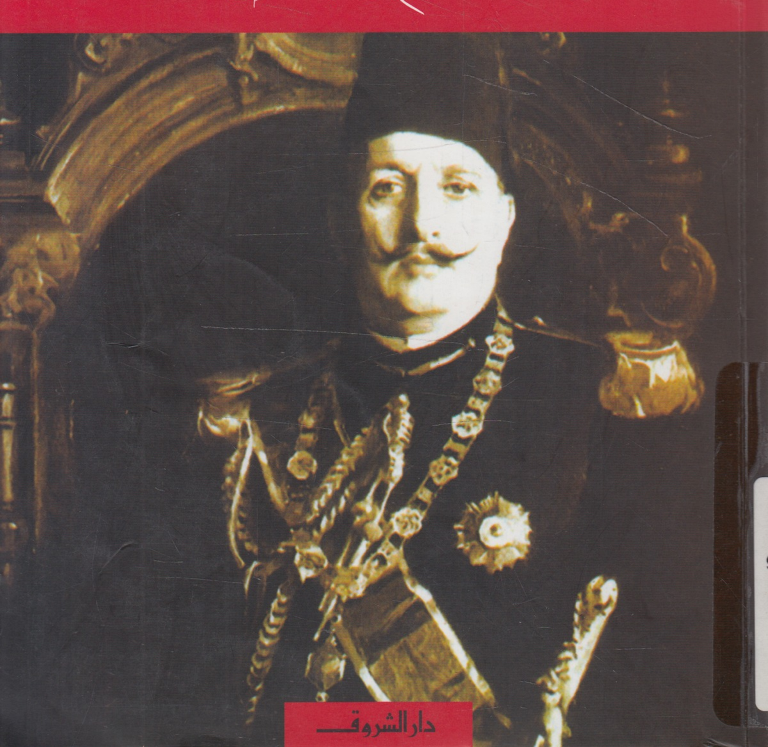
سلسلة التاريخ: الجانب الآخر: إعادة قراءة للتاريخ المصري | 1

د. يونان لبيب رزق

فؤاد الأوّل

المعلوم والمجهول



دار الشروق

فؤاد الأوّل

المعلوم والمجهول

اسم الكتاب: الملك فؤاد.. المعلوم والمجهول
المؤلف: الدكتور يونان لبيب رزق

صدر هذا الكتاب عن سلسلة:
التاريخ - الجانب الآخر - إعادة قراءة للتاريخ المصرى

الطبعة الأولى ٢٠٠٥
الطبعة الثانية ٢٠٠٦
الطبعة الثالثة ٢٠٠٨

رقم الإيداع ٣١٠٣/ ٢٠٠٥
الترقيم الدولى ISBN 977-09-1206-9

شكر خاص للدكتور ماجد محمد فرج ومجلة مصر المحروسة
على سماحهم باستخدام الصور الخاصة بهذا الكتاب

٨ شارع سيبويه المصرى
مدينة نصر - القاهرة - مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٢٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

د. يونان لبيب رزق

فؤاد الأول

المعلوم والمجهول

دار الشروق

مقدمة

يعانى العاملون فى دراسات التاريخ الحديث، خاصة التاريخ الوطنى، من ازدواجية المعايير بشكل أدى فى كثير من الكتابات إلى خلط الأوراق وتداخل الكتابات على نحو تطلب إعادة النظر فى كثير من أحداث وشخصيات هذا التاريخ، والبحث عن إجابات موضوعية لأسئلة مطروحة، خاصة وأن السياسة قد تدخلت فى كثير منها، وبفعل فاعل فى أغلب الحالات، مما أضعف حجية هذه الكتابات.

ويمكن أن نعزو ذلك إلى مجموعة من الأسباب:

١) أن جانبا من الكتابات التاريخية صدر عن أجانب، فرنسيين وإنجليز وأمريكيين، بل وإسرائيليين أحيانا. ومع التسليم بالدور الجليل الذى أداه هؤلاء، غير أنهم بدون قصد فى بعض الأوقات، وبقصد فى أغلبها، افتقروا فيما قدموه إلى الغوص فى أوضاع المصريين ومعرفة أحوالهم، الأمر الذى يتوفر يقينا للمؤرخ الوطنى.

ثم إنهم من جانب آخر وقعوا أسرى لمحفوظات دور الوثائق الأجنبية، خاصة دار الوثائق العامة البريطانية Public Record Office صاحبة الشهرة العريضة، بكل ما يحوط بها من هالات الاحترام التى تصل أحيانا إلى حد التقديس، دون النظر كفاية إلى الظروف التى كتبت فيها تلك الوثائق وإلى طبيعة واضعيها.

وهم من جانب ثالث، خاصة الذين أدوا أدوارا فى الإدارة الاستعمارية، وقعوا تحت تأثير الظروف التى عملوا فيها، هذا من جهة، ثم إنهم من جهة أخرى عمدوا إلى الدفاع عن الأدوار التى لعبوها خلال فترة وجودهم فى مناصبهم الرفيعة فى

البلاد، خاصة وأن أغلبهم أصدروا كتاباتهم بعد فترة قصيرة من اعتزالهم لمناصبهم، برضائهم أو بدونه، ويقدم كتاب اللورد كرومر الشهير «مصر الحديثة Modern Egypt» الصادر فى لندن عام ١٩٠٨، وكتاب اللورد لويد الذى لا يقل شهرة Egypt Since Cromer، وكتاب رونالد ستورز .. Orientations، تقدم هذه الأعمال نموذجا لكتابات أبناء تلك المدرسة.

٢) صدر الجانب الآخر من تلك الأعمال عن عدد من هواة الكتابة التاريخية، من المصريين فى الغالب، إذ لسوء الحظ فإنه يمكن لأى كاتب الجلوس على مكتبه وخوض غمار هذا النوع من الكتابة دون ما مراجعة، فالتاريخ ليس كالهندسة أو الطب أو حتى بعض فروع العلوم الإنسانية مثل الفلسفة والاجتماع تقتصر كتاباته على المحترفين، وينكشف أى من الهواة إذا ما حاول اقتحام عرينها!

وتتقدم كتابات الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى سلسلته الشهيرة تحت عنوان «تاريخ الحركة القومية» أشهر نماذج هذا النوع، ويعترف الرجل فى مقدمة أحد إصدارات هذه السلسلة - «مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية» - بدوافعه السياسية فى كتاباته التاريخية، ومع أنه الكتاب الخامس من هذه السلسلة، إلا أنه يعترف فى مقدمته بأنه منذ أن جال بخاطره أن يكتب تاريخا وهو يفكر أن يكتب عن حياة مصطفى كامل، «ولكن تسلسل الحوادث وارتباط بعضها ببعض قاده إلى أن الحركة القومية ترجع بداياتها إلى قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر وليس إلى مصطفى كامل»، الأمر الذى دعاه إلى إصدار الأعمال الأربعة السابقة عليه؛ الحملة الفرنسية، عصر محمد على، عصر إسماعيل، الثورة العرابية والاحتلال البريطانى، وكأنما كتب كل ذلك ليصل إلى هدفه الرئيسى . . الكتابة عن معشوقه الوطنى؛ الزعيم مصطفى كامل.

ومع اعترافنا أن الأستاذ عبد الرحمن الرافعى وأترابه من الهواة قد أدوا خدمة جليلة للكتابات التاريخية، غير أنهم فى نهاية الأمر قدموها ملونة بلونهم السياسى، رغم أن بعضهم يحظى باحترام بالغ من المؤرخين المحترفين. صحيح أنه يمكن للمؤرخ المحترف أن يغير من بعض آرائه، ولكن ليس لسبب شخصى يتعلق بقناعاته السياسية، وإنما لأسباب أخرى؛ كأن يكتشف مادة علمية جديدة غير تلك التى أقام

عليها آراءه السابقة، أوكأن يصوب بعض ما ذهب إليه من أفكار فى عمله السابق.

٣) الجانب الثالث من تلك الأعمال صدر عن بعض المبتدئين من أبناء المدرسة الأكاديمية المصرية، ولا مندوحة من الاعتراف بأن كثيرين من هؤلاء وقعوا فى مستهل حياتهم العلمية تحت تأثير النوعين السابقين من الكتابات، وهم معذورون فى ذلك، بحكم قلة خبرتهم وتهيبهم من الاختلاف مع الأولين، على الرغم من تحريض أساتذتهم أن يفعلوا.

ولسوء الحظ فإن كثيرا من هذه الكتابات وجدت طريقها إلى المطابع وانتشرت بين قاعدة عريضة من القراء الذين تصوروا أن تكون الكتابة التاريخية العلمية هكذا وإلا فلا، وهو خطأ وقع فيه الجميع بحسن نية وجاء الأوان لتصحيحه!

لكل هذه الأسباب فكرت مجموعة من المؤرخين المحترفين، فيما تصوروه تصحيحا لمسيرة الكتابة التاريخية، فى إصدار كتاب دورى.. واحتضنت دار الشروق الفكرة، بل ورحب بها الأستاذ إبراهيم المعلم، وتقوم فكرة الكتاب ببساطة على تناول عديد من الموضوعات التاريخية ذات الطبيعة الخلافية، والتى يصعب القول إن الصورة التى شاعت عنها، حادثة كانت أو قضية أو شخصية، والتى استقرت فى العقلية الجمعية، هى الصحيحة بالضرورة، وإن كانت ليست خاطئة بالضرورة أيضا، وإنما على الأقل تفتقر إلى التوازن، وإلى القول بحقيقة بديهية، وهى أن التاريخ البشرى ليس ذا لون واحد.. أبيض أو أسود!

ونحن نعلم منذ البداية أن تلك المهمة مع ما تبدو عليه من بساطة فهى شديدة التعقيد، بل ونزعم أنها محفوفة بالمخاطر، ولأسباب أهمها ـ فى تقديرنا ـ رد الفعل لما يسميه البعض «المساس بالرموز»، على اعتبار أن بعض الشخصيات التى قد تطولها الدراسات التى ستتضمنها تلك السلسلة قد اكتسبت فى الضمير الوطنى لونا من القداسة، فكيف سيكون الحال مع معرفة أن ما مكَّن محمد على باشا من الإطاحة برمز المقاومة الوطنية فى بداية القرن التاسع عشر، السيد عمر مكرم، إنما نتج عن عوامل الغيرة والحسد التى دبت فى نفوس زملائه من علماء الأزهر؟ وكيف سيكون الحال مع كشف الستار عن أسباب الهزيمة المرة التى لحقت بالجيش المصرى فى التل الكبير فى سبتمبر عام ١٨٨٢، وأن تصرفات (الزعيم) أحمد عرابى التى

اتسمت بقدر كبير من التواكلية والجهل كانت من أهم تلك الأسباب، وأنه هرب على قطار للقاهرة، وكان أول ما فعله عندما دخل جيش الاحتلال إلى القاهرة أن ذهب إلى قائده ليسلمه سيفه؟! . . ويحفل التاريخ المصرى بعشرات الأسئلة التى ستدعو إلى تكرار السؤال الذى يبدأ بـ «كيف سيكون الحال؟» .

ولكن يأتى الرد على ذلك التساؤل بتساؤل آخر : «لماذا يبقى الحال بقبول ذلك الجو الأسطورى الذى لا يتسق مع الحقيقة، ولا حتى مع طبيعة البشر؟»، بكل ما يترتب على ذلك من هالات تحيط بهذا أو بذاك، سواء كانت هالة خير أو هالة شر، وتختفى مع ذلك الحقيقة التاريخية تحت تلك الهالات؟» .

إن المطلب الحقيقى لمجموعة الأكاديميين الذين يتصدون لهذا العمل هو تعديل «الذهنية المصرية»، بل والعربية، من النظرة الأحادية التى تربت عليها إلى نظرة تتسم بالتعددية، أو بالأحرى بالموضوعية، دون ما تهيب. . إيمانا منهم بأن طريق التقدم يبدأ من تغيير هذه الذهنية، وهى على أى الأحوال ليست بعيدة عن الفكرة الديموقراطية التى يبشر بها الكثيرون فى السنوات الأخيرة، والتى تقوم بالأساس على التعدد وليس الأحادية، وهو هذه المرة يتطرق إلى أحد المحرمات: تعدد الرؤى وليس وحدانيتها، فنحن نؤمن أن الوحدانية لله وحده .

وعلى الله قصد السبيل،،

دكتور يونان لبيب رزق

القسم الأول

سنوات التكوين (١٨٦٨ ـ ١٩١٧)

لم يكن أحمد فؤاد قد تجاوز الحادية عشرة عندما جاء فرمان السلطان عبد الحميد الثانى بعزل أبيه الخديوى إسماعيل عن مسند الخديوية عام ١٨٧٩ ، ونظن أن ما جرى يوم غادر الحاكم المخلوع المحروسة ومعه حاشيته وأبناؤه بمن فيهم الصبى الصغير لم ينمح أبدا من ذاكرته ، وأثر أيما تأثير فى تكوينه ، الأمر الذى نترك وصفه لأحد المعاصرين الذين عاينوا الحدث . .

الاسم : ميخائيل شاروبيم . العمل : رقيب على أحوال مصر ١٨٧٨ ـ ١٨٨٢ ، وجاء فيه قوله : «كان يوم العاشر من رجب سنة ١٢٩٦ من أيام القاهرة المعدودة ، ازدحمت فى صبيحته العربات والخيول والأقدام على أبواب مقر الخديوى إسماعيل بسراى عابدين ، وتوارد الأمراء والوجهاء والأعيان عليه يظهرون عواطف الأسف وعلائم الحزن ، فعلا الصياح من نسائه وجواريه وخدمه وحاشيته ، وبكى كل من سمع بكاء مرا . ولما كانت الساعة الرابعة ونصفا ، أقبل الخديوى توفيق على والده لوداعه وعلامات الحزن تنطق فى وجهه ، فلبثا معا إلى الساعة الخامسة ، ثم خرج الخديوى إسماعيل متوكئا على ابنه توفيق فصعد إلى عربة كانت قد أعدت له ، وجلس ابنه على يساره وركب بعدهما الأمراء والأعيان والرؤساء وطوائف الخدم والحشم والخصيان وكثير من نساء وجوارى الخديوى المخلوع ، يصحن ويولولن وهن يلطخن الوجوه ويشققن الجيوب ويستصرخن العامة وأبناء السبيل بما تنفطر من سماعه الأكباد ، وتذوب لهوله القلوب» ، وكان الأمير الصغير محشورا فى إحدى هذه العربات !

بدأت منذ هذه اللحظة رحلة التيه لأحمد فؤاد ، والتى استمرت ثلاثة عشر عاما

بالتمام والكمال (١٨٧٩ ـ ١٨٩٢) لم تطأ قدمه خلالها مصر ، والتى عاد إليها شابا يافعا فى منتصف العقد الثالث من عمره . والتوصيف بالتيه له أسبابه :

١ ـ فالمعلوم أن الخديوى المخلوع لم يكن قد حزم أمره حول الجهة التى يقصدها بعد أن استقر فى «المحروسة» فى الإسكندرية ، فأعلن أولا اعتزامه الرحيل إلى إستنبول ، غير أنه عاد فعدل عن عزمه الأول وقرر أنه سيتجه إلى «أزمير» ليتخذ منها مقرا ، وقبل أن يغادر اليخت مرساه علم إسماعيل أن ملك إيطاليا قد أعد له فى نابولى مقاما كريما ، فحدد هذا النبأ اتجاهه وأقلع اليخت ميمما شطرها ، فى آخر أيام شهر يونية عام ١٨٧٩ .

٢ ـ والمعلوم أيضا أن توفيقا بعد أن خفت حدة مشاعر الوداع التى أملتها المناسبة سعد بالتخلص من أبيه ، ولعل الخلاف الذى حدث حول السرايات الخديوية ـ عابدين ، الإسماعيلية ، القصر العالى بالقاهرة ، والنزهة بالإسكندرية وغيرها ـ يجسد سرعة تغير المشاعر ، إذ بينما اعتبرها الخديو المخلوع من ممتلكاته الخاصة ، اعتبرها ابنه من ممتلكات الحكومة وانتهى بغلبته ، ثم إنه كان من المعلوم أن إسماعيل ، ورغم سعيه الحثيث لدى الباب العالى فى حصر وراثة العرش فى أكبر أبنائه بدلا من أكبر أعضاء الأسرة ، لم يسعد بأن تسقط ولاية العهد فى حجر توفيق بحكم أنه لم يكن ابنا لإحدى زوجاته ، بل كان ابنا لمستولدة ، ولم تتم تسوية الأمر إلا بعد أن ضغط عليه السلطان العثمانى ليتزوج والدة أكبر أبنائه !

٣ ـ والمعلوم ثالثا أن الخديو الجديد قد ساورته المخاوف من مساعى أبيه الدائبة للعودة إلى عرش مصر ، الأمر الذى عبرت عنه بعض الصحف البريطانية خلال عام ١٨٨٥ من أن المستشار الألمانى الشهير أوتو فون بسمارك يسعى لدى الحكومات الغربية للموافقة على عودة الخديوى المخلوع إلى حكم مصر .

٤ ـ كان طبيعيا مع ذلك أن تنسحب هذه المخاوف من جانب توفيق على إخوته الذين صاحبوا أباهم إلى المنفى بمن فيهم فؤاد ، الأصغر بين إخوته ، وبالتالى لم يُسمح لأيهم بالعودة إلى مصر فى أى وقت ، ولو حتى للزيارة !

* * *

فى إيطاليا بقى الأمير الصغير بصحبة أبيه لثمان سنوات (حتى ١٨٨٧) حيث تفتحت مداركه على الثقافة الإيطالية فى بلاد ميكيافيللى وآل مديتشى. وفى ملاحظة ذكية لمؤرخ أمريكى، المستر دونالد ريد، أن فؤادا قد شابه فى ذلك جده الأكبر مؤسس الأسرة العلوية الذى أمر بترجمة كتاب «الأمير» وانكب على دراسته، وإن أثبتت الأيام أنه كان أكثر ميكيافيلية من صاحب الكتاب.

المهم أنه فى خلال سنوات التيه تلقى تعليمه فى كل من معهد التوديكوم فى جنيف وأكاديمية تورين الحربية، حصل بعدها على رتبة ملازم فى الجيش الإيطالى، وألحق بالفرقة الثالثة عشرة من مدفعية الميدان، وكانت إحدى وحدات حامية روما، فقد كانت علاقة أبيه بالملك أمبرتو والملكة مرجريتا طيبة، الأمر الذى انتهى بصداقة حميمة بينه وبين ولى العهد فيكتور عمانويل الثالث. وفى تلك الأثناء، وبالإضافة إلى اللغتين الإيطالية والفرنسية اللتين اكتسبهما بحكم دراسته، تعلم التركية بحكم استخدامها المنزلى.

بدأت المرحلة الثانية من التيه فى منفى إسماعيل عندما نجح فى شراء سراى مطلة على البوسفور فى إستانبول وانتقل إليه ومعه أبناؤه، بمن فيهم فؤاد طبعا، الذى كان قد اقترب من العشرين وقتئذ. وفى عام ١٨٩٠ عينه السلطان العثمانى ملحقا عسكريا بالسفارة التركية فى فيينا، حيث بقى لعامين اكتسب خلالهما معرفة واسعة باللغة الألمانية.

وفى مستهل عام ١٨٩٢، توفى على نحو مفاجئ الخديو توفيق، وتولى ابنه الشاب الصغير عباس حلمى الثانى عرش مصر، مما كان إيذانا بانتهاء فترة التيه لفؤاد وإخوته..

فقد أخذ الخديو الجديد على أبيه ضعف مواقفه تجاه سياسات الاحتلال، مما بدا فى تخلصه من رجاله خلال الشهور القليلة التى أعقبت اعتلائه العرش؛ اثنان من كبار رجال التشريفات فى السراى: ثابت باشا وذو الفقار باشا، ثم أحمد حمدى باشا الياور الأول للخديوى الراحل، وعزيز بك معاون التشريفات، مما وصفه البعض بأنه كان أقرب إلى انقلاب فى السراى العامرة (!!)

وبالمقابل لم يُخْفِ عباس إعجابه بجده المنفى، الأمر الذى سجله فيما بعد فى

مذكراته التى وصفه فيها «ببعد النظر والاستنارة»، وعزا إليه الفضل فى إرساء مفهوم الوطنية، بينما افتقر فى حديثه عن أبيه لمثل هذه الروح، وكان أفضل ما قاله عنه إنه كان حسن النية فى الاستماع إلى نصائح ممثلى الدول.

وهو لم يُخْف هذا الإعجاب خلال سنى حكمه الأولى، فيما بدا خلال زيارته لإستنبول عامى ١٨٩٣و ١٨٩٤، إذ حرص فيهما على الالتقاء بالخديوى الأسبق فى السراى التى كان يقيم بها على ضفاف البوسفور . . سراى ميركون.

وقد ترجم صاحبنا إعجابه بجده إلى متابعة متعاطفة لأخبار رحلات إسماعيل الاستشفائية إلى سويسرا والنمسا، الأمر الذى انعكس على كتابات الصحف المصرية. ولم يكن ثمة غرابة مع تغير المناخ السياسى على هذا النحو من عودة البرنس أحمد فؤاد باشا إلى أرض الوطن بعد أن قضى أكثر من نصف حياته حتى هذا التاريخ خارجه!

وكأنما أراد عباس الثانى أن يستقطب سائر أعمامه إلى جانبه، فمنحهم الوظائف العالية فى القصر، فهو فى دعوته لعمه الشاب أن يترك عمله فى السفارة التركية فى فيينا أغراه برتبة اللواء وبأنه سيوليه قيادة قسم من الجيش المصرى، وعاد البرنس فعلا وأصبح ياورانًا لابن أخيه، واستمر يعيش إلى جوار الخديوى الصغير لثلاث سنوات، وحتى عام ١٨٩٥، ولم يكن راضيا عما يجرى حواليه.

ونترك لسردار إقبال على شاه - الذى وضع سيرة ذاتية موضوعية للملك فؤاد - وصْف أحوال الرجل خلال تلك الفترة الانتقالية من حياته . . قال: إنه وجد فى دائرة البلاط لونين من الناس، فإما مع الخديو وإما ضده، «وكان عباس شابا متسرعا مندفعا يمقت السيادة البريطانية، وكان على من يستظل بظله أن يُعد مشاغبا، فألفى الأمير نفسه فى مركز شديد الصعوبة، فقد تبع والده فى منفاه، وناله رذاذ مما ألصق بإسماعيل؛ وتطلع الكثيرون من حاشية القصر إلى وجوده فى القاهرة بعين الريبة العميقة، وكان عليه أن يصغى لحجج هذا الفريق مرة، أو لتعنت ذلك الفريق مرة أخرى. وكان موضعه من ابن أخيه ككبير ياورانه مبعثا للضغينة والحسد، بل وكثيرا ما كان مثيرا للغيظ مهيجا للحفيظة، فكان على الدوام محفوفا بالمخاطر، ولطالما فكر بجد خلال تلك السنوات الثلاث أن يسلك سبيل الحزم، غير أنه اتضح أن نهج مثل

هذا السبيل مما يحمله جهدا مضنيا ، ولذلك قرر فجأة أن يخلى بين نفسه وبين سياسة مصر الملتهبة ، فاستقال واعتزل وظائفه جميعا ، وبدا أمام العالم فردا عاديا» .

ويذكر سردار إقبال على شاه أن البرنس فؤاد لم ير فى ابن أخيه العنيد سوى فتى مراهقا ، وأنه استقال من منصبه فى القصر بعد صدام عنيف مع الخديوى .

وإذا كان لتلك السنوات أهمية تذكر فى حياة البرنس فؤاد باشا ، فإنها على الأقل قد أنقذته من التيه وعاد إلى أرض مصر التى اعتزم أن يستقر فيها ، وألا يفعل ما فعله بعض أمراء الأسرة العلوية الذين استقروا فى إستنبول ، وأصبح مع الوقت مفردة من مفردات الحياة الاجتماعية المصرية ، الأمر الذى تأكد فى أكثر من مناسبة .

معركة البرنسات

لم يكن قد مضى على خروج الرجل من سراى عابدين سوى ثلاث سنوات عندما أصبح خلال شهر مايو عام ١٨٩٨ حديث القاصى والدانى ، ففى مساء اليوم السابع من ذلك الشهر ، وبينما كان البرنس فى الكلوب الخديوى قرب البنك العقارى ، اقتحم صهره البرنس أحمد سيف الدين نجل البرنس إبراهيم باشا الكلوب واعتدى عليه بالقول ، ثم أخرج غدارة من جيبه وأطلق عليه ثلاث رصاصات ، واحدة فى فخذه ، والثانية فى كم قميصه ، أما الثالثة ـ وهى أخطرهم ـ فأصابت أسفل البطن فمرت تحت الكبد وانتهت قرب القلب ، وقامت الدنيا ولم تقعد أمام هذا الحدث النادر فى تاريخ الأسرة العلوية .

فى التحقيق قرر الجانى أنه حمل غدارته وسار إلى الكلوب الخديوى بالإسماعيلية ، ووصل إليه فى نحو السابعة والدقيقة عشرين ، فسأل البواب : هل البرنس فؤاد هنا؟ فأجابه بنعم ، فصعد إلى الغرفة العليا . قال : وكان البرنس فؤاد يلعب البلياردو مع ناس لا يعرفهم ، فلما رآه قطب وجهه ، فقال له : يا برنس خذ حذرك فقد أتيت لأنتقم منك لإساءتك معاملة أختى (شيوه كار زوجة فؤاد) ، وأخرج غدارته وأطلق عليه العيار الأول ، فتوارى وراء عبانى باشا ناظر الحربية ، وكان هناك ، ولما رأى الأخير أن سيف الدين سيكرر المحاولة ، وربما أصابته قذيفة ، تخلى عن البرنس فؤاد ، فأطلق عيارين آخرين على صهره نفذا فيه .

وعندما تصدى له أحد العساكر المصريين، هم بإطلاق غدارته عليه لولا أن أحد حراس منزل الجنرال جرانفيل من الإنجليز، وكان قريبا من النادى، أسرع وصوب إليه بندقيته محذرا له من محاولة الفرار وارتكاب جناية أخرى، وسيق البرنس سيف الدين إلى المخفر!

أما فى «الكلوب الخديوى» فقد حضرت جمهرة من الأطباء للنظر فى حالة الأمير المصاب، مصرى: هو محمود باشا صدقى، وأربعة من الأجانب: ملتن، هس، ولد، وكومانوس، وبعد أن نجحوا فى إخراج الرصاصة التى كانت قد اخترقت فخذه رأوا ألا ضرورة فى استخراج الرصاصة التى كانت قد استقرت فى جوفه مخافة أن تُحدث التهابا أو نزيف دم.

قدم الوجه الآخر من الحادثة الشهود الذين تصادف وجودهم فى النادى .. أرتين باشا وكيل نظارة المعارف، عبانى باشا ناظر الحربية، دى لاسالا باشا، ونقولا صباغ بك، وليس من المستغرب أن يكون جميع هؤلاء من حملة الباشوية والبكوية، فقد كان الكلوب الخديوى مقرا للأرستقراطية وقتئذ..

شهادة أرتين بك: مفادها أنه كان يهم بالخروج عندما سمع أصوات الطلقات النارية فى الطابق الأعلى، وأحد الأعضاء يهرول نازلا وهو يصيح «قُتل البرنس فؤاد»، فأمر بإقفال الباب والقبض على الجانى.

دى لاسالا: كان خارج القاعة عندما سمع صوت العيارات النارية. ولما دخل وجد الباشوات مظلوم وعبانى محيطين بالبرنس وهو مضرج بدمائه، فساعد فى فك أزراره وإجلاسه على مقعد، ونزل مسرعا للمساعدة فى القبض على الجانى.

صباغ بك: كان فى شرفة القاعة التى جرت فيها الحادثة، وكان أول من دخلها ليجد فؤادا يقول: قتلنى. ثم قال: أمى أمى. وأخيرا قبل أن يضيع فى غيبوبة قال: «وافونى بالأطباء».

أهم الشهود: عبانى باشا الذى كان بصحبة البرنس المعتدى عليه، واتسمت شهادته بقدر من الطرافة لما حملته من تناقض، إذ يتفق الرواة على أن فؤادا عندما شاهد سيف الدين داخلا وقد شهر غدارته، جرى متخذا من عبانى باشا درعا

بشريا ، غير أن ما لم يتفقوا عليه هو ما جرى بعد ذلك ، فبينما يذكر بعض الشهود أن الباشا وزير الحربية أزاح الأمير الذى احتمى به خوفا من أن يطلق سيف الدين النار عليه ، فقد ذكر فؤاد أنه لما رأى الجانى مصرا على ارتكاب فعلته فقد ابتعد هو بنفسه عن عبانى حتى لا يكون سببا فى إصابته ، وتبدو القصة الأولى أكثر معقولية .

غير أنه إلى جانب رائحة الدماء الساخنة ، كانت هناك رائحة العواطف الملتهبة . . بالبغض والحب .

البغض كان سبب الجريمة ، فقد حدثت بالأساس نتيجة لتدهور العلاقات بين البرنس فؤاد وزوجته شيوه كار ، فمنذ اللحظة الأولى للقبض على البرنس الجانى ظل يردد : انتقمت لشقيقتى . . انتقمت لشقيقتى . بيد أن رد فعل الأميرة جاء مختلفا ، فأنكرت أنها كتبت لأخيها تشكو من البرنس زوجها ، وأنها لا تستحسن عمله ولا تقره عليه . أكثر من ذلك فإنه لما بلغها أن البرنس فؤادا ينوى طلاقها سألته بإلحاح العدول عن ذلك ، ولكن السهم كان قد نفذ وطلق البرنس فؤاد زوجته بعد أن أقره أخواه على ذلك : البرنس حسين ، الذى تولى العرش بعد ذلك باسم السلطان حسين كامل ، والبرنس إبراهيم .

وكان موقف الأميرين يدعو للإعجاب ، فقد أزالت هذه الحادثة ما كان بينهما من جفاء بسبب الاختلاف على تفسير وصية والدهم ، الخديو إسماعيل ، وقد علق الأول على الحادثة عندما وصلته أخبارها بالقول : «لقد رأينا بين أعضاء أسرتنا المقامر والسكير ، ولم يكن ينقصنا سوى القاتل» ، غير أنه على الجانب الآخر ترك شرخا عميقا فى العلاقات داخل الأسرة العلوية ، خاصة بعد صدور الحكم على الأمير سيف الدين بالسجن ، والذى انتهى بعد نحو عامين إلى كتابة تقرير طبى بعدم سلامة قواه العقلية ، أرسل بعده للعلاج فى أحد مستشفيات إنجلترا ، وانتقلت أملاكه من قَيِّم إلى آخر ، واستمر البرنس فى هذه المصحة لأكثر من ربع قرن .

وقد ظل سيف الدين يمثل شوكة فى جنب عهد فؤاد ، الأمر الذى سوف نلاحظه مرة فى هروب الأمير من المصحة عام ١٩٢٧ ، ومرة أخرى فى الأزمة التى أودت بوزارة النحاس باشا الأولى خلال العام التالى ، والتى عرفت بأزمة الوثيقة المزورة ، وسوف يأتى مكان الحديث عنهما .

الجامعة الأهلية المصرية

فى يوم الأحد ٢٠ ديسمبر عام ١٩٠٨ تم افتتاح الجامعة الأهلية المصرية، وقبل متابعة علاقة البرنس فؤاد بهذا المشروع الجليل، نرى تسجيل عدد من الملاحظات . .

فقد نشأت الفكرة فى مصر بمبادرة شعبية لم يكن للحكومة فضل فيها . . بل على العكس، فقد عرقلت بعض دوائرها، خاصة دار المعتمد البريطانى فى عهد كرومر، الفكرة بكل ما أوتيت من حيل . .

ونرى أن مصر قد تفردت عن العالم العربى بأن نشأة الجامعة فيها لم تكن وليدة ظروف الاستقلال، بل على العكس فقد تمت فى ظل أشد فترات الهيمنة الاستعمارية، ثم إنها من جانب آخر لم تكن صنيعة لقرار حكومى، مما ينم عن إنها قد تأسست نتيجة لحاجة مجتمعية، ومثل هذا النوع من المؤسسات يقيض له طول العمر، هذا من جانب، ويقيض له سرعة التطور من جانب آخر .

● يتأكد الدور المعوّق لسلطات الاحتلال من حقيقتين يعلمهما المتابعون للتاريخ المصرى خلال تلك الحقبة؛ أولاهما أنه مع تنامى الدعوة لإنشاء الجامعة، والتى عرفت فى بداية الترويج لها باسم «المدرسة الكلية المصرية»، فقد طرحت دار المعتمد البريطانى بالقاهرة مشروعها بنهضة الكتاتيب بديلا عن تلك المدرسة الكلية، وكانت حجتها فى ذلك أن بلدا تنتشر فيه الأمية على نحو لحق بأكثر من ٩٠ فى المائة من سكانه لن تكون الجامعة ذات فائدة تذكر بالنسبة لأبنائه، المطلوب أولا مناهضة الأمية بالكتاتيب، ثم يأتى فى مرحلة آجلة المشروع الذى يتنادى به المصريون . . أما مدى هذا الأجل فأمرٌ لا يعرفه إلا الله .

الحقيقة الثانية تجلت فى الاستقبال الفاتر للورد كرومر للمشروع فيما عبّر عنه فى تقريره الصادر عام ١٩٠٦، والذى جاء فيه بالحرف الواحد أنه لما كان إخراج المشروع إلى حيز التنفيذ «يقتضى زمانا، فإنى أشير على أصحابه أن يدرسوا تاريخ إنشاء المدارس الجامعة فى البلدان الأخرى ويبذلوا الجهد فى إفهام المصريين الغرض الحقيقى الذى يتوخونه، ويجدر بهم أيضا إعمال الفكرة فى بعض التفاصيل الخاصة بالمشروع، وأهمها أمر تدبير الطلبة وتعيين اللغة التى تتخذ أساسا للتعليم وإعداد الأساتذة والمعلمين للجامعة فى المستقبل، يتلوها أمر الشئون المالية وعلاقة الجامعة

بنظارة المعارف والمدارس الفنية العالية ، وتأليف مجلس إدارة لها ووضع نظام لإدارة الطلبة والسكن وغير ذلك من الأمور» . . وحلني حتى يتم تحقيق كل ذلك!

والمعلوم أن تلك المعارضة الكرومرية ظلت تراوح المشروع بين اليأس والأمل حتى أن جريدة مثل الأهرام كتبت تعلق على عودة انعقاد اللجنة التى تألفت بشأنه بعد طول توقف بقولها إن الكثيرين «ظنوا أن مشروع الجامعة المصرية قد أدرج فى أكفانه ككثير من المشاريع وقام البعض يتساءلون عما تفعله اللجنة» ، والمعلوم أيضا أن المشروع لم ينفض هذه الأكفان إلا بعد رحيل كرومر ، وبعد أن اعتمد خَلَفُهُ السير إلدون جورست سياسة تقوم على تهدئة المصريين وعلى التعاون مع الخديوى الذى اغتنم الفرصة ليمد يد المعونة للقائمين على تأسيس الجامعة ، وهى المعونة التى لم تقتصر على تشجيع القائمين على الفكرة أو التعضيد المالى ، وإنما امتدت إلى رئاستها التى تقررت أن تكون لأحد برنسات الأسرة الخديوية .

● الملاحظة الثالثة متعلقة بطول فترة الحمل للمشروع ، فقد صدرت أول دعوة له عام ١٩٠٠ ، وولد بعد ذلك بسبعة أعوام ، الأمر الذى تسبب فى تنازع العديد على ادعاء أبوتهم له . .

الأستاذ دونالد ملكولم ريد ـ الباحث الأمريكى الذى وضع مؤلفا تحت عنوان «جامعة القاهرة وصناعة مصر الحديثة» Cairo University and the Making of Modern Egypt والصادر عام ١٩٩١ ـ رصد عددا من هؤلاء الآباء . . فقد روج أنصار أسرة محمد على الدور الفاعل الذى قام به البرنس أحمد فؤاد (الملك فؤاد الأول بعد ذلك) الذى رأس لجنة الجامعة خلال العامين السابقين على ولادتها وارتأوه الأب الأول للجامعة ، ولعل ذلك ما دعا هؤلاء إلى إطلاق اسم الرجل على تلك المؤسسة التعليمية بعد وفاته . أما أنصار الحزب الوطنى فقد تحمسوا لفكرة أن مصطفى كامل هو صاحب الفكرة ، واستدلوا على ذلك بمجموعة من مقالاته . . أحدها نشر عام ١٩٠٠ بعد فترة قصيرة من صدور اللواء ، وتضمن الدعوة لإنشاء «المدرسة الكبرى» على حد تسميته ، وآخر نشر عام ١٩٠٤ أكد فيه على دعوته لقيام الجامعة ، والتى أسماها هذه المرة «بالمدرسة الكلية» ، تبعه باقتراح بتسميتها بكلية محمد على تكريما لمؤسس الأسرة الحاكمة . وكذلك أنصار حزب الأمة قبل الحرب

الأولى ـ والوفد بعدها ـ أكدوا على الدور الذى لعبه كلٌ من سعد زغلول وقاسم أمين ومحمد عبده فى ولادة المشروع . . ويبقى بعد كل هذه المجموعة من الآباء جرجى زيدان مؤسس مجلة الهلال ، والذى كان أول من دعا للفكرة فى مجلته عام ١٩٠٠ وأسماها «المدرسة الكلية المصرية» ، وأكد على ضرورة إنشائها لتمد البلاد بالمتعلمين تعليما عاليا باللغة العربية ، وحتى يكف المصريون عن إرسال أبنائهم إلى أوربا لهذا الغرض .

وفى تقديرنا أن كل هؤلاء الآباء ، وفى مقدمتهم البرنس فؤاد ، على درجة من الصواب فى ادعاءاتهم ، فليس من الضرورى أن تكون مثل هذه المشروعات الكبيرة وليدة أب واحد ، فأفكار الإصلاح الاجتماعى تنشأ فى حجر العديدين .

● آخر الملاحظات متصلة بالعلاقة بين الجامعة والسياسة ، فقد كانت مصر تموج وتئتذ بالتيارات السياسية ، وكان من الطبيعى أن يسعى كل طرف ، ليس فقط إلى نسبة المشروع لنفسه ، وإنما الأكثر من ذلك إلى استخدام المؤسسة الجديدة كإحدى أدواته . وبالمقابل فقد كانت غالبية القائمين على المشروع تتحوط من ذلك ، وترى أن الانزلاق للسياسة سيؤدى إلى عدم ظهوره إلى النور ، مما كان موضع أكثر من معركة بين هؤلاء وبين الحزب الوطنى على وجه الخصوص .

المعركة الأولى نشبت ولما يكن قد مضى على تأليف اللجنة التحضيرية للجامعة أكثر من شهرين . . اللجنة تألفت يوم الجمعة ١٢ أكتوبر عام ١٩٠٦ برئاسة شاغرة ، وبوكالة سعد زغلول الذى انعقد الاجتماع الأول فى داره ، وبسكرتارية محمد فريد الذى أثارت عضويته القلق بين الجناح الداعى لابتعاد الجامعة عن السياسة بحكم ما كان معلوما عن الرجل من صلة حميمة مع مصطفى كامل والتيار الذى يمثله .

انتهز أعضاء هذا الجناح فرصة غياب فريد فى الخارج خلال شهر ديسمبر ، ونجحوا فى اجتماع للّجنة بمنزل محمد بك عثمان أباظة فى اتخاذ قرار بانتخاب «حفنى بك ناصف أن يكون سكرتيرا بسبب غياب محمد بك فريد المحامى» (!) ، مما دعا إلى احتجاج العضو الآخر الذى كان محسوبا على جماعة مصطفى كامل فى اللجنة ـ محمود بك حسيب ـ الذى طعن فى قرار اللجنة بأن فريد بك كان قد كتب إليه ينتدبه ليقوم مقامه خلال فترة سفره وقدرها شهر ونصف ، الأمر الذى دعا

جريدة الأهرام أن تناشد قاسم بك أمين ، الذى كان قد حل محل زغلول بعد أن ترك اللجنة عقب توليته لنظارة المعارف ، لتدارك الموقف بحكمته ، غير أن السهم كان قد نفذ وتم التخلص من فريد تأكيدا على نية اللجنة فى تخليص مشروع الجامعة من الانحيازات السياسية .

تأججت المعركة الثانية بعد عامين حين ألقى أحمد بك زكى سكرتير الجامعة خطبة فى طلاب أول بعثة لها إلى أوربا حذرهم فيها من الاشتغال بالسياسة إبان فترة دراستهم ، كما ألقى على الأحزاب القائمة باللائمة لأنها لم تقدم للمؤسسة الجديدة ما هو منشود منها من عون ، فانبرى له محمد فريد بك ، والذى كان قد خلف وقتئذ مصطفى كامل فى رئاسة الحزب الوطنى ، يسفه من آرائه وبأنه يجب على طلبة العلم أن يشتغلوا بالسياسة .

ويبدو أن تلك المعركة قد احتدمت إلى حد دفع البعض للكتابة بأنه «كنا نود من صميم الفؤاد أن يقف الجدل والبحث فى دائرة الخلاف ولا يتخطاه إلى المنابذة بالألقاب والتراشق بألفاظ الهجر ، بل بألفاظ السباب ، ولكن ما الحيلة وكل بحث عندنا تفسده الحدة وتخرجه (الشخصيات) عن أصله» ، وإلى الدرجة التى دفعت سكرتير الجامعة أن يكتب سلسلة من المقالات فى الأهرام خلال شهر أكتوبر عام ١٩٠٨ تحت عنوان «إلى محكمة الرأى العام» أنهاها بتقديم استقالته من عضوية الجامعة وسكرتاريتها ووظيفة تدريس الحضارة الإسلامية فيها «بعد التعب الشديد الذى كابدته وحدى طول هذا الصيف فى خدمة الجامعة وتثبيت دعائمها» ، وهى الاستقالة التى لم تقبل .

ومن تلك الملاحظات المستفيضة حول مطالعة تاريخ قيام الجامعة الأهلية المصرية خلال عامى ١٩٠٧ و ١٩٠٨ . . ذلك الكم الهائل من الأخبار والمقالات التى اكتظت بها صفحات الجرائد خلال هاتين السنتين ، والتى ترسم صورة شديدة التعقيد لقيام تلك المؤسسة العتيدة نستطيع أن نخرج منها بعدد من الخطوط . .

(الخط الأول) متصل بالدور الشعبى فى إقامتها ، والذى تمثل فى جملة الاكتتابات التى وفرت الأموال اللازمة لإخراج المشروع إلى حيز التنفيذ فى بلد اعتمد أبناؤه على الحكومات للقيام بمثل هذه الأعمال الكبيرة . .

وقد تميزت هذه الحملة بطولها من ناحية، وبتعدد الشرائح الاجتماعية التى شاركت فيها من ناحية أخرى . .

الطول يبدو فى أنها قد بدأت منذ أن تشكلت لجنة الجامعة الأولى فى أكتوبر عام ١٩٠٦ إلى أن خرجت الجامعة إلى الوجود فى ديسمبر بعد عامين، وأنها قد استمرت حتى بعد قيام الجامعة. وبينما عرفت مصر فى مناسبات سابقة حملات للاكتتابات لسبب أو لآخر، فإن تلك الحملات رغم نجاحها كانت مرهونة بالمناسبة، وغالبا ما كانت تتوقف بعد تحقيق الغرض منها، أما حملة الجامعة فتتفرد عن سابقاتها بالاستمرارية، ربما لجلال المشروع، خاصة وأنه كان يتم فى مواجهة تحد من سلطات الاحتلال، فى عهد كرومر على الأقل، وربما بحكم طابعه المؤسسى وهو طابع يتطلب الديمومة.

أما تعدد الشرائح الاجتماعية فيبدو من أخبار الصحف التى تشير إلى أنه يصعب القول بقوة اجتماعية تخلفت عن ركب هذا الاكتتاب، وجاء فى طليعتها ملاك الأراضى الزراعية من الباشوات والبكوات، وأصحاب المهن الحرة فى العاصمة والأقاليم، والموظفين وتلاميذ المدارس.

كانت لجنة الجامعة منذ تشكيلها تعول أهمية كبيرة على مسألة الاكتتابات، حتى أنه لما احتدمت المناقشات حول الأمير الذى تسند إليه الرئاسة، جاء قول قاسم أمين «إن اللجنة جعلت انتخاب الرئيس مقدما على كل عمل، فأخطأت. . إذ الواجب أن يقدم الاكتتاب على كل عمل. . فأدعوكم لجمع الأموال وتأليف اللجان فى المدن والأقاليم، فقد أعطينا للأمة عهدا على نفوسنا، فالشرف يقضى علينا القيام بعهدنا».

وحدث بالفعل أن تشكلت تلك اللجان فى عواصم الأقاليم، ويبدو أنها كانت تسير فى مهمتها تلك بنجاح غير مسبوق، فقد جمعت خلال الفترة السابقة على قيامها، والتى تقل عن خمسة شهور، مبلغ ٢٣٦٥٢ جنيها و٦٥٧ مليما، وهو مبلغ جسيم بمقاييس العصر. ثم إنها عرفت ظاهرة جديدة لم تعرفها أية حملة سابقة تمثلت فى الأطيان التى كان يوقفها بعض كبار الملاك على المشروع مما كان يتم فى احتفالات كبرى .

(الخط الثانى) متصل برئاسة المؤسسة الجديدة، وقد اتجهت النية بإيعاز من قاسم أمين إلى إسناد هذه الرئاسة لأمير من أمراء البيت الخديوى، لما سيترتب على ذلك من دفع المشروع دفعة قوية، وأخبر أمين المجتمعين يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٠٦ بأنه على اتصال بأمير من أمراء العائلة الخديوية، وأنه عرض عليه رئاسة الجامعة ولم يقل كلمته الأخيرة. لذلك لم يصرح قاسم أمين باسم هذا الأمير، وإن كان قد علل اختياره له لميله للأعمال الخيرية واشتراكه فى الجمعيات ذات المساس بالمصلحة العامة.

ويستشف من مذكرات أحمد شفيق باشا أن الأمير الذى اتصل به قاسم أمين هو البرنس حسين كامل، فقد اتصل به أيضا بتكليف من الخديوى وطلب منه قبول الرئاسة، إلا أنه اعتذر معللا ذلك بشعوره بعدم رضاء الإنجليز عن توليه هذا المنصب، هذا فضلا عن تخوفه من التبعات المادية فى حالة عدم كفاية موارد الجامعة المالية.

ثم عرض أحمد شفيق المنصب على البرنس عمر طوسون الذى اشترط أن يكون هو رئيسا عاملا وولى العهد رئيس شرف، فاعترض الإنجليز على ذلك أيضا، فاتجهت الأفكار إلى البرنس محمد على باشا، إلا أن اللورد كرومر اعترض على ذلك.

وبعد أخذ ورد بين الخديوى وبين قاسم أمين انتهى الأمر بأن قبل الخديوى وضع اللجنة تحت رياسته شخصيا، وجعل رئاستها الشرفية لولى عهده عبد المنعم، وبقى مع ذلك منصب الرئاسة الفعلية شاغرا حتى أبلغ الخديوى عباس اللجنة فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٧ أنه قد أذن بإسنادها للأمير أحمد فؤاد، وتمت الموافقة الرسمية على ذلك يوم ٣١ يناير من العام التالى، وأرسلت اللجنة وفدا لتقديم الشكر للأمير أحمد فؤاد على قبوله رئاسة لجنة الجامعة.

ولقد صادف اختيار الأمير أحمد فؤاد ارتياحا عاما، لما عرف عنه من تشجيع للمشروعات العلمية والعمرانية، وتصور أعضاء اللجنة مع قبول الأمير لمنصب الرئاسة أن النجاح أصبح مضمونا! ثم تتابعت الخطوط بعد ذلك بإشراف الرئيس الجديد، وكانت فى مجموعها مما يناسب تفكيره وآراءه.

(الخط الثالث) تمثل فى الطابع العلمانى الذى قرر مؤسسو الجامعة أن تسير عليه، فيما كتبت عنه الأهرام فى أكثر من مناسبة، كان من أهمها ما جاء فى عددها الصادر يوم ٢ مايو عام ١٩٠٨ تصف فيه هؤلاء بأنهم عقلاء الأمة «الذين يسعون لجعل الجامعة جامعة للعلم وجامعة لعناصرنا المتفرقة ، فلا اليهودى فيها يهودى فقط، ولا المسيحى فيها مسيحى فقط، ولا المسلم فيها مسلم فقط، بل هم على مذاهبهم وأديانهم وضمائرهم ولكنهم كلهم إخوة لتذكية النفوس وتعليم الأمة وبث نور العلم والعرفان وتوحيد روابط الإخاء وإشراب النفوس روح العدالة والحرية والإخاء والمساواة. . تلك الروح التى جعلت أوربا سيدة الأكوان، وصار الشرق لخلوه منها على ما فيه من عظمة وخير ونعمة عبدا لتلك السيدة. . وإذا تمنى القبطى أن يكون شقيق المسلم والمسلم شقيقا له، فبالجامعة وحدها يكونون لأنه ليس أقوى من روابط العلم». وليس من شك أن هذا الخط قد صادف هوى فى نفس البرنس فؤاد بحكم تربيته الأوربية.

(الخط الرابع) متصل بالبعثات التعليمية التى قررت الجامعة أن تبعث بها إلى دول العالم المتقدم حتى قبل فتح أبوابها، والتى كانت تسمى الإرساليات بلغة العصر، والغرض منها «إعداد عدد من الطلبة ليكونوا أساتذة للجامعة فى المستقبل قادرين على القيام بمهام التعليم العالى باللغة العربية»، وتقرر أن يكون عدد طلبة الإرسالية الأولى عشرة، نصفهم لتلقى الآداب والنصف الآخر لتلقى العلوم.

(الخط الخامس) متعلق بالدروس التى تقرر إلقاؤها فى الجامعة الجديدة، والتى ثار حولها جدل شديد، أول الأخبار عن تلك الدروس صدر عن اجتماع لجنة الجامعة المنعقد يوم الثلاثاء ٢٨ أبريل عام ١٩٠٨، والذى تقرر فيه «انتخاب أحمد بك زكى سكرتير الجامعة لتدريس تاريخ الحضارة الإسلامية وآدابها وانتخاب أحمد كمال بك أمين دار الآثار المصرية لتدريس تاريخ المدنية القديمة فى بلاد مصر والشرق أيام الجاهلية، وانتخاب ثلاثة أساتذة من أوربا لتدريس الآداب الفرنساوية والإنكليزية وتاريخ الفنون، وخصوصا ما يتعلق بآثار الإسلام ومآثره فى مصر وصقلية والأندلس».

وقد ارتبطت بهذا الخط لغة التعليم فى الجامعة، وقد قررت اللجنة برئاسة

البرنس فؤاد، وفى اجتماعها يوم ٢٨ أبريل عام ١٩٠٨، أن تكون لغة التعليم «هى اللغة العربية دون سواها لتكون واسطة لنشر المعارف وترقية العلوم بين الناطقين بالضاد، ولكى ترتقى اللغة العربية نفسها بهذه الوسيلة»، وإن كانت اللجنة قد تحفظت فى هذا الشأن بأنه فى حالة الضرورة، ولأجل مسمى فقط، قد تلقى بعض الدروس بالفرنساوية والإنكليزية «ريثما يعود الطلبة الذين أرسلتهم الجامعة إلى أوربا»، كما أنها خصصت جوائز للطلاب الذين يأخذون مفكرات كاملة عن المحاضرات التى تلقى بإحدى اللغتين الأجنبيتين ويترجمونها إلى اللغة العربية.

لم يَبْقَ بعد كل هذه الاستعدادات سوى افتتاح الجامعة فيما حدث يوم ٢١ ديسمبر عام ١٩٠٨ فى احتفال كبير، فمنذ الصباح الباكر اصطف تلاميذ مدرسة خليل أغا والحسينية فى عابدين فى ساحة السراى وأمامهم أعلامهم وأساتذتهم.. وكان مدخل نظارة الأشغال حيث أقيم حفل الافتتاح مزدانا بالزهور والرياحين ومفروشة أرضه بالبسط والطنافس.. وفى القاعة الكبرى بالنظارة «وُضع عرش سمو الأمير إلى الجهة الشرقية وصُفت حوله على نصف دائرة كراسى حضرات النظار وإدارة الجامعة، وقبالة نصف الدائرة كراسى الكبراء والعظام، وإلى جانب القاعة إلى الغرب كراسى رجال الصحافة».

وفى العاشرة والنصف وخمس دقائق وصل الخديوى وأجريت «مراسم الاستقبال الفخيمة»، ووقف البرنس فؤاد باشا فتلا خطابه، تلا بعده الخديوى النطق الكريم، ثم ألقيت ثلاث خطب أخرى لكل من عبد الخالق ثروت باشا وأحمد بك زكى والمسيو بونفيله المدرس الفرنسى، وبدأ فى اليوم التالى إلقاء الدروس فى الجامعة العتيدة يقودها البرنس المعروف.

أخذت الآمال تتزايد، خاصة بعد أن أبدت الجامعة اهتماما بالعلوم جنبا إلى جنب مع الآداب، فقد ألقيت فى ذلك عام ١٩٠٩ محاضرات فى الرياضيات العليا والطبيعيات والفلك والعلوم الطبيعية عند العرب، وفى نفس الوقت حظيت المؤسسة الجديدة باهتمام عدد من الدول الأوربية كان فى طليعتها إيطاليا التى أهدت حكومتها للجامعة «آلات كاملة مما يلزم للتجارب الطبيعية»، فضلا عن تزويد مكتبتها بأعداد كبيرة من الكتب بلغت فى نهاية العام ٨٠٠٠ كتاب، والمفهوم أن

السبب وراء ذلك كان أن الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة ذو علاقات وثيقة بالدوائر الإيطالية ، حيث قضى ردحا من الزمن فى ربوعها مع أبيه . . وبدا أن الجامعة تتقدم فى ظل قيادة البرنس المعروف بخطى حثيثة خلال العام التالى ، حيث أنشئ قسم للسيدات ، وزاد عدد المواد من ٩ إلى ١٣ ، وعدد المبعوثين لتلقى العلوم فى الخارج من ١٩ إلى ٢٤ ، وعدد مجلدات المكتبة من ٨٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ .

وفى ظل إدارة فؤاد للجامعة ، مدت شقيقته الأميرة فاطمة إسماعيل «يد الجود والإحسان والمبرة للجامعة» ، وكانت يدا طولى . . فقد أوقفت على الجامعة ستمائة وواحدا وستين فدانا من أجود الأطيان بمديرية الدقهلية وستة فدادين ببولاق الدكرور لإقامة بناء للجامعة عليها ، «وأهدت لها جواهر تقدر بنحو ثمانية عشر ألف جنيه» ، وما تبع ذلك من إقامة هذا البناء . «وقد تفضل حضرة صاحب العزة محمود بك فهمى باشمهندس وزارة الأوقاف العمومية بقبول المراقبة الفنية لهذه العمارة تبرعا منه لهذا المعهد العلمى ، فالجامعة تقدم لحضرته باسم الأمة أجمل الثناء على هذه المبرة العظيمة» .

غير أنه حدث مع ما أصاب المشروع الجديد من نكسة بدءا من عام ١٩١١ من جراء عدم الإقبال عليه كما كان متوقعا ، أنْ أنهى الأمير علاقته بالجامعة المصرية وترك رئاستها عام ١٩١٣ .

بيد أنه لم يهجر العمل العام ، الأمر الذى بدا فى تعدد أنشطته خلال الفترة السابقة على قيام الحرب العظمى ، والتى ينوه بها كثيرون ممن كتبوا عن الملك ، سواء فى حياته أو فى حياة ابنه فاروق بعد أن اعتلى الأخير العرش عام ١٩٣٧ ، ومنها إقامته لمعهد الأحياء المائية فى الإسكندرية ، ومنها إنشاء اتحاد ترقية مصر الذى كان غرضه العمل على اجتذاب السياح إلى البلاد ، ومنها رئاسته لجمعية الإسعاف الأهلية .

اعتلاء العرش

طوال الفترة التى انقضت بين خروج البرنس فؤاد من عابدين وحتى اعتلائه العرش خلال الحرب العظمى ، كان قد اعتزل تقريبا أية نشاطات ذات طابع

سياسى، اللهم إلا تلك الحادثة الفريدة التى تقول إنه كان على وشك تولى عرش ألبانيا عام ١٩١٣ .

وللحقيقة فإننا لم نعثر فى الوثائق على ما يشير بصحة هذه الحادثة، كل ما جرى أنه خلال اصطحابه لابن أخيه عباس فى رحلة إلى إيطاليا فى ذلك العام، وكانت تلك الدولة الصغيرة قد نجحت فى الحصول على استقلالها خلال السنة السابقة فيما تم الاعتراف به فى مؤتمر لندن الدولى المنعقد فى ديسمبر من ذات العام، كان البحث جاريا عن أمير يتولى عرش الدولة الصغيرة الوليدة.

بيد أنه على الجانب الآخر جاءت تأكيدات حول هذا الموضوع فى مذكرات بعض الشخصيات التاريخية، منهم عبد الرحمن عزام أول أمين عام للجامعة العربية، والذى نسب لنفسه فكرة ترشيح فؤاد لعرش ألبانيا، خاصة وأن فرنسا لم تكن تمانع فى ذلك الترشيح، على حين كانت تؤيده إيطاليا. ولقد طلب عزام إبلاغ الأمير فؤاد من خلال وسيط بأن مائة ألف مسلم فى ألبانيا يؤيدون أى أمير مسلم من أسرة محمد على، وأن الظروف مواتية لأن يذهب إلى ألبانيا والمناداة به ملكا عليها، ويضع بذلك الدول الكبرى أمام أمر واقع، وأنه ـ أى عزام ـ كتب لعدد من الزعماء المسلمين فى تلك البلاد لتأييد دعوة فؤاد لاعتلاء عرش بلادهم.

تردد أيضا أن فؤادا فى طريقه لدخول ألبانيا على رأس قوة تتشكل من عشرين ألفا من الألبان الثائرين ويعلن من العاصمة تيرانا استقلال البلاد معتمدا فى ذلك على تأييد إيطاليا، إلا أن الأخيرة خذلته، وفضلا عن ذلك فإن حكومة النمسا لم توافق على هذا الترشيح.

وبغض النظر عما فى هذه القصة من حقيقة، إلا أنه كان لها ما يبررها، فهو من ناحية حفيد مؤسس مصر الحديثة، محمد على الألبانى الأصل، ثم إنه مسلم مثل الغالبية العظمى من سكان تلك البلاد، وفضلا عن كل ذلك فقد كانت هناك علاقات الرجل القديمة بإيطاليا وأسرتها المالكة، وكانت أكثر الدول اهتماما بمصير الدولة الوليدة بحكم موقعها على تخومها الشرقية.

على أى الأحوال، لم تلبث تلك الشائعات أن تبددت بعد أن اختارت دول التحالف الأمير وليم ذو ويد Wilhelm zu Wied الألمانى لحكم البلاد فى مارس

عام ١٩١٤ ، غير أنه نتيجة للمقاومة الشديدة التى لقيها من الألبانيين لم يتمكن من الاستمرار، واضطر إلى الهروب من البلاد بعد قيام الحرب العظمى بستة أشهر .

وقد خلف قيام هذه الحرب آثارا كبيرة على مصر وعلى مستقبل الأمير فؤاد شخصيا ، الأمر الذى لم يكن يتوقعه ، فقد أعلنت بريطانيا الحماية على مصر وقررت إلغاء السيادة العثمانية عليها ، والتى استمرت لنحو ثلاثة قرون ، والأهم من ذلك أنها قد عزلت الخديوى عباس حلمى الثانى الذى كان يقوم وقتئذ بزيارة إلى تركيا ، ولم تسمح له أبدا بالعودة إلى البلاد ، وبدون التفات لمقتضيات فرمان ١٨٧٣ الذى جعل وراثة العرش فى أكبر أبناء أسرة محمد على ، قامت السلطات البريطانية بتولية العرش لأكبر أبناء الأسرة العلوية الموجودين فى مصر ، الأمير حسين كامل ، الذى أصبح (أول) سلطان للبلاد بعد أن ألغت وزارة الخارجية البريطانية لقب الخديوية بكل دلالته العثمانية . وتغير مع ذلك وضع البرنس فؤاد ، فقد عادت الآمال تراوده فى اعتلاء عرش أبيه .

وقد حفلت سنوات حكم السلطان حسين كامل (١٩١٤ ـ ١٩١٧) بعدم الاستقرار ، سواء بسبب الرفض الشعبى لفرض الحماية البريطانية على مصر وفصلها عن دولة الخلافة العثمانية ، أو بسبب المحاولات التركية المتعددة خلال عام ١٩١٥ لاقتحام قناة السويس بجيش كان يصحبه الخديو المخلوع وطرد البريطانيين من البلاد ، وهى المحاولات التى آلت إلى فشل ، غير أنها أيقظت رغبة المصريين فى التخلص من القوة الحامية ، حتى أنه انتشرت فى ذلك الوقت بينهم الأهزوجة القائلة «الله حى ، عباس جى» ، وفضلا عن كل ذلك فقد تحولت الحركة الوطنية خلال تلك السنوات إلى العمل السرى بكل ما صحبه من أعمال عنف تعرض خلالها عدد من الوزراء ، بل السلطان حسين كامل نفسه ، لأكثر من محاولة اغتيال .

هدأت الأمور قليلا بعد فشل الحملات التركية على قناة السويس ، غير أن السلطان حسين كامل لم يعمر طويلا بعدها ، فقد توفى فى أكتوبر عام ١٩١٧ ، وما حدث بعدها كان أقرب إلى المفاجأة للمصريين ، لكنه لم يكن كذلك سواء بالنسبة للبريطانيين أو بالنسبة للأمير فؤاد ، وهى المفاجأة التى تضمنها خبر ورسالة . .

(الخبر) جاء على شكل رسالة موجهة من الأمير كمال الدين إلى والده ، وتبليغ

موجه من الحكومة البريطانية إلى الأمير أحمد فؤاد شقيق السلطان الراحل . .

(الرسالة) كانت قصيرة، ونصها: «يا صاحب العظمة السلطانية ـ ذكرتمونى عظمتكم بما اتفقتم عليه مع الحكومة البريطانية الحامية وقت ارتقاء عظمتكم عرش السلطنة من تأجيل وضع نظام وراثة العرش السلطانى إلى ما بعد بحثه، وقد تفضلتم عظمتكم فأعربتم لى عن رغبتكم فى أن تكون وراثة عرش السلطنة المصرية منحصرة فى الأكبر من الأبناء، ثم من بعده لأكبر أبنائه وهكذا على هذا الترتيب ـ وإنى لأذكر لعظمتكم هذه المنة الكبرى لما فى هذه الرغبة من التشريف لى».

بقية الرسالة كانت موضع دهشة المصريين، فقد حوت أمرا لم يحدث من قبل فى التاريخ المصرى، ولا من بعد . . جاء فيها: «على أنى مع إخلاصى التام لشخصكم الكريم وحكمكم الجليل ، مقتنع كل الاقتناع بأن بقائى على حالتى الآن يمكّننى من خدمة بلادى بأكثر مما يمكن أن أخدمها به فى حالة أخرى. لذلك أرجو من حسن تعطفاتكم أن تأذنوا لى عن كل حق أو صفة أو دعوى كان من الممكن أن أتمسك به فى إرث عرش السلطنة المصرية بصفتى ابنكم الوحيد ـ وإنى بهذه الصفة أقرر الآن بتنازلى عن كل ذلك ـ كمال الدين».

(التبليغ) كان موجها إلى أحمد فؤاد، وموقعا من السير ريجنلد وينجت المندوب السامى البريطانى فى العاصمة المصرية، والذى أعرب أولا عن أسفه لوفاة السلطان الراحل، ثم انثنى إلى القول: «هذا وإنى مكلف فى الوقت نفسه بأن أحيط علم عظمتكم أنه لما كان نظام الوراثة على عرش السلطنة المصرية لم يوضع للآن، وكنتم عظمتكم بعد طبقة البنين الوارث الشرعى المتعين تبعا لوراثة العرش، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى، على أن يكون لورثتكم من بعدكم حسب النظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم»!

ما لم تتمكن الصحف المصرية أن تعرفه هو أن قضية «الوريث» ظلت محل أخذ ورد بين القاهرة ولندن خلال عهد حسين كامل، وهو الأمر الذى كانت تزداد دواعيه مع تعرض حياة السلطان للمخاطر، مما كشفت عنه الوثائق البريطانية بعد أكثر من نصف قرن . .

المرة الأولى كانت فى أواخر مايو عام ١٩١٥ بعد أن نجا حسين كامل من محاولة لاغتياله، ففى لقاء بين السلطان والمندوب السامى البريطانى فى أعقاب تلك المحاولة، أبدى الأول رغبته فى إقرار تلك القضية، وقد طرح فى هذه المناسبة أن يكون الوريث أحد ثلاثة: ابنه الأمير كمال الدين، الأمير أحمد فؤاد، وأخيرا ابن عمه الأمير يوسف كمال، وفى هذه المناسبة أسر السلطان لمكماهون أنه كان يتمنى لو أن الوريث كان ابنه، غير أنه عازف عن ذلك، وفى حالة إصراره على العزوف فإنه ينصح باختيار أخيه الأمير فؤاد.

وفى هذه المناسبة يقدم المندوب السامى فى العاصمة المصرية وصفا للشخصيات الثلاث نترجمه عنه:

(**الأمير كمال الدين**: الابن الوحيد لعظمة السلطان من زوجته الأولى التى طلقها؛ المرحومة الأميرة عين الحياة. فى الأربعين من عمره، تلقى تعليمه أولا فى القاهرة على أيدى مربين خصوصيين، ثم بعد ذلك فى النمسا حيث دخل كلية تريزيانوم Theresianum التى سبق للخديوى السابق أن تلقى تعليمه فيها. يجيد الإنجليزية. تزوج بشقيقة الخديوى السابق ـ مطلقة جميل طوسون ـ ولم يعقبا. وهو معنىّ عناية خاصة بالشئون الزراعية، كما أنه رياضى بارز فى استخدام السلاح، غير أنه خجول وقليل الاختلاط، وليس معروفا بدرجة كافية كشخصية عامة. ولم يُعلم عن الأمير كمال الدين أبدا بأنه محبذ للاحتلال البريطانى. ويقال إنه تغيب عمدا عن مصر خلال الفترة الصعبة التى أعقبت تولى أبيه، كما يقال إنه لا يخفى إعجابه بالألمان. وهو متأثر فى ذلك ـ بحق ـ بزوجته التى أخذت عن أخيها، الخديو السابق، أسوأ صفاته.

الأمير أحمد فؤاد: الابن السادس للخديوى إسماعيل. كانت والدته أَمَة. وهو فى الخمسين. تلقى تعليمه فى القاهرة حتى الثامنة، ثم تلقى دروسه فى كلية تورين الدولية بين عامى ١٨٧٤و١٨٨٠، واستكمل تعليمه فى المدرسة العسكرية فى نفس المدينة. تزوج من الأميرة شفيقة (Shafica يقصد شيوه كار) عام ١٨٩٣، غير أنه طلقها بعد أن أنجب منها بنتا، مما عرَّضه لغضب الخديوى، وهو الأمير الوحيد من الأسرة الحاكمة الذى ظل يلعب دورا عاما داخل مصر

وخارجها، فقد تولى رئاسة الجامعة المصرية عند نشأتها عام ١٩٠٨، وعمل فيها لعدة سنوات بنشاط ظاهر . . واستقال منها بعد أن تطلع لاعتلاء عرش ألبانيا. ونتيجة لتعليمه فهو يتعاطف بقوة مع إيطاليا، غير أنه يُظهر فى كل مناسبة ميوله الإنجليزية. يختلط بالأوربيين الذين يحظى بحبهم، وإن كان يلقى التقدير بين المصريين والشوام أكثر من الإنجليز.

الأمير يوسف كمال: ابن الأمير أحمد كمال، وأكبر أحفاد إبراهيم باشا. يبلغ الثلاثين من العمر ،وهو شديد الثراء، ومغرم برياضة استخدام السلاح. شديد الاهتمام بالفن والعمارة العربية، ويقدم بين الحين والآخر هدايا قيمة للمتحف الحربى، كما أنه أقام مدرسة للفنون فى القاهرة وأهداها لوزارة المعارف. يتحدث الإنجليزية بطلاقة، ومشاعره نحو الاحتلال طيبة، حتى أنه قضى فى القاهرة الشهور الخمسة الأخيرة من عام ١٩١٤ . رجل أنيق وله مظهر متميز يتسم بالحياء، ولكن ليس إلى حد الخجل مثل الأمير كمال الدين، غير أنه ليست له الخلطة الاجتماعية التى يتمتع بها الأمير أحمد فؤاد. وهو غير متزوج).

ولعل الحيرة بين اختيار أى من المرشحين هى التى دفعت المندوب السامى البريطانى فى القاهرة إلى مطالبة الحكومة بإرجاء الموضوع برمته، خاصة فى ظروف الحرب التى كانت محتدمة وقتئذ، والتى لم تكن مناسبة لطرح مثل هذا الموضوع الحساس.

بعد عامين وثلاثة شهور، وفى أواخر أغسطس عام ١٩١٧، عاد موضوع الوريث ليفرض نفسه سواء على المسئولين فى مصر أو على سلطات الحماية البريطانية، ذلك أن صحة السلطان حسين كامل كانت آخذة فى التدهور على نحو كان ينذر بموت الرجل.

وفى ١٧ من ذلك الشهر، وفى لقاء بين رئيس الوزراء حسين رشدى، والمندوب السامى السير ريجنلد وينجت، أعرب الأول عن قلقه بشأن مسألة الوريث، وطالب وينجت التوصل إلى قرار لأن السلطان فى الغالب سوف يفاتحه فى الموضوع، وهو يرغب أن يكون على دراية بالموقف البريطانى إذا ما حدث ذلك.

ومن الرسالة التى بعث بها المندوب السامى إلى لندن نكتشف أنه قد تمت، وبناءً

على رغبة السلطان، إضافة مرشح رابع، هو الأمير عمر طوسون، وأنه قد لقى الرفض من الدوائر البريطانية مع أنه شخصية قوية . . السبب: ميوله التركية الظاهرة، وعداؤه للإنجليز، فضلا عما هو معروف عنه من روح التعصب. وبعد استبعاد الأمير كمال الدين بناء على رغبته، حبذ السير وينجت اختيار أمير يحظى بحب المصريين واحترامهم ويملك من الهيبة والنفوذ ما يمكّنه من شغل العرش، ولم يجد من تتوفر فيه تلك الشروط مثل الأمير أحمد فؤاد.

فى ٢١ سبتمبر عام ١٩١٧، وقبل أقل من ثلاثة أسابيع على وفاة السلطان حسين كامل، كان رأى الحكومة البريطانية قد استقر على أن يكون الأمير أحمد فؤاد هو الوريث، غير أنها اشترطت قبل ذلك أن يعلن الأمير كمال الدين عن موقفه برفض العرش، إذ لم ترغب أن تضع الأخير فى موقف يبدو معه وكأنه قد سُلب حقه مما قد يخلق رأيا عاما غير محبِّذ لأن يكون فؤاد هو الوريث، ومن ثم طلبت من ممثلها فى القاهرة أن يحصل أولا على تنازل صريح من ابن السلطان حسين.

فى القاهرة، وبعد إجراء اتصالات بين السير وينجت ورئيس الوزراء رشدى باشا، جرت محاولة حث الأمير كمال الدين على إعلان تنازله عن العرش، وهو الأمر الذى تم دون صعوبة، ووضعت صيغة خطاب التنازل بالتعاون بين المندوب السامى ورئيس الوزراء، ولم يكن على الأمير كمال الدين سوى أن يوقع، ولم يتأخر فى ذلك، ليصبح الأمير أحمد فؤاد سلطانا باسم فؤاد الأول، ونعود لمتابعة ما جرى!

فى يوم الأربعاء ١٠ أكتوبر ١٩١٧، ولم يكن قد مضى أربع وعشرون ساعة على تشييع حسين كامل إلى مثواه الأخير، حتى كان الأمير فؤاد يمارس صلاحياته السلطانية التى بدأها بمرسوم تشكيل الوزارة الجديدة، وكانت هى نفسها الوزارة السابقة التى كان يرأسها حسين رشدى، والذى أخذ على عهدته تأليف هيئة الوزارة الجديدة «بالرغم من اعتلال صحتى لما تحملته من إجهاد منذ ثلاث سنوات، ولما تَأتَّى من الصدمة العنيفة بفقد سيد كان فى آن واحد صديقا لى»!

بعد ٢٤ ساعة أخرى، وفى يوم الخميس، جرى حفل التتويج حين خرج السلطان الجديد من سراياه الخصوصية فى «عربة التشريفة الكبرى وعلى يساره

وزيره الأكبر حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا ويتبعه باقى أصحاب المعالى وزراء حكومته».

بدأت رسوم التبريك بالترتيب الذى يقتضيه البروتوكول . . نائب الملك (المندوب السامى)، بعده قائد وضباط الجيش البريطانى، ثم الوزراء السابقون، فأعضاء صندوق الدين ومستشارو الوزارات ووكلاؤها، يأتى بعد ذلك الرؤساء الروحانيون، يليهم رجال القضاء، ثم المديرون والمحافظون، فمديرو العموم والباشوات والحائزون لنشان النيل، وأخيرا أعضاء البلديات والأعيان الوطنيون والأجانب.

أهم طقوس التتويج كان يمين الطاعة للسلطان، حيث وقف الضباط ليحلف المسلمون منهم على المصحف الشريف والمسيحيون على الإنجيل بما نصه:

«أقسم بالله ثلاثا وبكتبه وبرسله وبدينى وشرفى أن أكون صادقا مخلصا أمينا لصاحب العظمة أحمد فؤاد سلطان مصر ولحكومته السنية، مطيعا لجميع أوامره الكريمة ولجميع الأوامر الحقة التى تصدر من رؤسائى، منفذا لإرادة عظمته فى البر والبحر داخل القطر وخارجه، معاديا من يعاديه ومسالما من يسالمه، مدافعا عن حقوق بلادى ومحافظا على سلاحى، لا أتركه من يدى لعدو أبدا حتى أذوق الممات. والله على ما أقول وكيل».

يلفت النظر أنه فى عصر نفس يوم التتويج قام السلطان الجديد بزيارتين، أولاهما إلى دار الحماية، «فزار فخامة السير ريجنلد وينجت القومسير العالى البريطانى واللادى ونجت قرينته»، وهى زيارة لها دلالتها لما يحتله وينجت من مكانة رسمية عالية بحكم أنه ممثل الدولة الحامية التى أصدرت قرار تعيين السلطان.

الزيارة الثانية كانت للأمير «كمال الدين حسين» ابن السلطان الراحل، ومع أن الزيارة أخذت شكل أداء واجب العزاء، إلا أنها فى الحقيقة كانت أقرب إلى زيارة ترضية للأمير الذى اعتذر عن قبول العرش، ونظن أنها كانت فى نفس الوقت تعبيرا عن امتنان فؤاد لابن أخيه!

انفض المولد بعد ذلك فيما عبّرت عنه جريدة الأهرام فى عددها الصادر يوم ١٢

أكتوبر عام ١٩١٧ بقولها: «فارق القاهرة أمس جمهور كبير من أهل الإسكندرية والكبراء والعظماء المقيمين فيها الآن ممن حضروا فى اليومين الماضيين حفلة تشييع جنازة المغفور له السلطان حسين كامل الأول وحفلة تولية أخيه وخَلَفه السلطان أحمد فؤاد الأول، وفى مقدمتهم الأمير عمر طوسون والفريق ستاك باشا ومحمد سعيد باشا ووكلاء حكومات روسيا وإيطاليا والبرتغال وأسوج (السويد) ونروج وإيران»، ولا ندرى ما إذا كانت الأهرام تعلم وقتذاك أن الأمير عمر طوسون أول الراحلين من العاصمة كان أحد المرشحين الأقوياء لولاية العرش، أو إذا ما كان هو نفسه يعلم بذلك!

وفى محاولة لترتيب البيت من الداخل، أصدر السلطان الجديد يوم ١٦ أكتوبر أمرا «بألقاب البيت السلطانى»، كان واضحا فيه السير فى سياسته باسترضاء آل السلطان الراحل . . «أولا: تدعى حضرة صاحبة العظمة قرينة المغفور له سلفنا السلطان حسين الأول من الآن فصاعدا (حضرة صاحبة العظمة السلطانة ملك)، ثانيا: يدعى بلقب حضرة صاحب السمو السلطانى كلٌّ من الأمير كمال الدين حسين، الأميرة فوقية كريمتنا، وكريمات المغفور له السلطان حسين الأول: الأميرة كاظمة والأميرة قدرية والأميرة سميحة».

ما نلاحظه فى متابعة الصحف لهذا التغيير الكبير أنها قد حرصت فى البداية على تقديم الأخبار دون الرأى، وهو ما قدمته جريدة الأهرام بعد عدة أيام فى مقال تحت عنوان «بين سلطانين - مصر والتحدث بشؤونها وحياتها»، تحدثت فى جانب عن السلطان الراحل، وفى جانب آخر قدمت بعضا من النصح للسلطان الجديد، ثم إنها فى الجانب الأخير أبدت رضاءها عن الطريقة التى تنازل بمقتضاها الأمير كمال الدين عن العرش . .

حسين كامل نقلت عنه قوله للمصريين: «اعملوا وجدّوا وتعلموا وتهذبوا فإنكم لا تبلغون قصدا ولا تصلون إلى غرض بغير العلم. هذِّبوا المرأة وارفعوها إلى مقام سام. وانسوا وتناسوا ما بينكم من منافسات طفيفة، فجميع من تظلهم سماء مصر هم مصريون»، أما السلطان الجديد فقد نبهته إلى أنه إذا كانت حكمة الأولين

قد قالت إن «الذكر الحسن خير من المال المجموع، فإن هذا الذكر الحسن لا يكون إلا بعمل نافع، فالعروش قد تقوّض ولكن العمل الحسن هو الباقى»!

بقى الأمير كمال الدين، الذى امتدحت الحجة التى تذرع بها للتنازل عن العرش، والتى جاء فيها أن بقاءه على حالته لا يمكنه من خدمة بلاده، «وهى حجة دامغة ما دامت خدمة البلاد هى القصد والمراد». ولم تكن الأهرام وقتئذ تعلم بالطبع أن الخطاب الذى جاءت فيه تلك الحجة، كما سبقت الإشارة، قد تمت صياغته بالتشاور بين المندوب السامى ورئيس الوزراء حسين رشدى، ولم يكن للبرنس المتنازل سوى فضل التوقيع!

القسم الثانى
فى قصر عابدين

فؤاد سلطانا (١٩١٧ ـ ١٩١٩)

فيما يزيد عن عام قليلا (١٠ أكتوبر ١٩١٧ ـ ١٣ نوفمبر ١٩١٨) مارس السلطان الجديد سلطاته، مع اختلاف طفيف فى الظروف التى تولى فى ظلها سَلَفُهُ عرش السلطنة، فالحاكم الجديد كان معروفا بقوة الشخصية على عكس سلفه، ثم إن غيوم الحرب التى أدت إلى عزل عباس وولاية حسين كامل كانت قد أخذت فى الانقشاع، خاصة بعد أن دخلت الولايات المتحدة الأمريكية، بكل ثقلها العسكرى والاقتصادى، إلى جانب الحلفاء ضد دول الوسط، الأمر الذى بدا معه وكأن تقرير مصير الحرب مسألة وقت. وكان من الطبيعى مع تغير الظروف أن تخف قبضة سلطات الحماية البريطانية عن الشئون المصرية، مما أتاح لفؤاد فسحة للتحرك لم تكن متاحة لسلفه، وهو ما بدا منذ اللحظة الأولى. .

فقد اشترط الأمير لقبول العرش تعديل صيغة الخطاب الموجه إليه من المندوب السامى بحيث ينص على أن العرش قد عُرِض عليه بحكم الوراثة وليس كما جاء فى الأصل نتيجة لوقوع اختيار الحكومة البريطانية عليه، كما أبدى رغبته فى أن يشتمل الأمر الصادر منه إلى رئيس الوزراء على عبارة تدل على رغبته فى توسيع الحكم الذاتى. وقد سلمت له السلطات البريطانية بالمطلب الأول وأبت عليه المطلب الثانى.

بدا التسليم بهذا المطلب فى الخطاب الذى وجهه السلطان الجديد لرئيس الوزراء لإعادة تشكيل الوزارة ردا على البلاغ الذى كانت قد وجهته الحكومة البريطانية إليه بتوليته العرش، والذى وافقت عليه دار المندوب السامى.

أما عن البلاغ الذى وجهته الحكومة البريطانية للأمير فؤاد فقد جاء فيه بالنص «إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى» بما يعنيه ذلك من أنها مصدر ولاية العرش، أما رد السلطان على ذلك فى الخطاب الذى وجهه لرئيس الوزراء، حسين رشدى باشا، بإعادة تكليف الوزارة، فقد جاء فيه قوله: «قد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية، على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقا للنظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بيننا وبينهم».

فضلا عن ذلك، فقد صرح السلطان الجديد لأحد أعضاء الجمعية التشريعية بعد توليه بأيام، عندما استقبلهم فى ١٨ أكتوبر لتهنئته بالعام الجديد، قائلا: «إن شاء الله نرى أعمالكم قريبا»، وأنه قد قبل هذا المنصب «اعتمادا على مساعدتكم، فكونوا معى يدا واحدة على ترقية بلادنا التى أرغب لها التقدم والنجاح»، بل إنه صرح لسعد زغلول - عندما كان الأخير مدعوا إلى مائدته - بأنه سيبذل غاية جهده لخدمة أمته، وليس له غاية إلا تقدمها والأخذ بيدها فى طريق السعادة.

ولم يمض وقت طويل حتى أكد فؤاد أنه ليس أسلس قيادا من سلفه، فقد أراد الرجل أن يعيد تقليد أسلافه من أبناء أسرة محمد على بعد توليهم للعرش . . بأن يؤدى صلاة الجمعة فى مسجد جده الأكبر فى القلعة، غير أن السلطة العسكرية منعته من ذلك بدعوى أن المنطقة حربية محرم الدخول إليها حتى على السلطان نفسه، ولا شك أن مثل هذا التصرف البريطانى قد خلف أثرا سلبيا على نفسية الحاكم الجديد.

غير أن ميدان الصراع الثانى مع سلطات الحماية البريطانية كان أرحب، وكان موضوعه الوزارة القائمة. ففى يوم ٩ ديسمبر، وبعد شهرين فحسب من اعتلاء فؤاد العرش، تقدم رشدى باشا، بإيعاز من السلطان، إلى دار المندوب السامى باقتراحات واسعة للتغيير الوزارى:

الأول: استبعاد كل من فتحى باشا وزير الأوقاف وحلمى باشا وزير الزراعة من الوزارة. وكان واضحا أن طلب إبعاد وزير الزراعة، وهو شخصية لا لون لها - على حد تعبير التقرير البريطانى السرى الذى تناول الأزمة - قد استهدف من ورائه أن

يبدو الأمر وكأنه مطالبة بتغيير وزارى جزئى، وليس مقصودا به فتحى باشا بالذات.

الثانى: المطالبة بتعيين كل من سعد باشا زغلول وعبد العزيز فهمى محل الوزيرين المبعدين، الأمر الذى تم بناء على طلب رشدى باشا وموافقة الملك. وبدا لأول وهلة وكأن الطلب قد وجد أذنا صاغية من دار المندوب السامى، مما بدا فيما كتبه السير ونجت إلى حكومته، وجاء فيه: «إنى أعرف سعدا جيدا، وبالرغم من أنه يشتهر بالروح الوطنية، فإن له بلا ريب نفوذا كبيرا على الشعب كخطيب، كما أنه متمتع بقوة فى البلاد. أما عبد العزيز فهمى فهو محام أيضا يشتهر بأمانته واستقامته التامة.. إن إدخال سعد وفهمى سوف يقوى بلا شك النزعة الوطنية فى الوزارة الجديدة، ولكن من جهة ذلك لست معارضا بالكلية، فسعد الآن وكيل الجمعية التشريعية، وقد حصل بفضل مواهبه الخطابية على مركز فائق جدا، وإنه من الحكمة أن تتمتع الحكومة بتأييده بدلا من أن تجعله معارضا لها فى حالة إبعاده عن الوزارة».

الثالث: واكب المطالبة بالتغيير الوزارى مطالبة بتحديد حجم التدخل البريطانى فى شئون الوزارة، وكانت كما جاءت فى النص الرسمى الذى بعثت به دار المندوب السامى إلى لندن: «يجب تحديد حقوق بريطانيا العظمى فى التدخل، خاصة فيما يتصل بالنواحى المالية والعلاقات الخارجية والجيش، وربما العدل»، كما وصف تدخل الحكومة البريطانية فى اختيار الوزراء بالتعسف، ورأى وجوب اقتصار دور المستشارين البريطانيين فى الوزارات على تقديم الاستشارة الفنية دون تدخل فى السياسة.

جاء رد سلطات الحماية البريطانية على مطالب رشدى باشا المدعومة بموافقة السلطان فؤاد على النحو التالى:

● فيما يتصل بالمطالبة بتحديد حجم التدخل البريطانى فى شئون الوزارة، فقد وصفها وزير الخارجية البريطانية بأنه «لا يمكن أخذها مأخذ الجد»، وقد تخلى رشدى باشا عن هذه المطالبة عند أول مواجهة بينه وبين المندوب السامى فى القاهرة.

● أما فيما يتعلق بإدخال سعد زغلول وعبد العزيز فهمى للوزارة، فقد جاء فى

خطاب لوينجت إلى لندن بالحرف الواحد عن الأول أن «سياسته فى مهاجمة الوزارة على عهد أسلافى دعت الحكومة البريطانية إلى أن تقرر استبعاده من أية مشاركة فى العمل الرسمى فى البلاد، إذ معنى هذا الإشراك تشجيع الآمال الوطنية المصرية»، أما عن عبد العزيز فهمى فقد وصفه المندوب السامى فى خطاب آخر بأنه «ليست لديه أية خبرة إدارية».

● لم يبق بعد ذلك محل أخذ ورد سوى مسألة الوزيرين المطلوب استبعادهما، وعلى وجه الخصوص وزير الأوقاف فتحى باشا، إذ لم يتمسك السلطان بمقترح كما تمسكوا به، وقد ترددت السلطات البريطانية فى الاستجابة إليه، وأثارت المناقشات حول قضية هامة ألا وهى قضية حق السلطان فى التخلص من وزرائه من غير المرغوب فيهم. وقد ذكر رشدى باشا للمندوب السامى البريطانى أن هذا الحق لم يكن محل مناقشة فى أى وقت مضى.

وبعد مناقشات طويلة، أمكن التوصل إلى حل وسط بأن يقوم أحد الوزراء بإقناع فتحى باشا أن السلطان غير متعاطف معه، وباستحالة استمرار الموقف القائم، ومن ثم فإن عليه تقديم استقالته فى مقابل ألا ينشر شىء ما بقصد التشهير به أو إهانته. وفى البداية رفض وزير الأوقاف الاستجابة للنصيحة قبل أن يرى وينجت الذى أبلغه استحالة استمرار الموقف القائم، ونصحه بتقديم استقالته التى قدمها فعلا يوم ١٩ ديسمبر عام ١٩١٧.

واتخذت الاستقالة شكلا دراميا فيما نتبينه من نصها الذى وجهه إلى رئيس الوزراء، وكان نصها: «الآن وقد أكدتم لى دولتكم أن التحقيق الذى جرى على أثر الوشايات التى وصلتْ إلى علم دولتكم قد تبين منه عدم صحتها، أقدم لدولتكم استقالتى التى عقدتُ النية على تقديمها منذ بلغنى خبر الشروع فى هذا التحقيق»، أما نص قبول الاستقالة فقد كان: «إن إصرار معاليكم على تقديم استقالتكم بعد الذى أكدتُه لكم من أن التحقيق الذى أجريتُه عن المطاعن التى وصلت إلىّ عن تصرفات معاليكم فى بعض مسائل وزارتكم قد أثبت فساد تلك المطاعن، لم يسعنى إلا تقديمها مع مزيد الأسف للعتبات السلطانية، وقد قَبِلَتْها». وحل أحمد زيور باشا محافظ الإسكندرية محل الوزير المستقيل فى وزارة الأوقاف، وانتهت

الأزمة من الناحية الرسمية، غير أنها من الناحية الفعلية تركت شروخا غائرة فى العلاقة بين السلطان ورئيس وزرائه.

فسر سعد زغلول فى مذكراته أسباب هذه الشروخ بأنه فهم من السلطان شخصيا أنه غير راض عن رشدى، وأن الأخير ظل يدافع عن إبراهيم فتحى إلى آخر لحظة، وأنه بعد أن عارضت لندن فى التغيير «حضر مع إبراهيم فتحى وتركه تحت وصعد هو، وطلب تسامح عظمته فرفض بتاتا، وقال إن رشدى باشا أراد بهذا أن يسلبنى كل مسئولية. فقلت: إن مقاصد مولانا السامية لا تستحق إلا كل تعضيد، قال متأثرا كأن هذه الكلمة لمست موضع الألم: أليس كذلك إنى لا أستحق هذا. قلت: كذلك يامولاى، ولكن قصد رشدى باشا لا يمكن أن يكون سيئا، وقد علمت منه أنه كان مستعدا استعدادا تاما لأن يضحى بمركزه خدمة لعظمتكم وتنفيذا لكلمتكم».

ويضيف سعد زغلول فى مذكراته أن العلاقة بين السلطان فؤاد وبين رئيس وزرائه قد توترت إلى الحد الذى كان لا يزوره أبدا ليعرض عليه أى أمر يختص بالوزارة، «وكانت الأمور التى يقررها مجلس الوزراء تعرض عليه بعد أن يكون الاتفاق قد تم بين دار الحماية وبينهم. وقد بلغ الأمر أن عُرض عليه بيان الحكومة فى مسألة احتكار القطن باللغة الإنجليزية التى لا يفهمها».

ولا شك أن دار المندوب السامى كانت تغذى الخلافات بين أحمد فؤاد ووزرائه، كما يبدو من تقارير وينجت إلى لندن، وفى نفس الوقت سعت إلى الحد من نفوذ السلطان حتى أنه لما أراد تحقيق قسط من الإصلاحات الخاصة بالامتيازات والتقدم الدستورى، بعد أن شعر أن موقفه سيكون صعبا إذا ما انتهت الحرب دون أن يحصل على أى امتياز مادى لمصر، جاء الرد البريطانى بالرفض حتى لا يتوهم أن له سلطانا وأن بيده وبإمكانه الأمر والنهى، كما جاء فى مذكرات سعد.

لم تقتصر أعمال التمرد من جانب السلطان الجديد ضد السلطات البريطانية على مسألة تغيير الوزراء، بل امتدت إلى أكثر من جانب . .

منها تفكير السلطان بدعوة الجمعية التشريعية التى كانت قد أوقفتها السلطات البريطانية بعد إعلان الحماية عام ١٩١٤ . . دعوتها لكى تحلف يمين الولاء والطاعة

له، وعارض رشدى باشا فى ذلك بحجة «أن أغلب أعضائها ساقطون، ولا يساعد القانون على تحليفهم ولا على اجتماعهم»، ورأى عدلى ضعف الحجة وطلب المشورة من سعد بصفته وكيل الجمعية المنتخب الذى صرح بأن «عقد جمعية تم فضها للحلف غير مناسب، واستمرارها على الانعقاد غير ميسور».

ومنها ما تردد من أن السلطان يحذو حذو ابن أخيه، الخديوى المخلوع، بتجميع بعض العناصر الوطنية حوله، وهو التجمع الذى وصفه المندوب السامى باسم التجمع الليلى Officine Nocturne، وكان من بين أعضائه سعد زغلول وإسماعيل صدقى وعبد العزيز فهمى وأمين يحيى وآخرون.

فؤاد وثورة ١٩١٩

يمكن التمييز بين مرحلتين فى موقف السلطان فؤاد من ثورة ١٩١٩؛ تمتد أولاهما لنحو خمسة أشهر، بين إعلان الهدنة فى ١١ نوفمبر عام ١٩١٨ وتوجيه زعماء الوفد خطاب له فى ٢ مارس من العام التالى حافل بالنقد بسبب إذعانه لمطلب سلطات الحماية البريطانية بقبول استقالة وزارة حسين رشدى باشا، على حين يصل عمر الثانية إلى نحو ثلاثة أعوام وحتى صدور تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢.

واتسمت المرحلة الأولى باتفاق الأهداف بين السلطان وبين الحركة الوليدة التى بدأت شرارتها فى اللقاء بين كل من سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى، وبين المندوب السامى البريطانى فى العاصمة المصرية السير ريجنلد وينجت فى ١٣ نوفمبر عام ١٩١٨.

ونرى أن فؤادا قد تصور فى البداية ما كان قد سبقه إليه ابن أخيه، الخديو عباس حلمى الثانى، من إمكانية أن يضاف عائد العمل الوطنى ورغبة المصريين فى الحصول على قدر من الاستقلال لحساب سلطة قصر عابدين، الأمر الذى بدا فى كثير من تصرفاته حتى قبل ذلك اليوم..

فبامتداد الأسابيع السابقة على إعلان الهدنة، ظل السير وينجت يوافى الخارجية

البريطانية بطلبات السلطان المتكررة بمنح مصر قدرا من الحكم الذاتى بشكل أو بآخر بما يسمح له بتوسيع سلطاته، «كما أن مبادئ الرئيس ولسون والتصريح الفرنسى البريطانى بمنح الشعوب التى كانت واقعة تحت الحكم العثمانى حق تقرير المصير، دفعته إلى أن يزداد إلحاحا فى هذا المطلب، حتى أنه أرسل للرئيس الأمريكى برقية يشكره فيها على ما جاء فى تلك المبادئ».

● تعددت إشارات النشاطات السلطانية فى تلك الفترة، تقول إحداها إنه كان قد عقد العزم على أن يتوجه شخصيا بعد الحرب إلى لندن يصحبه عدد من وزرائه، على رأسهم حسين باشا رشدى وعدلى باشا يكن، إلى العاصمة البريطانية للتعبير عن مطلب مصر بتوسيع نطاق استقلالها.

تقول إشارة أخرى إن فكرة تأسيس «جماعة» ـ والتى عرفت فيما بعد باسم الوفد ـ لم تولد بمعزل عن قصر عابدين، وأنها كانت قديمة بدأت فى مارس ١٩١٨، حين جرت مناقشة بين سعد زغلول وإسماعيل صدقى فى منتصف ذلك الشهر هدفها التقريب بين سعد زغلول والسلطان، وأن هذا الأخير اقترح على فؤاد اختيار لجنة من بعض أعضاء الجمعية التشريعية تكون بمثابة «لجنة استشارية» يعود إليها السلطان فى المسائل المهمة، وأن الأخير قد استحسن الفكرة.

أكثر من ذلك ما جاء فى مذكرات سعد نفسه من أنه عند لقائه بفؤاد فى ١٦ أكتوبر من ذات العام، بمناسبة تعيينه وكيلا ومراقبا للجامعة المصرية، من أن السلطان «يميل إلى إعطاء الأمة مجلس نواب مؤلف من قسمين: قسم عن الأمة ومجلس للشيوخ»، وأنه ـ أى سعد ـ حبذ الفكرة وشكر السلطان عليها.

● ثم إن موقف السلطان حسم قضية النزاع على زعامة الوفد بعد أن تبنت مجموعتان الفكرة؛ الأولى بزعامة سعد زغلول والثانية برئاسة الأمير عمر طوسون، ووصل الأمر فى وقت من الأوقات أن تذهب مصر إلى مؤتمر الصلح بوفدين شعبيين، يرأس زغلول الأولى ويرأس طوسون الثانية، هذا فضلا عن وفد حكومى يضم كلاً من حسين رشدى وعدلى يكن، بكل ما يعنيه ذلك من تشرذم التمثيل المصرى فى المؤتمر الدولى.

وقد اختلف المؤرخون فيما بينهم على من يكون صاحب الفكرة، أو بالأحرى

البادئ بها، غير أننا نأخذ برأى الدكتور عبد الخالق لاشين من أن الفكرة كانت وليدة المناخ العام الذى وضعته ظروف نهاية الحرب وانكسار الدولة العثمانية، وأنه تداولها أكثر من طرف بحيث يصعب نسبتها إلى طرف بعينه، أى أنها كانت متعددة الآباء!

وتبدأ القصة عندما طلب شريعى باشا ضمه إلى الوفد الذى كان قد تشكل من سبعة أعضاء مؤسسين برئاسة سعد (شعراوى، لطفى السيد، محمد محمود، عبد العزيز فهمى، محمد على علوبة، وعبد اللطيف المكباتى) وأبدى استعداده لتمويل الجماعة على شرط أن يكون الوفد تحت رئاسة البرنس عمر طوسون. ويقول سعد فى مذكراته إنه أبلغ شريعى عدم مناسبة ذلك «لأن فيه إيحاء إلى أن هذه الحركة من السلطان، وهذا يحرج مركزه بالنسبة للحماية، ثم إنه يولد عداء، وربما فكروا أن هذه الحركة آتية من العائلة المالكة لا من الشعب نفسه».

ونظن أن مخاوف سعد زغلول وأعضاء الوفد من قبول زعامة عمر طوسون قد صدرت مما كان قد وقر فى أذهان دوائر دار المندوب السامى وقتئذ من النظر للأمير على أنه محسوب على التيار التركى فى البلاد، وهو التيار الذى انخرط فيه رجال الحزب الوطنى، وقد صدر ذلك عن مواقف الأمير المؤيدة للأتراك سواء خلال الحرب الطرابلسية أو إبان حروب البلقان والتى تمثلت فى جمع التبرعات وبث الدعاية للتطوع فى الحرب إلى جانبهم، وهو ما حرص زغلول وزملاؤه على تجنبه، خاصة وأنهم لم يكونوا من الناحية الفعلية من أنصار ذلك التيار، بل كانوا أقرب إلى حزب الأمة الذى كان يحبذ انفصال مصر عن الدولة العثمانية.

لهذه الأسباب أوفد الوفد عبد العزيز فهمى إلى السلطان ليحثه على الإيعاز للأمير عمر طوسون باستبعاد فكرة زعامته، وكان رد السلطان عليه أنه «لا يحب أن يتداخل فى الأمور الحزبية كإدخال شخص وإخراج آخر، ولكنه لا يسره أن يكون على رأس هذا الاجتماع أمير من العائلة السلطانية لأن ذلك يسىء إليه».

بعد انتهاء اللقاء استدعى السلطان رشدى باشا وطلب منه السعى لدى الأمير ليعدل عن فكرته فى رئاسة الوفد، وقام رئيس الوزراء بالمهمة على وجه السرعة، فاتصل بالأمير فى محل إقامته بالإسكندرية ورجاه الحضور إلى مصر، وحضر عمر

طوسون فعلا واقتنع بعدم رئاسة الاجتماع، وتؤكد بطاقة الاعتذار التى بعث بها بهذا المعنى صحة هذه الرواية.

● من جانب آخر، تشير تقارير السير ونجت إلى وزارة الخارجية فى لندن أن يد السلطان لم تكن بعيدة عن التطورات السياسية التى أعقبت إعلان الهدنة، من بينها التقرير الذى بعث به إلى حكومته بعد لقائه مع الزعماء الثلاثة بأربعة أيام، وجاء فيه أنهم قد قاموا بزيارة السلطان قبل هذا اللقاء. ويضيف ونجت أن هذا التحرك كان جزءا من حملة سبق ترتيبها كان السلطان على علم بها، بل ذكرت بعض المصادر نقلا عن عبد العزيز فهمى أن السلطان كان أول من جمع لديه الزعماء الثلاثة ورسم لهم الخطة التى يتبعونها قبل زيارتهم لدار المندوب السامى. ومع صعوبة تأكيد هذه الرواية أو نفيها، فإن رشدى باشا عند اجتماعه بالمندوب السامى أكد له أن مطالب الزعماء الثلاثة تلقى تأييد عظمة السلطان.

وتذهب بعض المصادر إلى أبعد من ذلك فيما رواه خدورى Kedouri من أن السلطان فؤادا قد شغل نفسه إبان تلك الفترة بجمع الأموال التى سوف يحتاج الوفد إليها فى حركته السياسية بعدئذ، وأن أحد رجاله فى الإسكندرية، أمين يحيى، هو الذى تولى القيام بهذه المهمة، وهى على أى الأحوال رواية يصعب إثباتها!

● بالاتفاق مع السلطان، وفى مساء نفس يوم اللقاء بين المندوب السامى والزعماء الثلاثة، توجه كل من رئيس الوزراء حسين رشدى باشا إلى قصر الدوبارة ليطلب أيضا السفر هو ووزير المعارف عدلى يكن إلى لندن للمناقشة فى شؤون مصر، وقال إن السلطان موافق على ذلك تمام الموافقة، وأنه لما كان من المنتظر أن يوافق مؤتمر الصلح على الحماية البريطانية على مصر، فلا يمكن ترك ماهية وكنه هذه الحماية دون تحديد ولا تعريف، فقد كان لمصر تحت السيادة العثمانية حقوق معلومة، ومن المطلوب أن يعلم المصريون ماهية حقوقهم تجاه بريطانيا.

فى تلك المقابلة تطرق الحديث إلى مقابلة سعد وزميليه للسير وينجت الذى عبر عن دهشته من أن ثلاثة رجال يعبّرون عن أمة بأسرها، دون أن يكون لديهم ما يخولهم ذلك، غير أن إجابة رشدى باشا جاءت مخيبة لآمال المندوب السامى، فقد أكد له أنهم يملكون هذه الصفة، فسعد زغلول هو الوكيل المنتخب للجمعية

التشريعية، وزميلاه يتمتعان بعضويتها، الأمر الذى أدرك معه وينجت أن هناك اتفاقا، بل وتنسيقا بين الجانبين، وأن السلطان ليس بعيدا عن الأمر، وبعث إلى لندن بما يفيد ذلك.

كتب صاحبنا إلى حكومته تقريرا عن المقابلتين، أحاطها فيه علما بالتطورات الأخيرة فى المسألة المصرية، وعبّر عن وجهة نظره بالقول إنه «إذا لم تعالج هذه المسألة المشتعلة الآن، فمن المحتمل أننا سنواجه صعوبات كبيرة فى المستقبل، وأعتقد أنه من العدل أن يعرف السلطان والوزراء والمصريون جميعا موقفهم». على أنه كان لوزير الخارجية البريطانية، المستر بلفور، رأى آخر بعث به إلى القاهرة فى ٢٧ نوفمبر، وهو أن الوقت الذى يصبح فيه ممكنا منح الحكم الذاتى لمصر لم يحن بعد، ورأى أن وقت زيارة الوزيرين ليس مناسبا، مبررا ذلك بأنه سيغيب مع أغلب زملائه عن لندن بسبب مؤتمر الصلح، الأمر الذى لن يتمكنوا معه من إعطاء الوقت الكافى والعناية الواجبة لمسألة الإصلاح الداخلى فى مصر.

مع هذا الرفض لم يجد رشدى باشا وزميله عدلى يكن مندوحة من رفع استقالتيهما إلى السلطان، غير أن السير ونجت تدخل ونصح فؤادا بتأجيل البت فى هذه الاستقالة ريثما يفاوض حكومته للنزول على رأيه، وهو الأمل الذى لم يتحقق فيما جاء فى رد الخارجية البريطانية التى أرجأت فكرة سفر الوزيرين إلى مارس من العام التالى، الأمر الذى دعا وينجت إلى الضغط على السلطان ليقوم باستدعاء الوزيرين وتهديدهما بأنهما يثيران الهياج ويلحقان أضرارا حقيقية بالبلاد، وهو ما رفضه فؤاد.

وفى ٢٣ ديسمبر عاد رشدى باشا ليؤكد على تصميمه على الاستقالة فيما جاء فى خطاب جديد وجهه للسلطان، وكان بمثابة إبراء للذمة أمام الحركة الوطنية . .

قال فى جانب من هذا الخطاب: «أما وإن مفاوضات الصلح قد أوشكت على البدء، فقد طلبت من الحكومة الإنجليزية بعد تصديق عظمتكم أن تسمع أقوالى، فكان جوابها بمثابة التسويف (إلى ما بعد الصلح). على أننى بالعكس أرى أن الوقت الحاضر هو الذى ينبغى فيه عرض ما لمصر من الأمانى القومية وتأييده. فلهذه الأسباب أتشرف بتقديم استعفائى بين يدى عظمتكم من رئاسة الوزارة ووزارة

الداخلية، وأن زميلى عدلى يكن باشا الذى عينتموه لمرافقتى فى مهمتى يتمسك بمشاركتى فى هذا الأمر، فهو يقدم شخصيا استعفاءه من وزارة المعارف العمومية».

وفى جانب آخر حرص على أن يشير إلى من أسماهم «وفودا من أعضاء الهيئات النيابية فى البلاد»، وكان يقصد الوفد طبعا، وأنهم «طلبوا أن يسمح لهم بالسفر إلى لندره ليدافعوا عن مصلحة مصر، فنصحت أن يؤذن لهم فى ذلك، وأن تُسمع أقوالهم، فلم يصغ لنصحى، ولم يكتف بذلك، بل أبوا علىَّ أنا نفسى أن تُسمع أقوالى فيما عساه أن يكون نظام الحماية».

وفيما هو معلوم، فقد استقبل الوفد ورجال الحركة الوطنية عموما هذا الموقف من رشدى ويكن بتقدير عظيم، «فزاره فى منزله كثير من كبار الموظفين والأعيان وأعضاء الجمعية التشريعية ليظهروا له إعجابهم بموقفه» على حد ما جاء فى مذكرات عبد الرحمن فهمى.

مرة أخرى لم يقبل السلطان استعفاء الوزيرين، الأمر الذى كان محل ترحيب عام من الرأى العام ومن رجال الوفد المصرى، ولبث الوزراء فى دواوينهم ما عدا الوزيرين المستقيلين، وأخذ الإنجليز من جديد يحاولون حمل رشدى باشا على سحب استعفائه، غير أنه أصر عليها، ولما رأى أنها لم تقبل أرسل كتابا ثالثا يوم ٣٠ ديسمبر إلى السلطان جاء فيه:

«إن التأجيل فى قبول استعفائى قد يكون من عواقبه تحميلى المسئولية التى أردت والتى أريد قطعيا اجتنابها، وهى مسئولية قيامى بمنصب الوزير الأول لمصر وعدم اهتمامى مع ذلك بمصيرها فى الوقت الذى سيحصل فيه البت فى أمرها نهائيا. فأتوسل إلى عظمتكم قبول ذات الاستعفاء بدون إرجاء، ولكيلا أجعل سبيلا إلى تجديد التسويف أجاهر أنه قطعى لا رجوع فيه. فلم يعد محل للمفاوضات فيما يتعلق به، ولم يبق سوى الاشتغال بتأليف وزارة جديدة».

وضع رشدى بذلك السلطان فؤادا وسلطات الحماية فى مأزق، فهى إن استجابت لطلب رئيس الوزراء فمن سوف يجرؤ بعده على تأليف الوزارة الجديدة وبأى شروط، الأمر الذى دفع الحكومة البريطانية فى أول يناير ١٩١٩ إلى أن تحاول تسوية المسألة، فأرسلت بما يفيد الاستعداد لاستقبال كل من رشدى وعدلى إلى

لندن خلال شهر فبراير، وإن تضمن الرد ما يفيد أنه لن يتيسر استقبالهما فعلا إلا خلال الشهر التالى، على أن يسبقهما وينجت بأسبوع أو عشرة أيام، ولكن الوقت كان قد فات!

فقد أفهم رشدى باشا المندوب السامى أنه بعد وصول الحالة إلى الحد الذى بلغته أصبح لا يكتفى بما عرض عليه من سفره وعدلى باشا، وأنه يشترط لسحب استعفائه إباحة السفر إلى لندن لمن يشاء من المصريين، وكان يقصد الوفد.

نتيجة لذلك، وفى تلك الأثناء، سعى السير ونجت بكل الوسائل إلى الإيقاع بين السلطان والوزارة من جانب، وبين الوفد من جانب آخر، الأمر الذى تكشف عنه وثيقة سرية بريطانية على شكل برقية بتاريخ ١٦ يناير أرسلها إلى وزارة الخارجية البريطانية.

جاء فى هذه البرقية أنه عقد عدة اجتماعات مع كل من السلطان والوزيرين المستقيلين بهدف الوصول إلى حل للأزمة القائمة، حيث أعرب عن رأيه أن سبب انتشار المشاعر المعادية للحماية هو الدور الذى يلعبه من أسماه «بالحزب التركى»، بإيعاز من الخديوى السابق، وهو قد لمس بذلك وترا حساسا فى نفس فؤاد الذى كان يخشى من استعادة عباس الثانى لعرشه.

بدا من اقتناع السلطان بالفكرة إلى الحد الذى رأى معه ضرورة نشر مرسوم تُنقل بمقتضاه ممتلكات الخديوى السابق إلى الحكومة وحرمانه هو وأبنائه من أية حقوق فى وراثة العرش، الأمر الذى رأى معه وينجت أن الإقدام على مثل هذا العمل من فؤاد سيبعده عن نفوذ الحركة الوطنية وإضعاف تأثير من أسماهم بالمتطرفين، وهو التوفيق الذى لم يصبه بنفس القدر مع الوزيرين.

فقد رأى كلٌّ من رشدى باشا وعدلى باشا أنهما حتى لو تمكنا من الذهاب إلى لندن فسوف يضطران إلى تقديم استعفائهما بعد ذلك إذا لم يدعمهم التأييد الشعبى، وأن وضعهم سيبقى حرجا إذا لم يسمح لزعماء الحركة الوطنية بالسفر إلى إنجلترا وسماع آرائهم وعودتهم بعد فشلهم فى إقناع الإنجليز بتلك الآراء، مما سيضعف من مركزهم كثيرا!

بيد أن نفس الوثيقة قد حوت رأيا آخر لوينجت، وهو أن امتناع الوزيرين عن

تأدية أعمالهما لم يؤثر فى سير الإدارة العليا، وأنه إذا لزم الأمر فإنه يمكن تسيير الأمور فى مصر دون وزارة، الأمر الذى عبّر عنه للسلطان بدوره، والذى رأى معه إمكانية قبول استعفاء رشدى وعدلى، حتى فى حالة رفض آخرين تحمل مسئولية تشكيل وزارة جديدة، وكانت تلك بداية تحول فؤاد عن تأييد الحركة الوطنية.

وبعد أن كرر رشدى طلب استعفائه فى ١٠ فبراير، وبعد أن ذهبت محاولات إثنائه عنها أدراج الرياح، قبله السلطان أخيرا فى خطاب قصير مؤرخ فى أول مارس، كان مما جاء فيه: «إن استقالة دولتكم التى رفعتموها إلينا كانت من أشد بواعث الأسف لدينا، فمع الشكر لدولتكم ولحضرات زملائكم على ما قمتم به من الخدمات الصادقة، أرجو الاستمرار فى إدارة الأعمال إلى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة. والله المستعان».

وقع هذا القبول موقعا سيئا فى نفوس المصريين، إذ كان يعنى ببساطة أن الإنجليز قد تمكنوا أخيرا من إقناع السلطان بحل الأزمة الدستورية الناجمة عن تعليق استقالة الوزيرين، بكل ما يترتب على ذلك من إضعاف للحركة الوطنية والقائمين بها.

ومن ثم جاء رد الوفد عنيفا فى المذكرة التى رفعها للسلطان، والتى وقع عليها جميع أعضائه . .

جاء فى جانب من هذه المذكرة أنه «لما لم يُسمح لنا بالسفر وحُبسنا داخل حدود بلادنا بقوة الاستبداد لا بقوة القانون، وحيل بيننا وبين الدفاع عن قضية هذه الأمة الأسيفة، ولما لم يستطع دولته أن يتحمل مسئولية البقاء فى منصبه، فى حين أن الشعب يصادر فى مشيئته، استقال هو وزميله صاحب المعالى عدلى يكن باشا استقالة نهائية قوبلت من الشعب بتكريم شخصيهما والاعتراف بوطنيتهما».

تبع الوفد ذلك بالهجوم على السلطان فيما جاء فى نص المذكرة من أن الناس ظنوا «أنه كان لهما فى وقفتهما الشريفة دفاعا عن الحرية عضد قوى من نفحات عظمتكم. لذلك لم يكن ليتوقع أحد فى مصر أن يكون آخر حل لمسألة سفر الوفد هو قبول استقالة الوزيرين، لأن فى ذلك متابعة للطامعين فى إذلالنا وتمكينا للعقبة التى ألقيت فى سبيل الإدلاء بحجة الأمة إلى المؤتمر، وإيذانا بالرضا بحكم الأجنبى علينا إلى الأبد».

وفى محاولة للتخفيف من حدة المذكرة، ألقى الموقِّعون التبعة على مستشارى الملك الذين نصحوه بقبول الاستقالة فيما جاء فى قولهم: «عجب الناس من مستشاريكم كيف أنهم لم يلتفتوا إلى أن الأمة - فى هذا الظرف العصيب - إنما تطلب أن تكونوا العون الأول على نيل استقلالها مهما كلفكم ذلك؟ . . كيف فات مستشاريكم أن عبارة استقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل مصرى ذى كرامة وطنية أن يخلفه فى مركزه؟ كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل؟».

وفرت هذه المذكرة لدار المندوب السامى الفرصة لإحداث القطيعة النهائية بين السلطان من جانب، والحركة الوطنية الوليدة من جانب آخر، والتى كانت قد ترعرعت إبان الشهور السابقة على نحو لا بد وأن يكون قد أدخل الهواجس فى نفس فؤاد، فقد كان سعيدا طالما بقيت هذه الحركة تحت رعايته لتحقيق أهدافها، أما وقد خرجت من «بيت الطاعة» فقد أصبحت تستحق إعادة النظر، الأمر الذى كان معه على استعداد لسماع ما أدلى به المستر شيتام Cheetham القائم بأعمال المندوب السامى بعد أن كان السير ونجت قد ذهب إلى لندن بناء على استدعاء حكومتها.

ففى مذكرة طويلة بعث بها المسئول البريطانى الكبير فى العاصمة المصرية، تحدث عن «الالتماس» الذى تقدم به زعماء الوفد، وأن الملك رفض استقبال الموقعين عليه، وقال إن هذه الوثيقة لم تنكر فحسب وجود الحماية وما يترتب على ذلك من عدم اعتراف بسلطة الملك التى استمدها من تلك الحماية، وإنما حملت كثيرا من مظاهر التهديد المكشوف لصاحب العظمة إذا ما وافق على تشكيل وزارة جديدة لتحل محل وزارة رشدى باشا.

ويضيف فندلى أنه حوَّل المذكرة للمستشارين القانونيين فى دار المندوب السامى والذين رأوا أنه لو حدث مثل ذلك فى إنجلترا لتم تقديم الموقعين عليها إلى المحاكمة، غير أن القانون المصرى لا يحوى عقوبات لمثل هذه الجريمة، وإنه من الصعب تقديم هؤلاء للمحاكمة العسكرية.

فضلا عن ذلك، فإن مذكرة الوفد - فى رأى فندلى - تشى بمحاولة مكشوفة لمنع السلطان من استخدام صلاحياته لتشكيل وزارة جديدة على نحو دستورى، وإنها

لا بد وأن تغير من النهج البريطانى فى الحكم لأنها تشكل تهديدا خطيرا لحياة كل من يقبل بالتعاون مع الإنجليز.

كانت هذه الوثيقة أقرب إلى وثيقة طلاق بين السلطان فؤاد وبين زعامة الحركة الوطنية وعلى رأسها سعد زغلول باشا، الأمر الذى أتاح للجانب البريطانى الفرصة لتصعيد الموقف، إذ لم يمض أكثر من أربعة أيام عليها أجرت خلالها دار المندوب السامى استشاراتها مع حكومة لندن التى وافقت على أن تقوم السلطة العسكرية فى يوم ٨ مارس باعتقال سعد زغلول باشا والباشوات محمد محمود وحمد الباسل وإسماعيل صدقى، ساقتهم بعدها إلى ثكنات قصر النيل ومنها إلى بورسعيد حيث أبحروا إلى مالطة، وسط قبول من السلطان الحانق على الوفد.

يقينا فإنه لا فؤاد ولا المسئولين فى دار المندوب السامى كانوا يتوقعون المضاعفات التى سوف تنتج عن هذا العمل من تفجر أعمال العنف الواسعة فيما عُرف بثورة ١٩١٩، فى اليوم التالى مباشرة لنفى الزعماء الأربعة، الأمر الذى دفع سيد قصر عابدين إلى أن يتنحى جانبا ويترك معالجة المسألة كلها للسلطات البريطانية، ولم يكن يستطيع أن يفعل غير ذلك.

ويمكن وصف الفترة الممتدة بين تفجر الثورة وصدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، والتى ناهزت السنوات الثلاث، بأنها كانت فترة الكمون فى تاريخ السلطان فؤاد، إذ بدا الرجل حريصا على تجنب التورط فى الأحداث الدرامية التى شهدتها تلك الفترة.

يؤكد ذلك الشهادة التى قدمها اللورد ملنر فى تقريره المشهور، والتى جاء فيها بالحرف الواحد:

«فى اليوم التالى لوصولنا قدمنا اللورد اللنبى إلى عظمة السلطان، فكانت تلك هى الزيارة الرسمية، وإنما تقدمتها زيارة قصيرة قابل فيها عظمته اللورد ملنر مقابلة ودية غير رسمية، وكان أول حديث من الأحاديث التى أجراها اللورد، وقد عاملنا عظمته فيها بتمام الصداقة وأعرب فى أثنائها عن رأيه فى الحالة السياسية بمصر والحوادث التى حدثت بها فى السنوات القليلة الماضية وعن صعوبة مركزه. ولكنه امتنع عن أن يشير برأى أو يعطى نصيحة فى الموضوع الذى انتدبنا له، أى دستور

مصر فى المستقبل. ولم يحاول قط أن يدير زمام مداولاتنا أو يؤثر فيها أقل تأثير، وإنما اقتصر على النصح لنا بالتأنى فى استنتاج النتائج والاحتراس من الفضوليين، ودلنا على بعض ذوى المقامات الذين يحسن بنا استشارتهم مثل رشدى باشا وعدلى باشا ومحمد سعيد باشا ومظلوم باشا وكلهم من الوزراء السابقين، وكان موقفه بإزاء غرض اللجنة موقف الملتزم جانب الحياد»!!

من جانب آخر كان تدخله فى تشكيل الوزارات فى أضيق نطاق، فقد ترك المهمة لدار المندوب السامى واكتفى بإصدار الأوامر السلطانية المتعلقة بالتشكيل أو قبول الاستقالة، بل إنه أحيانا ما كان ينكص عن أداء هذه المهمة.

فقد عرفت تلك الفترة حالة من عدم التواصل بين الوزارات، مما لم يحدث أبدا من قبل أو من بعد فى تاريخ الوزارات المصرية، فبعد بقاء البلاد لنحو شهر (٩ مارس - ٩ أبريل) بدون وزارة، تشكلت الوزارة الرشدية الرابعة التى لم تَعشْ سوى ثلاثة عشر يوما، لتبقى البلاد بعدها شهرا آخر دون وزارة، حتى تشكلت وزارة محمد سعيد باشا الثانية فى ٢٠ مايو، والتى عاشت ستة شهور حتى ٢٠ نوفمبر، تبعتها وزارة يوسف باشا وهبة الأولى والأخيرة التى بقيت فى الحكم ستة أشهر أخرى إلى ٢١ مايو عام ١٩٢٠، بعدها وزارة توفيق نسيم الأولى والتى عمرت أكثر من غيرها (١٠ شهور)، أعقبتها وزارة عدلى يكن الأولى التى عاشت نحو عشر أشهر أخرى، ومرة أخرى ولنحو شهرين تبقى مصر بدون وزارة بعد استقالة الوزارة العدلية يوم ٢٤ ديسمبر عام ١٩٢١، ولم تتشكل وزارة جديدة إلا بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢.

وفيما سبق القول به أن تدخل السلطان فؤاد فى تشكيل تلك الوزارات الخمس كان محدودا للغاية، حتى أن مؤرخى تلك المؤسسة لم يعثروا على خطاب استقالة وزارة محمد سعيد باشا أو مرسوم قبول هذه الاستقالة، بمعنى أنهما لم يوجدا أصلا مما يدل على أنه حتى الملك تخلى عن ذلك الجانب البروتوكولى، ثم إننا لم نر لسيد قصر عابدين موقفا من أىٍّ من تلك الوزارات، اللهم إلا فيما أبداه من رضاء عن استقالة يوسف باشا وهبة، ولسبب غريب للغاية، فقد كان الرجل قد أعرب عن عدم ارتياحه لسياسات وزير الداخلية، توفيق نسيم، فى المبالغة فى حشد الناس فى التشريفات!

الحادث الوحيد الذى جرى خلال تلك السنوات، والذى جعل فؤادا يخرج عن كمونه، كان ما جرى يوم ١١ فبراير عام ١٩٢٠ حين رزق بولى عهد أسماه فاروقا، والذى دفع الرجل إلى إثارة مسألة نظام الوراثة مع السلطات البريطانية، خاصة وأنه كان يعلم أن كثيرين من أفراد الأسرة الحاكمة يتطلعون إلى العرش الجالس عليه، بمن فيهم ابن أخيه الخديوى المخلوع عباس حلمى الثانى، والذى لم يتنازل أبدا عن حقه فى العرش إلا فى مايو عام ١٩٣١، أى بعد أكثر من أحد عشر عاما من مولد فاروق.

لم يكن قد مضى على مولد الأمير فاروق أكثر من شهرين حين فاتح فؤاد المندوب السامى فى العاصمة المصرية فى مسألة وراثة العرش يوم ٨ أبريل من ذات العام، وحاول إقناعه بالقول إن مثل هذا الاعتراف سيؤدى إلى عدم استخدام العرش كمخلب قط فى العلاقات القائمة بين سلطات الحماية وبين الحركة الوطنية، الأمر الذى عبّر اللنبى عن اقتناعه به فى برقيته التى بعث بها إلى لندن فى نفس اليوم، وحث وزير الخارجية الإنجليزية، اللورد كرزون، بسرعة الاستجابة لهذا المطلب لما سيترتب على ذلك من نتائج حسنة.

وافقت لندن على طلب ممثلها فى العاصمة المصرية، وإن كانت قد طلبت منه صيغة البلاغ الذى سيقدم للسلطان فى هذا الشأن، والذى بعث بالرد سريعا وجاءت الصيغة على النحو التالى:

«لى الشرف أن أبلغ عظمتكم أنه بناء على تعليمات الحكومة البريطانية، فقد تم بحث مسألة الوراثة لعرش السلطنة فى مصر وقررت الاعتراف بابن عظمتكم الأمير فاروق ونسله من الذكور ورثة لعرشكم»، وإن كان اللنبى قد أبدى بعض مخاوف من احتمالات وفاة الملك فؤاد المسن قبل أن يبلغ الأمير الصغير سن الرشد الذى يمكّنه من اعتلاء العرش، الأمر الذى أثار معه مسألة الوصاية فى مثل هذه الحالة.

بيد أن تلك المخاوف لم تمنع الجانب البريطانى من السير قدما فى هذا الموضوع، الأمر الذى بدا من البلاغ الذى وجهه اللنبى إلى السلطان يوم ١٥ أبريل، وجاء فيه أن الحكومة البريطانية نظرت فى نظام السلطنة المصرية واعترفت بالأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر من الأولاد فالأكبر من أولاده وهكذا، وإن لم

يوجد فمن يولد لفؤاد من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس القاعدة كأولياء للعهد.

ولا شك أن استجابة بريطانيا لمطلب السلطان فى هذا الأمر الحيوى قد جعلته أكثر استئناسا لممثلها فى العاصمة المصرية، ومن ثم كان من الطبيعى أن يتحول كمون فؤاد إلى شكل من الخفوت خلال الفترة التالية المنقضية بين هذا الاعتراف وبين صدور تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ والتى بلغت نحو العامين.

تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ وبناء البلاط الملكى

فى يوم ١٤ مارس عام ١٩٢٢ نشرت الوقائع المصرية «أمرا سلطانيا كريما»، كان آخر الأوامر السلطانية.. جاء هذا الأمر على شكل خطاب لرئيس الوزراء عبد الخالق ثروت باشا من السلطان فؤاد، وتضمن فقرة موجهة «إلى شعبنا الكريم»، كان نصها:

لقد منّ الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا، وإنا لنبتهل إلى المولى عز وجل بأخلص الشكر، وأجمل الحمد على ذلك، ونعلن على ملأ العالم أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال، ونتخذ لنفسنا لقب صاحب الجلالة ملك مصر ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية.

وهانحن نشهد الله ونشهد أمتنا فى هذه الساعة العظمى أننا لن نألو جهدا فى السعى بكل ما أوتينا من قوة وصدق عزم لخير بلادنا المحبوبة والعمل على إسعاد شعبنا الكريم.

صدر بسراى عابدين فى ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ (١٥ مارس سنة ١٩٢٢) ــ رقم ١٨ سنة ١٩٢٢.

«فؤاد»

وكان هذا الأمر الكريم نهاية قصة طويلة وبداية قصة قصيرة.. الأولى: بدأت قبل ١١٧ سنة، وعلى وجه التحديد فى عام ١٨٠٥، بعد أن تولى محمد على باشا

حكم مصر، ونجح من خلال صراعات دموية مع السلطان العثمانى فى أن يجعل الحكم وراثيا فى أسرته، مما تقرر بمقتضى تسوية ١٨٤٠ ـ ١٨٤١، والثانية: انتهت بعد ٣١ عاما حين ألغى النظام الملكى عام ١٩٥٣، بعد قيام ثورة يوليو بأقل من سنة واحدة.

وقد تعددت ألقاب الحاكم من أبناء الأسرة العلوية خلال المرحلة الأولى: باشا، خديو، سلطان، وكان لكل من هذه الألقاب قصة . .

اللقب الأول تمتع به كلٌّ من محمد على وإبراهيم وعباس الأول وسعيد وإسماعيل، وكان هو ذات اللقب الذى يتمتع به سائر ولاة الإمبراطورية العثمانية حيث انتشر الباشوات فى عديد من أرجاء الإمبراطورية العجوز، ولم يكن الأمر مناسبا بالنسبة لمصر بعد أن حصلت على وضعية خاصة مغايرة لوضع الولايات الأخرى بعد حروب الشام خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

حاول إسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) أن يجعل لقب الحاكم من أبناء الأسرة متفقا مع هذه الوضعية المغايرة، وهو ما نجح فيه بعد أربع سنوات من اعتلائه لكرسى الحكم فى مصر حين حصل من الباب العالى على حق التلقيب بالخديوى ضمن مزايا عديدة نالها من السلطان العثمانى، الأمر الذى أصبحت معه مصر دولة شبه مستقلة.

صحيح أن هذا الحاكم الأشهر فى التاريخ المصرى الحديث قد دفع «دم قلبه»، أو بالأحرى «دم قلب مصر» للحصول على تلك المزايا، غير أن ما فعله، وإن زاد من حجم الديون وقاد فى النهاية إلى زيادة التدخل الأجنبى وخلعه عن مسند الخديوية، فقد أدى إلى تقطيع كثير من روابط التبعية بين بلاده وبين الدولة العلية، الأمر الذى قاد صاحبنا إلى أن يتصرف فى كثير من الأمور كحاكم مستقل .

من تلك الأمور، فيما يتصل بوصفه حاكما، أن الرجل كان أول من طبق فكرة البلاط Court التى كانت قد عرفتها أوربا مع قيام الممالك القومية خلال القرن التاسع عشر، والتى بلغت أوجها فى عصر الملك لويس الرابع عشر فى فرنسا (١٦٤٣ ـ ١٧١٥)، وهو ما بدأ إسماعيل فى القيام به بعد بناء عدد من القصور، وانتقاله بعد فترة غير طويلة من القلعة، من حيث كان يحكم الباشوات، إلى سراى

عابدين، التى أصبحت مقرا للحكم وموضعا للمناسبات الاجتماعية ومؤسسة لها موظفوها الذين عرفوا برجال القصر.

الملاحظ أن هذه المؤسسة ظلت تنمو على عهد خلفاء الخديوى المرموق، ويقدم لنا أحد رجالها، أحمد شفيق باشا، وصفا تفصيليا لها فى كتابه المعروف «مذكراتى فى نصف قرن» نتعرف من خلاله على كثير من تفاصيل هذا البلاط الذى اكتسب اسما عربيا .. «المعية السنية»، أى أولئك العاملين (مع) سيد قصر عابدين، والذى تميز عن سائر باشوات الدولة بلقب «صاحب السمو الخديو المعظم».

التسمية الثالثة لحكام مصر من أبناء أسرة محمد على أطلقت فى أواخر عام ١٩١٤، نتيجة لهذا الحدث الجلل الذى تمثل فى إعلان الحماية البريطانية على مصر وقطع علاقة التبعية القانونية التى ظلت تربط بينها وبين حكومة الأستانة بامتداد القرون الأربعة السابقة منذ أن نجح السلطان سليم الأول فى دخول القاهرة عام ١٥١٧ .

وقد جاءت هذه التسمية بعد قرار حكومة لندن خلع الخديوى عباس حلمى الثانى الذى لم تطمئن إلى بقائه على عرش البلاد بعد تاريخه الحافل بالصراعات بينه وبين ممثلى الدولة المحتلة فى العاصمة المصرية، وبعد أن بدا صعوبة زحزحة ولائه للدولة العثمانية التى كانت قد دخلت وقتئذ الحرب العظمى فى صف المعسكر المعادى لبريطانيا والمعروف بدول الوسط.

التسمية كانت (بالسلطان)، والتى لم تأت اعتباطا بل بعد مشاورات عديدة بين إدارات وزارة الخارجية البريطانية من جانب، وبين الأمير حسين كامل، ابن إسماعيل وعم الخديوى المخلوع، والمستر شيتام Cheetham ممثل الحكومة البريطانية فى القاهرة، وذلك بعد أن تم ترشيح الأمير ليحل محل ابن أخيه القابع فى الأستانة.

فمن ناحية: لم يكن مقبولا أن يتسمى الحاكم المصرى الجديد بالخديوى بعد إنهاء التبعية المصرية للدولة العلية بحكم تركية اللقب، مما كان يشير إلى أن استمراره يعنى الإبقاء على أحد مظاهر تلك التبعية، هذا فضلا عن تخوف السلطات البريطانية من أن تسمية الحاكم الجديد بنفس اللقب قد يعنى وجود «خديويين» وما يمكن أن يترتب على ذلك من البحث عن الشرعى بينهما، وهى مقارنة يمكن أن تنتهى بفوز

عباس على عمه، بحكم أنه حصل على لقبه بفرمان سلطانى وليس بقرار من وزارة الخارجية البريطانية.

من ناحية أخرى، وإمعانا فى قطع العلاقات بين القاهرة والأستانة، فقد تقرر أن يكون اللقب البديل للحاكم المصرى الجديد هو «السلطان»، وهو نفس اللقب الذى يتمتع به الإمبراطور العثمانى، مما كان يعنى ببساطة استحالة وجود «سلطانين» فى دولة واحدة.

غير أن الحاكمين، الجالس على عرش الدولة العلية والجالس على عرش مصر، قد اختلفا فى ألفاظ التفخيم الملحقة باللقب، فبينما كان سلطان الأستانة «صاحب جلالة»، لم يحظ سلطان مصر سوى بوصف «صاحب العظمة»، وهى تسمية لها قصة..

ذلك أنه بعد إعلان الحماية، وبعد حصول حسين كامل على لقب السلطان، جرت مشاورات حول خيارات التفخيم التى تلحق باللقب «صاحب الجلالة»، وهو الخيار الذى استبعد، حيث رأى المسئولون البريطانيون عدم لياقة أن يتمتع حاكم البلد المحمى بنفس لقب ملك بريطانيا، وهى الدولة الحامية، أو أن يبقى لفظ التفخيم «صاحب السمو»، وهو ما رفضه البرنس حسين كامل بحكم أن عديدا من أمراء الأسرة الحاكمة يتمتعون بهذا اللقب، وأنه من الأفضل أن يتميز عنهم بتفخيم مغاير، وجاء اختيار تسمية «صاحب العظمة» بمبادرة من حسين كامل نفسه، ولم تجد الخارجية البريطانية بأسا فى القبول بها.

على أى الأحوال، كان لقبُ «عظمة السلطان» أقصر الألقاب عمرا فى تاريخ أسرة محمد على، فقد استمر لأقل من ثمان سنوات.. ثلاث منها هى عهد السلطان حسين كامل، والخمس الأخرى هى السنوات الأولى من عهد فؤاد الذى تمتع باللقبيْن: السلطان ثم الملك.

ويشير الاطلاع على الوثائق السرية البريطانية أنه لم تكن هناك ثمة مشكلة فى تغيير لقب الحاكم المصرى عام ١٩٢٢ مثل تلك التى نشبت عند تغيير ذلك اللقب قبل ثمان سنوات، فقد جاء هذا التغيير بمبادرة من السلطان فؤاد ودونما اعتراض من جانب المسئولين البريطانيين فى القاهرة، ولعدد من الأسباب..

منها أن هذا اللقب كان قد شاع بين بعض قواد العرب خلال الفترة التى أعقبت الحرب العظمى فى العالم العربى : الشريف حسين الذى أصبح ملكا على الحجاز بعد ثورته على الدولة العثمانية المعروفة باسم الثورة العربية الكبرى، والأمير فيصل الذى أصبح ملكا على سوريا ثم العراق فى نفس الفترة، ولم يكن من المتصور أن يتمتع حكام مثل تلك الدول الناشئة بهذا اللقب ولا يتمتع به أبناء أسرة محمد على فى مصر بعد أن قضوا فى سدة الحكم تلك الفترة الطويلة التى بدأت منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى الربع الأول من القرن التالى.

ومنها أنه بعد إسقاط الحماية عن البلاد بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢، سقطت معها الحجة البريطانية برفض تلقيب الحاكم المصرى «بصاحب الجلالة الملك» لئلا يطاول الجالس على عرش الدولة المتبوعة، فمن الناحية القانونية على الأقل لم يعد هناك تابع ومتبوع، كما كان الحال عند إعلان الحماية قبل نحو ثمان سنوات.

المهم أنه مع الأمر السلطانى رقم ١٨ لسنة ١٩٢٢، وهو آخر تلك الأوامر، بدأ عصر جديد بأوامر ملكية، وبتطوير كبير فى المؤسسة الحاكمة التى جاء على رأسها فؤاد ثم فاروق، الأمر الذى يستحق المتابعة . .

***

من الناحية الدولية، وفى نفس يوم الأمر السلطانى، بعث رئيس الوزراء عبد الخالق باشا ثروت، بصفته وزيرا للخارجية، بمنشور دورى إلى ممثلى الدول فى القاهرة ضمنه ترجمة النطق الملكى على أثر إلغاء الحماية البريطانية على مصر، معلنا به أن مصر أصبحت دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال، وأن السلطان اتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر، «وإننى أرجوكم التكرم بتبليغ هذا النطق إلى حكومتكم، وأنتهز هذه الفرصة لأكرر لجنابكم عظيم احترامى»!

وكان رد الملك جورج الخامس «ملك المملكة المتحدة وإمبراطور الهند» أول ما وصل «إلى جلالة الملك فؤاد»، والذى أهداه فيه صادق التهانى قائلاً: «وأرجو من صميم القلب أن تسعد بلادكم بثمار الاستقلال أزمانا طويلة تمنيت وجودها بين بريطانيا العظمى ومصر»، وجاءت أسبقية الرد وصياغته على هذا النحو مقصودة من جانب وزارة الخارجية البريطانية، فيما تشير إليه الوثائق البريطانية السرية.

تتابعت بعد ذلك الردود من عواهل الدول التى وصلها منشور الحكومة المصرية . . أولها جاء من ألبير ملك بلجيكا متضمنا التهنئة لفؤاد بالعرش الملكى قائلا : «وأرجو من صميم فؤادى أن تكون أيامكم مقرونة بالسعادة وأن تتمتع مملكتكم بالرفاهية»! ، تبعتها برقيات أخرى ، وإن اختلفت فى الألفاظ إلا أنها كانت تحمل نفس المضمون . . من قسطنطين ملك اليونان ، وهاكون ملك النرويج ، ثم سائر الملوك والأمراء .

أما على المستوى المصرى فقد كانت المسألة أكبر كثيرا ، حيث جرت الاحتفالات فى سائر المدن المصرية . . نختار منها توصيف الاحتفالين اللذين أجريا فى القاهرة والإسكندرية . .

احتفال العاصمة جرى فى مسجد محمد على بالقلعة يوم الجمعة ١٧ مارس الذى عطلت فيه الشعائر الدينية من أواخر سنة ١٩١٤ ، «فوزعت المحافظة نحو ١٥٠٠ تذكرة على الأمراء والوزراء والعلماء والأعيان ، وفُرشت الأرض التى يمر منها الموكب الملكى من ميدان الناصر صلاح الدين إلى باب المسجد بالرمل الأصفر وزُين بالأعلام ، وفُرشت الأرصفة فى مدخل المسجد بالسجاجيد الفاخرة . وأوقفت حكمدارية القاهرة فصائل من البوليس داخل القلعة وفى الطرق الأخرى» .

وتستطرد الصحف الصادرة فى اليوم التالى فى وصف الاحتفال ، فتقول إن الكبراء والعلماء أخذوا يفدون على المسجد بالسيارات والعربات ، «وقبل الساعة ١٢ بقليل أقبل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر فاستقبل جلالته حضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء الحاليين والسابقين وغيرهم» ، وتصف بعد ذلك الاحتفال حتى ركب «جلالته وبمعيته حضرة صاحب المعالى كبير الأمناء» عائدين إلى عابدين .

من الإسكندرية يبعث مُكاتب الأهرام برسالة يصف فيها احتفال الثغر ، والذى بدأ بإطلاق مائة مدفع ومدفع ، فيقول : «وقد دعا سعادة محمد حداية باشا محافظ المدينة جمهورا من كبار موظفى الحكومة والعلماء والقسوس والقضاة والأعيان والأدباء والتجار لسماع تلاوة الأمر الكريم الذى أصدره (فؤاد الأول) الجالس على عرش مصر معلنا فيه إلى الملأ أن مصر غدت من هذا اليوم دولة مستقلة ذات سيادة

متخذا لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر بدلا من صاحب العظمة سلطان مصر».

وفى الثانية عشرة ظهرا اكتظت دار المحافظة بالمدعوين من موظفى دوائر الحكومة والأعيان والتجار، وكان بين الحاضرين «بعض كبار العلماء وقضاة المحكمة الشرعية وكهنة الكنائس القبطية وبعض محررى الصحف المحلية، فلما انتظم عقد الجلوس وقف حداية باشا وتلا رسالة جلالة ملك مصر إلى شعبه، فتلقاها المجتمعون بإصغاء تام».

وتقرر جريدة الأهرام فى تغطيتها لتلك الاحتفالات أن «المدينة كانت هادئة، وقد نشرت الرايات فوق الدور الرسمية وأكثر المحال التجارية فى الشوارع المركزية»، مما يعنى افتقارها للشعبية، فلم يكن المصريون مستعدين للاحتفال بإعلان فؤاد ملكا بينما سعد باشا رهن المنفى.

ربما كان أهم ما بقى من هذا الاحتفال، القصيدة الطويلة التى وضعها أحمد شوقى ونشرتها الأهرام فى صفحتها الأولى يوم ٣١ مارس، وكان مما جاء فيها:

باهِ الملوك بهـذا التـاج إن لـه ... فى جوهر الشمس لا فى الماس منتسبا

وته عليهم بعرش غير ذى لدة ... من عهد خوفو على الماء استوى عجبا

لو استطعنا لزدنا فيه قائمة ... ولاتخذنا له أم السها عتبا

وبينما احتفظت دواوين شوقى المطبوعة بتلك القصيدة، فقد راح ذكر الاحتفالات فى طى النسيان !

* * *

شرع «صاحب الجلالة ملك مصر» بعد ذلك فى ترتيب شئون البلاط، الأمر الذى تضمنته مجموعة من الأوامر الملكية التى نشرتها الوقائع المصرية، صدر أولها فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بشأن «نظام الوراثة فى بيت محمد على»، وقد تضمن ثلاث عشرة مادة . .

تنظم المادة الأولى طريقة انتقال ولاية الملك «من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه،

ثم إلى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر، وهكذا طبقة بعد طبقة، وإذا توفى أكبر الأبناء قبل أن ينتقل إليه الملك كانت الولاية إلى أكبر، أبنائه ولو كان للمتوفى إخوة. ويشترط فى كل الأحوال أن يولد الأبناء من زوجية شرعية. فولاية الملك من بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق».

أما فى حالة عدم وجود الابن فنصت المادة الثالثة أن يؤول العرش إلى «أكبر أبناء الإخوة الآخرين، فإن لم يكن فلأكبر إخوته الآخرين حسب ترتيب سن الإخوة»، غير أن هذه المادة استثنت الخديو السابق عباس حلمى «فلا تثبت له ولاية الملك، على أن هذا الاستثناء لا يتعداه إلى أبنائه وذريته».

المادتان الخامسة والسابعة تضمنتا بعض المحظورات، فتنص الأولى على أنه «لا حق للنساء أيا كانت طبقتهن فى ولاية الملك»، فى حين تذكر الثانية أنه «إذا تزوج أمير بغير إذن الملك أو إذن من كان له الحق فى تولى سلطته، يحرم هو وذريته من حقوقهم فى العرش وتنتقل ولاية الملك إلى من يليهم فى الترتيب. كذلك يحرم من العرش من صدر فى حقه حكم بإخراجه من الأسرة المالكة».

ولأن فؤادا الأول أنجب ابنه فاروق (١٩٢٠) بعد أن كان قد جاوز الخمسين (مواليد ١٨٦٩)، ولما كانت حالته الصحية على غير ما يرام، فقد كان من الطبيعى أن يعنى نظام الوراثة بترتيب الأوضاع فى حالة وفاته قبل أن يبلغ ولى العهد سن الرشد التى قررها هذا النظام بثمانى عشرة سنة هلالية، الأمر الذى خصص معه ثلاث مواد لاحتمال أن يرحل قبل أن يبلغ فاروق هذه السن.

نصت إحداها على أن يكون «للملك القاصر هيئة وصاية للعرش تتولى سلطة الملك حتى يبلغ سن الرشد»، فى حين قررت أخرى ضرورة تأليف هذه الهيئة من ثلاثة «يختارهم الملك لولى العهد القاصر بوثيقة تحرر من أصلين، يودع أحدهما بديوان الملك والآخر برياسة مجلس الوزراء، وتحفظ الوثيقة فى ظرف مختوم، ولا يفتح الظرف وتعلن الوثيقة إلا بعد وفاته وأمام البرلمان». ووضع النظام فى حسبانه احتمال عدم وجود هذه الوثيقة، فنص على أن «يعين البرلمان هيئة وصاية العرش» فى هذه الحالة.

قبل انقضاء شهرين أصدر الملك فؤاد الأمر الثانى، وكان خاصا هذه المرة «بنظام

الأسرة المالكة»، وقد جاء فى مطلع المذكرة التفسيرية الملحقة به أن تلك الأسرة «ركن من أركان الدولة بما بينها وبين الجالس على العرش من أواصر القرابة، وبما قد يؤول إليها من حقوق العرش. وهى من جهة أخرى أكبر الأسر وأكرمها، والمثال الذى يحتذى فى ضبط النفس وكمال السلوك».

تضمن الأمر الملكى الجديد اثنتين وعشرين مادة بدأها بالقول إن «صاحب العرش رئيسُ الأسرة المالكة، وله بهذه المثابة حق الولاية على أعضائها»، ثم دلف من ذلك إلى تحديد من ينطبق عليهم وصف الأمراء: أولاد الملك وأولادهم من الظهور، إخوة الملك وأخواته، الأشقاء لأم أو لأب، أولاد ولاة مصر وخديويها وسلطانها وأولادهم من الظهور، من ذُكر اسمه فى الكشف المرفق من ذرية محمد على من الظهور، من عدا هؤلاء من ذرية محمد على ممن يمنحهم الملك لقب الأمير أو الأميرة، زوجات الأمراء المتقدم بيانهم وأراملهم حتى يتزوجن.

وميز الأمر بين ألقاب الأمراء من أبناء الملك الذين يتمتعون بلقب «صاحب السمو الملكى»، وأبناء السلطان حسين كامل الذين يتلقبون «بصاحب السمو السلطانى»، وبين سائر الأمراء والأميرات الذين يُكتفى بتلقيبهم «بصاحب أو صاحبة السمو» فقط.

ثم إن هذا الأمر نظم عملية انتقال لقب الإمارة من صاحبه إلى أكبر أبنائه، «وإذا لم يكن للأمير ذرية انتقل اللقب إلى أكبر إخوته ثم إلى أكبر أبنائه وهكذا»، ووضع الشرط التقليدى أن يولد الأمراء والأميرات من «زوجة شرعية، وأن يكونوا مسلمين، كما يشترط أيضا فى الأمراء أن يكونوا مصريين».

وقد عنى الأمر الخاص «بنظام الأسرة المالكة» عناية خاصة بقضية زواج الأمراء والأميرات لما يمكن أن يترتب عليها من اختلاط الدماء الملكية بدماء آخرين لا يرقون لنفس المستوى، فنصت المادة السادسة على أنه «إذا أراد أمير أو أميرة أن يعقد عقد زواجه، أو أراد من له الولاية على أمير أو أميرة أن يزوج وليه، وجب عليه أن يحصل على إذن الملك بذلك، فإذا أصدر له الإذن أثبته رئيس ديوان الملك فى سجل خاص وأبلغه إياه كتابة».

وتحوط الأمر لحالة زواج الأمير أو الأميرة بغير إذن، «فيقرر بأمر ملكى حرمانه

من لقب الإمارة، وللملك أن يقرر حرمان ذرية الأمير من تلك الزوجية من ذلك اللقب أو أن يقصر الحرمان على تلك الذرية. كما أن له أن يقصر الأمر على حرمان الزوجة من أن تستمد لقب الإمارة من زوجها»، ولا نظن أن الملك فؤادا حين وقع هذا الأمر كان يتوقع تطبيقه على الأميرة فتحية صغرى بناته بعد أكثر من ربع قرن!

نظمت المادة الثامنة، ولأول مرة فى تاريخ أسرة محمد على، مجلس البلاط الملكى واختصاصاته..

التشكيل: أمير من الأسرة المالكة يعين بأمر ملكى، رئيس مجلس الأعيان (الشيوخ)، وزير الحقانية (العدل)، رئيس ديوان الملك، شيخ الأزهر، رئيس محكمة الاستئناف الأهلية بالقاهرة، وأخيرا مفتى الديار المصرية، على أن تعقد الرئاسة للأمير، وأن يصدر أمر ملكى بتعيين «كاتم سر» للمجلس يحتفظ بسجلاته وأوراقه بديوان الملك.

الاختصاصات: النظر فى حالة ما إذا أراد أمير أو أميرة أو زوج أميرة «أن يفارق زوجه.. ويجوز للمجلس بعد سماع أقوال الطالب أن يأمر بحضور الزوجين أمامه ليسمع أقوالهما، فإذا تعذر على المجلس الإصلاح بين الزوجين وصدر الطلاق بعد ذلك من صاحب الحق فيه، أثبته المجلس وسلم به وثيقة».

للمجلس أن يعين «وجهة تعليم الأمراء القاصرين القريبين من وراثة العرش بمقتضى أحكام الأمر الخاص بنظام التوارث»، كما أن للملك أن يأمر بعد أخذ رأى المجلس بإخراج أى أمير من الأسرة المالكة «إذا ارتكب أمورا تخل بكرامة الإمارة لعدم جدارته بالانتساب إليها وبحرمانه من لقبه».

بعد أيام قليلة صدر أمر آخر بتلقيب مَن دون الأمراء من أبناء أسرة محمد على بالنبلاء، وأن يسبق لقبهم توصيف «صاحب أو صاحبة المجد»، تبع ذلك أن نشرت الأهرام يوم ٤ يوليو عام ١٩٢٢ قائمة بأسماء الأمراء (٢١) فى طليعتهم الأمير فاروق، والأميرات (٢٩)، والنبلاء (١٥) والنبيلات (١٤)، وقد تمتع جميع هؤلاء بما كفلته لهم تلك الألقاب من مزايا وأبهة لثلاثين عاما أخرى، حتى حرمتهم منها ثورة يوليو عام ١٩٥٢!

بناء الدبلوماسية المصرية

تحتفل وزارة الخارجية المصرية بعيدها السنوى يوم ١٥ مارس من كل عام، على ضوء ما حدث فى مثل ذلك اليوم من عام ١٩٢٢ عندما أبلغت الحكومة البريطانية الملك فؤادا الأول أن روح تصريح ٢٨ فبراير تقضى بإعادة هذه الوزارة إلى الوجود، بعد أن كانت قد ألغيت مع إعلان الحماية على البلاد فى ديسمبر عام ١٩١٤، غير أنه يبقى بعض ملاحظات على هذا التاريخ:

فلا يعنى هذا التحديد أن الخارجية المصرية قد ولدت فى ذلك اليوم، إذ تؤكد الدراسات التاريخية أنها قد وجدت قبل ذلك بنحو قرن من الزمان، وعلى وجه التعيين فى عام ١٨٢٦ تحت اسم «ديوان التجارة والأمور الإفرنكية»، وقد كان مسئولا عن شئون «بحر برة»، وهى التسمية التى كانت تطلق آنئذ على العالم الخارجى، وعلى وجه الخصوص الدول الأوربية:

وقد ارتبط هذا الظهور بنجاح محمد على باشا فى تأسيس دولة حديثة متمايزة عن الإمبراطورية العثمانية، مما اقتضى وجود علاقات سياسية اقتصادية مع «بحر برة»، الأمر الذى ترتب عليه قيام هذه المؤسسة العريقة، والتى تحولت بعد ذلك إلى «ديوان الخارجية»، ثم بعدئذ إلى «نظارة الخارجية»، حتى ألغتها سلطات الحماية، مما كان محل أسف المصريين الذين نظروا إلى هذه النظارة، وبحق، باعتبارها رمزا أصيلا من رموز الاستقلال.

فى نفس الوقت، وعلى الرغم من أن عودة الخارجية المصرية كانت تتيح «لحكومة جلالة ملك مصر» أن ترسل ببعثاتها الدبلوماسية إلى الدول التى لها تمثيل سياسى فى القاهرة، إلا أن أول مجموعة من الأوامر الملكية بتعيين دبلوماسيين مصريين فى الخارج صدرت يوم ١٨ سبتمبر عام ١٩٢٣، أى بعد ١٩ شهرا كاملة من تلك العودة، فقد تطلب الأمر بعض الوقت لتوفير الاعتمادات المالية اللازمة للإنفاق على المولود الجديد وإعداد الكوادر اللازمة لتحمل أعبائه، وهو ما كشفت عنه كتابات المختصين..

منها البلاغ الصادر يوم ١٥ مايو عام ١٩٢٢ من وزارة الخارجية أعربت فيه عن نيتها على أن توفد إلى أوربا عشرة من الشبان المصريين سنويا لمدة ثلاثة أعوام متوالية

. . نصفهم إلى لندن والنصف الآخر إلى باريس «لتلقى العلوم فى الجامعات والمعاهد العالمية التى تدرس فيها العلوم السياسية والاجتماعية، توطئة لتعيينهم فى الوظائف السياسية فى الخارج».

ونظن أن المصريين قد استشعروا منذ ذلك الوقت المبكر حرص الحكومة المصرية على أن ينتمى هؤلاء لأصول اجتماعية عليا، ففضلا عن الشروط بألاّ يزيد العمر عن ثلاثين عاما، وأن تكون جنسية المتقدم مصريا، وأن يكون حاصلا على شهادة الليسانس فى القانون، فقد نبهت الراغبين فى التقدم بأن هذه البعثة «تحتاج إلى نفقات طائلة لا تكفى المرتبات التى تدفعها الحكومة للوفاء بها، ولهذا يحسن أن يكون طالب الاندماج فى السلك السياسى ذا ميسرة تمكنه من الظهور بالمظهر اللائق بمنصبه وتحمل ما يقتضيه هذا المنصب من الأعباء».

وقد أكدت الشروط الأخرى على هذا التوجه، منها البحث فى لقب الوالد وصناعته، وفى المدارس التى تلقى العلم بها، ومدى إجادته للغات الأجنبية، وإيراده سواء من ممتلكات خاصة أو مما يخصصه له أولياء الأمر، وأنهى بلاغ الخارجية كل ذلك بتنبيه المتقدمين أنها لن تدفع لهم أكثر من ٢٥٠ جنيها كل عام، فضلا عن «ثمن تذاكر السفر فى الدرجة الثانية بالسكة الحديد والسفن ومصاريف التعليم بالجامعات والمدارس التى ينتسب إليها».

دفع ذلك البعض إلى أن يكتب إلى الصحف معربا عن استغرابه لقصر الوظائف الدبلوماسية على الحاصلين على شهادة الحقوق، خصوصا أن السفارات سوف تتضمن أقساما ذات أهمية كبرى للتمثيل القنصلى والأعمال التجارية، وأن ذلك يتطلب أن «يكون لحملة الدبلومات العالية فى العلوم الاقتصادية والمالية نصيب ليخدموا بلادهم بعلمهم فى القنصليات والتمثيل التجارى».

على أى الأحوال، فقد كشفت الأخبار التى نشرتها الصحف عن أن هذا الإعلان قد لقى إقبالا من عدد من أبناء الأسر الكبيرة، إلى درجة أن تقدم إليه أحد البكوات واسمه شمس الدين عبد الغفار «وكيل نيابة الإسكندرية، ومن خريجى مدرسة الحقوق فى سنة ١٩١٨»، ومحمد أفندى كامل عبد الرحيم «المعاون بنيابة مصر الكلية ومن خريجى مدرسة الحقوق فى سنة ١٩٢٠»، ومحمد وجيه رستم

أفندى من خريجى الحقوق أيضا، ويثير الدهشة أن نجد من بين المقبولين عمدة شبين الكوم، واسمه عباس أفندى الجزار، غير أنه قد شفع له انتماؤه الاجتماعى وثقافته، إذ كان «من خريجى كليات إنجلترا»!

وقد أعربت بعض الصحف عن مخاوفها من أن يؤدى تحكيم المظهر الاجتماعى فى اختيار أعضاء الهيئة الديبلوماسية الوليدة إلى تغليب الشكل على المضمون، الأمر الذى دفعها إلى التعليق بالقول إن كثيرين يظنون أنه «يجب انتخاب الأرستقراطيين حسان المظهر ليحسنوا تمثيلنا فى عيون الإفرنج. ولكن لا ينجح سفير أو سكرتير لم يجمع إلى حسن المظهر كفاءة العلم وعلو الكعب فى الآداب، فحسن المظهر يفتح لهم أبواب المجتمعات والأندية، ولكن العلم والكفاءة هما وحدهما اللذان يحفظان لهم مكانهم فى المجتمعات، وبدونهما لا تكون لقشور المظهر قيمة دائمة، إذ لا ينظر إلى صاحبه من بعد بعين الاحترام»!

دفع ذلك أحد الأطباء الذى فضَّل أن يوقع بحروف اسمه الأولى (م.ن) أن يكتب فى عدد الأهرام الصادر فى ٤ سبتمبر عام ١٩٢٣ ناصحا بمراعاة اعتبارات بعينها فى اختيار «ممثلى مصر فى الخارج»، فهو وإن حبذ ما عمدت إليه الحكومة من اختيار هؤلاء «من أعرق الأسر أصلا وأكثرهم خبرة فى الأمور الاجتماعية وحنكة فى الأساليب السياسية ودراية فى المسائل الحيوية»، غير أنه نبه إلى أن وظيفة هؤلاء لن تنحصر فى مراقبة المصريين فى الخارج «والتأشير على جوازاتهم وإمداد الحكومة بين آن وآخر بالتقارير العلمية والتجارية والفنية، فإن عليهم واجبا أسمى من كل هذا يتطلب مجهودا كبيرا للقضاء على تلك المفتريات والوصمات الأخلاقية التى لحقت بمصر والمصريين، ولا يتم هذا إلا باتخاذهم ممن قومت أخلاقهم ونبلت صفاتهم ليكونوا مثالا أعلى ينسج على منواله أبناؤنا فى الخارج»!

وطالب آخَر بأن يكون ضمن مواصفات أعضاء السلك الديبلوماسى الجديد القدرة على التأثير على قادة الرأى العام من الكُتاب ورجال الصحافة، وهذا لا يكون إلا باختيار رجال ذوى علم واطلاع واسع بأخبار العالم وآدابه الحديثة!

وثالث نبَّه إلى خطورة أن ينصرف كل الاهتمام إلى التمثيل السياسى، إذ حبذ «لو أن الحكومة المصرية اهتمت بتعيين قناصل فى البلدان التجارية التى توجد لمصر

مصالح فيها، وهى فرنسا وإنكلترا وألمانيا وولايات أميركا المتحدة . مع العلم بأن القنصل يمثل الحكومة، فى حين أن السفير يمثل الملك شخصيا، فإذا كان ثمة صعوبات تقوم فى سبيل تعيين السفراء، فلا نظن أن هناك صعوبات تحول دون تعيين قناصل أولا . وإذا تركنا مسألة المفاخر السياسية والمظاهر الدولية، نجد أن الشروع فى تنظيم الخدمة القنصلية أولى من الشروع فى تعيين الرسل السياسيين، ولا سيما فى الأحوال الحاضرة».

بقى بعد ذلك الخروج من الكلام إلى الفعل . . أو بالأحرى الدور الذى لعبه الملك فؤاد فى بناء الجهاز الديبلوماسى الوليد، فمنذ البداية كانت عين الرجل على السلك الديبلوماسى، وقد نجح من خلال تدخلاته أثناء المراحل الأخيرة من إعداد دستور عام ١٩٢٣ فى وضع المادة ٤٩ التى جاء فيها:

«الملك يعين الوزراء ويقيلهم. ويعين الممثلين الديبلوماسيين ويقيلهم بناء على ما يعرضه وزير الخارجية». فيما يتصل بالشق الأول من هذه المادة، فقد كان على الملك فؤاد أن يخوض معارك عديدة للتمتع بهذه السلطة، وهى معارك جرت فى ميادين متنوعة تراوحت بين التأثير فى صناديق الانتخابات وإقالة الوزارات وتعطيل الدستور أحيانا وتغييره أحيانا أخرى، الأمر الذى سيكون محل دراسة بعدئذ. أما فيما يتصل بالشق الثانى، الخاص بتعيين الممثلين الديبلوماسيين وإقالتهم، فقدكان الأمر أكثر سهولة وإن لم يكن ميسرا تماما!

السهولة اتضحت من أنه منذ البداية انتحل الملك فؤاد الأول لنفسه، دون أية سلطة مصرية أخرى، حق تعيين رجال السلك الديبلوماسى والقنصلى مهما ارتفعت أو تدنت وظيفة الشخصية المعينة.

تقدم صفحة واحدة من الوقائع المصرية نموذجا على ذلك . .

فقد تضمنت الصفحة ٢ من العدد رقم ١٢ الصادر فى ١١ فبراير عام ١٩٣٦ ثلاثة أوامر ملكية تحت أرقام ٩ و ١٠ و ١١ بتعيينات فى السلكين الديبلوماسى والقنصلى.

الأمر رقم (٩) بتعيين قنصلين من الدرجة الثالثة : أمين توفيق أفندى بجدة، ومحمد سعيد أفندى بالقدس.

الأمر رقم (١٠) بتعيين جورج قطاوى أفندى «سكرتيرا ثالثا بوكالة حكومتنا السياسية لدى حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك رومانيا».

الأمر رقم (١١) بتعيين «حضرة صاحب السعادة صادق حنين باشا» مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا من الدرجة الأولى «لدى حكومتى حضرة صاحب الجلالة ملك إسبانيا والجمهورية البرتغالية».

وهكذا بينما يصدر فؤاد أمرا ملكيا بتعيين «مندوب فوق العادة ووزير مفوض من الدرجة الأولى»، أعلى وظيفة فى السلك الديبلوماسي المصرى وقتئذ، لم يستنكف أن يصدر فى نفس اليوم أمرا ملكيا آخر بتعيين «سكرتير ثالث»، أدنى وظيفة فى نفس السلك، مما يعبر بوضوح عن الرغبة الملكية فى الاستئثار بشكل كامل بالهيمنة على وظائف الجهاز الديبلوماسى المصرى فى الخارج.

بدت سيطرة عابدين (ثانيا) على وظائف الديبلوماسية المصرية من أن نسبة عالية من التعيينات التى تمت فى المفوضيات المصرية فى الخارج خلال تلك الحقبة قد توخت قبل أى شىء تحقيق أهداف ملكية.

بعض هذه التعيينات قد تمت من بين أقارب الملك أو المقربين منه، وتقدم أول حركة للتعيينات فى السلك الديبلوماسى المصرى الصادرة فى سبتمبر عام ١٩٢٣ نموذجا لذلك..

فمن بين أول أربعة وزراء مفوضين تم تعيينهم فى هذه الحركة، كان هناك ثلاثة من أقارب الملك نفسه: عبد العزيز عزت باشا، الذى كان زوجا لإحدى حفيدات الخديوى إسماعيل، وزيرا مفوضا فى لندن. سيف الله يسرى باشا زوج ابنة الأمير إبراهيم حلمى الأخ الأكبر للملك فؤاد، وزيرا مفوضا فى واشنطون. محمود فخرى باشا، صهر الملك فؤاد نفسه، وزيرا مفوضا فى باريس، ثم أخيرا أحمد زيور باشا رجل فؤاد المعروف.

البعض الآخر من هذه التعيينات قد تم بهدف استبعاد شخصيات بعينها عن مناصبها السامية داخل الإدارة المصرية لعدم رضاء الملك عنها، أو لرغبته فى إخلاء المنصب الذى تشغله لحساب أحد رجاله، ويقدم تعيين «صادق باشا حنين» وزيرا مفوضا فى مدريد فى فبراير عام ١٩٢٥ مثالا على هذا..

فالرجل، فيما تقول تقارير دار المندوب السامى فى القاهرة، كان وكيلا كفئا لوزارة المالية، ومع ذلك فقد كان الملك فؤاد راغبا فى التخلص منه، سواء لعدم استجابته للمطالب المالية للقصر، أو لما عرف عنه من ميول وفدية، أو لرغبة القصر فى أن يضع واحدا من رجاله، هو صالح عنان بك، مكانه فى المالية.

ولما لم تكن لدى فؤاد مبررات تمكنه من إحالة الرجل إلى الاستيداع، فقد جاء تعيينه فى مدريد بمثابة الحل لتحقيق الهدف الملكى.

البعض الآخر من هذه الأهداف كان يحقق حلا لأزمة سياسية طاحنة يتعرض لها القصر، وكان السلك الديبلوماسى بمثابة طوق النجاة للخروج من مثل هذه الأزمة.

حدث هذا مرتين على الأقل خلال عهد الملك فؤاد، ومع رجلين من أشهر خلصائه: حسن باشا نشأت، وزكى باشا الإبراشى.

(حسن باشا نشأت) وكيل الديوان الملكى الذى لعب دوره المعروف فى فرض السلطة الأوتوقراطية للملك فؤاد، خاصة خلال عهد حكومات زيور (١٩٢٤ - ١٩٢٦)، انتهى أمره عندما استشعرت دار المندوب السامى أن استمراره فى موقعه يمكن أن يؤدى إلى انفجار شعبى كبير، فوجّه اللورد لويد إنذارا للقصر بضرورة التخلص من الرجل فى أقرب وقت، على ألا يبقى فى القصر ويذهب بعيدا ما أمكن!

وقبل مضى شهر بعد توجيه الإنذار البريطانى، كان الأمر الملكى رقم ١٢ لسنة ١٩٢٦ قد صدر «بتعيين حضرة صاحب السعادة حسن نشأت باشا مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا لدى حكومتى إسبانيا والبرتغال».

وكان (زكى باشا الإبراشى) ناظر الخاصة الملكية، ومهندس الملك فى بناء العهد الصدقى (١٩٣٠ - ١٩٣٤)، والذى أصبحت تدخلاته فى الإدارة الحكومية سافرة على نحو أثار الامتعاض العام، كما أثار فى نفس الوقت شعورا بالكراهية تجاه شخصه فى سائر الدوائر، وعلى حد تعبير ملفه فى الخارجية البريطانية أنه «قد تجسدت فى الرجل كل سوءات العهد»، مما استدعى التدخل البريطانى مرة أخرى

فى صورة ضغط من السير مايلز لامبسون على الملك فؤاد، وانتهى بصدور الأمر بتعيين زكى باشا الإبراشى «مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا لدى حكومة بلجيكا» فى أبريل عام ١٩٣٥ .

وظهرت سيطرة عابدين (ثالثا) ليس على وظائف السلك الديبلوماسى فى الخارج فحسب، بل على وزارة الخارجية نفسها من حقيقة يمكن رصدها بسهولة من جانب كل من يستعرض تاريخ تلك الوزارة، أو تاريخ حركة التعيينات الكبيرة فى السلك الديبلوماسى فى الخارج.

بالنسبة لقرارات تنظيم الوزارة، فأول هذه القرارات صدر فى ٤ أغسطس عام ١٩٢٣ بتوقيع وزير الخارجية «أحمد حشمت باشا» الذى احتل هذا الموقع من خلال علاقته الحميمة بالملك. القرار الثانى صدر فى ٧ ديسمبر ١٩٢٥ «بتحديد اختصاصات إدارات الوزارة وتوزيع الأعمال عليها» بتوقيع أحمد زيور باشا رجل الملك المعروف. القرار الثالث الخاص «بتحديد اختصاص إدارات الوزارة» صدر فى ٥ أبريل عام ١٩٣٢ بتوقيع عبد الفتاح يحيى وزير الخارجية فى نظام صدقى الموالئ للقصر.

وتؤكد حركة التعيينات فى السلك الديبلوماسى المصرى فى الخارج نفس الظاهرة، فالتوسع فى إنشاء المفوضيات، بكل ما يتبع ذلك من توفير الاعتمادات واختيار الرجال، كان يتم أكثر ما يتم فى عهد الحكومات الموالية للقصر. وإذا كان عهد حكومة زيور ـ صنيعة عابدين ـ قد شهد أقصى عهود التوسع فى السلك الديبلوماسى (١٩٢٥ ـ ١٩٢٦)، فقد كان عهد وزارة على ماهر صاحب العلاقات الوثيقة بدوائر البلاط أقصى عهود الازدهار لهذا السلك خلال الثلاثينات.

(رابعا) وأخيرا، فقد وصلت سيطرة عابدين على السلك الديبلوماسى المصرى إلى قمتها فى التنسيق بين وظائف هذا السلك وبين وظائف الديوان الملكى.

ولعل أشهر الأمثلة على هذا تعيين حسن باشا نشأت «رئيس ديواننا بالنيابة مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا» فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥، دون أن يلى الرجل أى منصب فى الخارج، وتعيين أحمد محمد حسنين بك «أميننا الأول مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا من الدرجة الأولى، علاوة على وظيفته الأولى» وذلك يوم

١٠ أكتوبر عام ١٩٣٥ ، والمعلوم أن أحمد حسنين كان قد تقلب فى عدد من الوظائف الديبلوماسية قبل أن يلتحق بخدمة القصر .

وقد أدت غلبة اعتبار تحقيق «المصلحة الملكية» فى تعيينات السلك الديبلوماسى فى الخارج فى عهد الملك فؤاد ، إلى نتيجة أثرت غاية التأثير فى صورة العاملين فى هذا السلك .

تمثلت هذه النتيجة فى سعى «صاحب الجلالة الملك» لاستخدام السلك الديبلوماسى الناشئ فى خدمة مصالح القصر قبل مصالح الوطن .

ويبدو أن أحد «الأمراض المتوطنة» فى الحياة السياسية فى مصر ، بل ربما فى العالم العربى ، هذا الخلط الواضح بين شخص الحاكم وبين الوطن ، فالغالبية العظمى من هؤلاء الحكام لا يرون بأسا فى استخدام مؤسسات الدولة لتحقيق مصالحهم ، كما لم يستشعروا فرقا بين تحقيق هذه المصالح وبين تحقيق الأهداف الوطنية .

وقد تعددت جوانب الاستخدام الملكى للسلك الديبلوماسى المصرى فى الخارج مما يمكن رصده على النحو التالى :

(١) اتصل أهم هذه الجوانب بالخديوى عباس حلمى الثانى ، فهذا الحاكم الذى خلعه الإنجليز عن عرش مصر بعد إعلان الحماية على البلاد عام ١٩١٤ استمر يتحرك فى مختلف الدوائر خارج مصر لاسترداد عرشه المفقود ، لنحو عقدين من الزمان بعد خلعه .

وكان عباس يمثل بذلك خطرا داهما على عرش فؤاد ، مما كان يشكل بالنسبة للملك ما يمكن تسميته «بالعقدة العباسية» ، وهى العقدة التى دخل من خلالها «حسن نشأت» إلى آذان الملك وإلى الديوان الملكى ، الأمر الذى يقرره ملف الرجل فى الخارجية البريطانية ، والذى جاء فيه بالحرف الواحد أنه «لم يضيِّع وقتا فى اللعب على مخاوف الملك من الخديوى السابق» !

ولعل هذا (اللعب) هو الذى دفع فؤادا إلى إطلاق يد حسن نشأت فى التعيينات فى السلك الديبلوماسى المصرى فى الخارج ، الأمر الذى يبرزه نفس الملف ، والذى

جاء فيه أيضا بالحرف الواحد: «لقد عمل على بث الموالين للملك فى السلكين الديبلوماسى والقنصلى فى التمثيل المصرى بالخارج المنشأ حديثا»!

وتحوى أوراق حسن نشأت المنشورة عام ١٩٧٣ كثيرا من الأمثلة على استخدام السلك الديبلوماسى المصرى بالخارج لتعقب الخديوى السابق والعمل على إفساد خططه لاستعادة عرش مصر.

من هذه الأمثلة التقارير التى كان يبعث بها «على سرى عمر» القنصل المصرى فى بيريه عن شخص يدعى حسين شعبان كان يقوم بدور حلقة الوصل بين الخديوى عباس حلمى فى أماكن إقامته بتركيا وأوربا وبين أنصار الخديوى فى مصر.

مثل آخر فى التقارير التى كان يرسلها «أحمد إبراهيم» القنصل المصرى فى برلين بشأن تحرياته في صفوف الطلبة المصريين هناك عما إذا كانت هناك أية صلة بين الخديوى المخلوع وبين محاولة اغتيال سعد زغلول التى جرت فى صيف عام ١٩٢٤.

(٢) وكما كانت دوائر القصر حريصة على تعقب الخديو المخلوع مستخدمة فى ذلك ممثلى مصر فى الخارج، فقد كانت حريصة أيضا على استخدام هؤلاء فى الدعاية للعرش بين صفوف الطلاب المصريين فى أوربا.

ولعل القصة التى أوردها الشيخ «أمين الخولى» إمام البعثة المصرية فى برلين فى تقرير رفعه إلى حسن باشا نشأت فى ١٠ يونية عام ١٩٢٥ تقدم نموذجا على ذلك..

فبعد أن تحدث الشيخ الخولى عن جمعية الطلاب المصريين فى برلين، وكيف انقسم أعضاؤها إلى شعبتين: إحداهما تؤيد سعدا والأخرى تؤيد القصر، وأن أفراد هذا الفريق الأخير لم يبدوا مؤخرا ما يدل «على الرعاية الأبوية التى شملهم بها جلالة مولانا المعظم»، ويدلل على ذلك بأن أحدهم - واسمه «زكى قنديل» - كلف بعد أن قدم طلبا للالتحاق بالبعثة بكتابة كلمة ترحيب «بمقدم صاحبة السمو قرينة معالى السفير» (ابنة الأمير إبراهيم حلمى)، فلجأ إلى الشيخ أمين ليمليه هذه الكلمة.

وبعد أن قام الرجل بواجبه اللغوى حاول القيام بما اعتقد أنه واجبه تجاه الملك، فأوعز لزكى قنديل بأن يختم الكلمة «بشىء من الإشادة بذكر مآثر مولانا»، غير أنه فوجئ بالطالب يرد ردا حادا، فقد قال: «إحنا ما احنش ملكيين. . مش بتوع الملك، حاكم همه يختموا الحاجات دى بالملك وابصر إيه»!

وبغض النظر عن عدم نجاح الشيخ أمين الخولى فى هذه المحاولة، فإن التقرير الذى تضمنها يجسد صورة من صور استخدام المصريين فى الخارج للترويج للولاء للقصر فى صفوف الطلاب المصريين.

(٣) وإذا كانت أوراق حسن نشأت قد كشفت جانبا من التوظيف الملكى للسلك الديبلوماسى المصرى لصالح القصر، فإن أوراق الخارجية البريطانية تكشف لنا عن جانب آخر مما يمكن اعتباره أحد أسرار السياسة المصرية خلال العشرينات التى لم يكشف عنها لأمد طويل.

تروى هذه الأوراق فيما ترويه كيف أن الملك فؤادا كثيرا ما كان يستخدم الممثلين المصريين فى الخارج للالتفاف حول دار المندوب السامى فى القاهرة، وإبلاغ الحكومة البريطانية وجهات نظره فى بعض القضايا، والسعى للحصول على تأييد المسئولين فى لندن لمواقفه، خاصة ذات الطابع الانقلابى، فى الشئون المصرية.

حدث هذا فى أكتوبر عام ١٩٣٠ عندما كان القصر يتأهب لإصدار دستور عام ١٩٣٠ وتأليف حزب موال له، هو حزب الشعب الذى شكّله إسماعيل صدقى . .

فى ذلك الوقت، وفى صباح يوم ١١ أكتوبر على وجه التحديد، طلب محمود فخرى باشا ـ الوزير المفوض المصرى فى باريس ـ مقابلة اللورد تيريل السفير البريطانى فى العاصمة الفرنسية. وفى هذا اللقاء أبلغ الوزير المصرى السفير البريطانى رسالة تلقاها من الملك فؤاد ليقوم هذا الأخير بدوره بإبلاغها لحكومته.

وكان مضمون الرسالة حافلا بمبررات الملك فؤاد للإجراءات اللادستورية التى كان قد أقدم عليها مؤخرا، معربا عن مشاعر الصداقة التى يكنها للحكومة البريطانية، وأخيرا مطالبا هذه الحكومة أن تتفهم الأسباب التى دفعته إلى هذا السلوك!

وليس المهم هنا متابعة ردود فعل هذه الرسالة، وإنما المهم دلالتها فى توظيف القصر للسلك الدبلوماسى الناشئ لأداء بعض المهام التى تحقق الصالح الملكى أولا وأخيرا.

تروى هذه الأوراق أيضا سرا من أسرار عام ١٩٢٤ العاصف . .

فمن المعلوم أن سعد باشا زغلول فى وزارته الوحيدة التى ألفها خلال ذلك العام، والتى أطلق عليها اسم وزارة الشعب، قد تقدمت باستقالتها مرتين، أولاهما فى يونية والثانية فى نوفمبر.

وتشير المراجع إلى أسباب كثيرة للاستقالة الثانية، فقد تعددت الخلافات بين القصر والوزارة على نحو دفع سعدا فى النهاية إلى تقديم استقالته . .

خلافات حول «إصلاح الأزهر» وتأليب الأزهريين ضد الوزارة، وخلافات أخرى حول قضية الخلافة، ورغبة فؤاد فى تنصيب نفسه خليفة للمسلمين ومعارضة الوفد فى ذلك، خلافات حول تدخل حسن باشا نشأت رجل الملك فى التحقيقات التى كانت تجرى وقتذاك فى محاولة اغتيال سعد زغلول. بيد أن ما لم تشر إليه تلك المراجع، أن الجهاز الدبلوماسى المصرى فى الخارج كان سببا من أهم أسباب تلك الخلافات، وهو ما كشفت عنه الوثائق البريطانية . .

ففى تقرير طويل بعث به المندوب السامى فى العاصمة المصرية، اللورد اللنبى، إلى وزارة الخارجية مؤرخ فى ٧ ديسمبر عام ١٩٢٤ عن أسباب تقديم زغلول لاستقالته، عدَّد الرجل ثمانية من تلك الأسباب، جاء اثنانِ منها متعلقين بالبعثات الدبلوماسية المصرية فى الخارج.

السبب الأول كما جاء فى التقرير: «أن الملك يتصل مباشرة مع وزرائه المفوضين فى الخارج الذين يقومون بالدعاية لصالح جلالته على حساب حكومته (مَثَل على هذا خطبة عزيز عزت باشا فى إنجلترا وإشارته فى الخطبة إلى جامعة الأزهر)».

السبب الثانى: «أن الملك أثناء فترة تواجد زغلول فى أوربا قد تجسس عليه سواء من خلال أعضاء البعثات الدبلوماسية المصرية، أو بشكل أكثر مباشرة من خلال وكلاء أرسلهم القصر، وعلى وجه التحديد شقيق حسن باشا نشأت الذى انضم إلى زغلول لدى ذهاب الأخير إلى باريس».

وإذا كان لكل فعل رد فعل، فمما لا شك فيه أن السياسة الملكية بتوظيف الممثلين السياسيين لمصر فى الخارج لخدمة أهداف القصر قد خلقت روحا عدائية فى دوائر الوفد تجاه هؤلاء، أو تجاه بعضهم، وهى الروح التى تبدت على مستويات متعددة: مناقشات البرلمانات ذات الأغلبية الوفدية، بعض مقالات صحافة الحزب الكبير، وأخيرا بعض إجراءات الحكومات الوفدية.

على مستوى (المناقشات البرلمانية) تقدم تلك التى جرت فى الجلسة المنعقدة فى ١٢ يونية عام ١٩٢٤ مثالا على هذا، ففى تلك الجلسة، ولدى النظر فى ميزانية وزارة الخارجية، انبرى نائبان وفديان على الأقل لمهاجمة السلك الديبلوماسى المصرى فى الخارج..

النائب الأول هو «فخرى بك عبد النور» الذى انتقد «حشر الأقارب والأصهار والأذناب فى الوزارة»، وأنه «إذا كان هناك موظفون بلا عمل، سواء كانوا مصريين أو أجانب، فإن الواجب يقضى بإنقاصهم أو توفيرهم»، كما انتقد النائب الوفدى إنشاء قنصليات مصرية فى الخارج لا لزوم لها «إذ لا معنى لوجود قناصل فى روما ونابولى وتريستا ثم فى بيريه وأزمير وإستنبول، هذا غير قنصل جدة الذى أرى أن يكون مندوبا للحكومة وقت الحج فقط».

النائب الثانى هو «محمد كامل حسن الأسيوطى» الذى انتقد ارتفاع مرتبات أعضاء السلك الديبلوماسى المصرى فى الخارج وأن تلك المرتبات «باهظة جدا إذا قارناها بمرتبات سفراء الدول الأخرى وقناصلها»، وفى اعتقادنا أن هذين النائبين قد شنا هجومهما بعد الحصول على موافقة صريحة أو ضمنية من الحكومة.

على مستوى (الصحافة الحزبية) يقدم تعليق البلاغ، الجريدة الناطقة بلسان الوفد، على حركة تعيينات عام ١٩٢٥ للممثلين المصريين فى الخارج نموذجا لهذا.. قالت البلاغ:

«وما فائدة هذه السفارات التى يملئون بها قارات العالم الغربى والشرقى بغير حساب؟ وماذا يعود على المصريين من إنفاق أموالهم على هذه الوظائف التى هى بالزينة والبهرجة أشبه منها بالمصالح والأعمال؟ فَرُبَّ بلاد لا يوجد بها مصرى واحد تقام فيها سفارة ويعين فيها سفير ومستشارون وكتاب ومترجمون وإمام

يصلى بهم وسعاة يخدمون وينفق عليهم عشرة آلاف من الجنيهات أو قرب ذلك فى كل عام للإشراف على ما يسمونه مصالح المصريين فى تلك البلاد».

وتستطرد الصحيفة الوفدية متسائلة: «أما ما كان من الممكن أن يؤجل تعيين السفراء وموظفيهم إلى ما بعد اجتماع البرلمان، خصوصا متى علمنا أنهم بدءوا فى إنشاء السفارات بهذه الكثرة قبل الموعد المقرر بشهرين اثنين أو دون ذلك؟».

وتختم البلاغ مقالها الحاد بالقول: «لقد كان لمصر بضع سفارات فى أوربا وأمريكا كنا نستكثرها ولا نرى لها عملا يكافئ النفقات الكثيرة التى تنفق عليها. ولم تقم تلك السفارات بأية خدمة صادقة تبرر وجودها واستمرارها. وإذا كان هذا شأن السفارات فى الدول الكبرى التى نفهم ضرورة للسفارات لديها، فماذا ننتظر من رصيفاتها فى البرازيل وتشيكسلوفاكيا ورومانيا وطهران، وما هو أبعد من ذلك من الأقطار فى المسافات والعلاقات؟!».

يبقى أخيرا رصد بعض (إجراءات الحكومات الوفدية) التى تشى بالعداء لرجال الملك فى الخارجية أو بين ممثلى مصر فى الخارج..

من هذه الإجراءات ما قامت به الوزارة الزغلولية تجاه حسن أنيس باشا وكيل الوزارة الذى أحالته للمعاش فى أكتوبر عام ١٩٢٤ دون إبداء الأسباب، غير أن الوثائق السرية البريطانية تقول إن التهمة التى وجهت للرجل أنه قد نقل سر الشفرة التى تتعامل بها الخارجية مع ممثليها فى الخارج إلى دار المندوب السامى فى القاهرة!

منها أيضا ما فعلته وزارة النحاس الثانية عام ١٩٣٠ من إحالة عبد الملك بك حمزة مستشار السفارة المصرية فى لندن إلى الاستيداع، ومنها كذلك معارضة الوفد لتعيين حسن صبرى باشا وزيرا مفوضا لمصر فى لندن عام ١٩٣٤، وإن كانت هذه المعارضة لم تثمر بحكم أن الوفد لم يكن قد دخل السلطة بعد رغم سقوط عهد صدقى وقتئذ.

منها أخيرا ما تشير إليه تقارير المندوب السامى فى القاهرة من أن وزارة النحاس الثانية قد اعترضت بشدة على تعيين مصطفى الصادق بك، الذى وصفته بأنه من

الرعيل الأول من الموظفين القنصليين فى لندن وليون، مديرا عاما لوزارة الخارجية خلفا لشريف صبرى، لولا إصرار الملك على هذا التعيين.

تبقى الإشارة إلى بعض الصراعات التى دخلها القصر فى ظل الملك فؤاد حول شغل بعض المناصب ذات الأهمية البالغة فى السلك الدبلوماسى، وعلى وجه الخصوص منصب الوزير المفوض المصرى فى لندن الذى كان أهم مناصب الخارجية على الإطلاق.

ففى يوم ٩ ديسمبر عام ١٩٢٧، صدر الأمر الملكى بإحالة عبد العزيز عزت باشا الوزير المفوض فى لندن إلى الاستيداع بناء على طلبه، وجرت محاولة سريعة من القصر لشغل المنصب الخالى، فعرضه على عدلى باشا يكن الذى كان قد ترك رئاسة الوزارة قبل شهور قليلة، غير أن الرجل فضل أن ينهى حياته العامة كرئيس وزراء سابق عن أن ينهيها كرجل للقصر فى مفوضية لندن.

وبامتداد ما يقرب من عام، لم توات الظروف القصر لتعيين وزير لندن، وهو العام الذى جرت خلاله مفاوضات ثروت ـ تشمبرلين، ثم تألفت وزارة النحاس الأولى، وكان مفهوما أن إقدام فؤاد على وضع أحد رجاله فى منصب لندن الحساس، وفى أثناء فترة تمر خلالها العلاقات المصرية ـ البريطانية بمحاولة تسوية، يمكن أن يفجر معركة لم يكن أى من أطراف الحكم، الملك أو الوزارة، راغبا فى خوضها!

وتشكلت وزارة محمد محمود الأولى ـ أو وزارة اليدَ القوية ـ فى ٢٥ يونية عام ١٩٢٨، وقد اعتمدت بالأساس على مناصرة المندوب السامى، ثم إن رئيسها من جانب آخر كان يتأهب لإجراء مفاوضات مع الجانب البريطانى أملَ من ورائها التوصل إلى التسوية التى عجز المفاوضون المصريون السابقون عن التوصل إليها.

وفى هذه الظروف سعى محمود إلى وضع أحد الأحرار البارزين، الدكتور حافظ عفيفى، فى مفوضية لندن، وتشير الوثائق البريطانية أن الدكتور عفيفى، الذى كان يشغل منصب وزير الخارجية فى حكومة محمود، كان قد نجح وقتئذ فى إقامة علاقات طيبة مع القصر.

ويثير الدهشة فى تلك الأزمة التى جرت فى نوفمبر عام ١٩٢٨ أن الجانب

البريطاني كان مرحبا بتعيين الرجل في مفوضية لندن، وأن رئيس الوزراء كان متحمسا لهذا التعيين، وأن الملك لم يكن ممانعا في إصدار الأمر، وبالرغم من ذلك فلم يعين الدكتور حافظ عفيفي مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا في لندن إلا في يوليو عام ١٩٣٠ .

حدث هذا التأخير لأن الملك وإن أبدى عدم ممانعته في شغل الدكتور عفيفي للمنصب، إلا أنه لم يكن سعيدا أن يكون لرئيس وزرائه الحرية في اختيار الدبلوماسيين في الخارج، ناهيك عن أن يكون هذا الدبلوماسي هو ممثل مصر في لندن، ومن ثم فقد أوحى للجانب الآخر أنه سوف يملي إرادته في ملء المناصب الشاغرة في الوزارة، خاصة منصب وزير الخارجية الذي سيخلو برحيل عفيفي . ولما كان الوفد يقف متربصا بسائر أطراف السلطة، الإنجليز والملك ووزارة محمود، فقد فضلت جميع الأطراف إرجاء تلك المعركة .

وما بين نوفمبر عام ١٩٢٨ ويوليو ١٩٣٠ ، جرت مياه كثيرة تحت الجسور الملكية لصالح عفيفي، فمن ناحية نجح الوفد بعد تشكيل الوزارة النحاسية، وفي أثناء المفاوضات بين النحاس وهندرسون، في تعيين أحد رجاله، الدكتور حامد محمود، في منصب «القائم بالأعمال في مفوضية لندن»، الأمر الذي أزعج الملك فؤادا كثيرا، وهو وإن كان قد أذعن له إلا أنه قد أدرك في نفس الوقت أن بقاء منصب الوزير المفوض في لندن خاليا سوف يعرضه لمشاكل كان عازفا عن التورط فيها . من ناحية أخرى أبدى الدكتور حافظ عفيفي روحا طيبة تجاه العهد الملكي في وزارة صدقي التي اشترك فيها وزيرا للخارجية .

ومع هذه التغييرات، أصدر القصر الأمر الملكي بتعيين الدكتور عفيفي مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا في لندن بعد استمرار خلو المنصب لعامين ونصف بالتمام والكمال!

ولأربع سنوات، وحتى مايو عام ١٩٣٤ ، استمر الرجل يشغل المنصب، وقد حدثت استقالته بعد ذلك لأنه لم يكن منفذا جيدا لرغبات الملك فؤاد، وقد كان بذلك أول وزير مفوض يحاول أن يلعب دورا سياسيا، وهو أمر يتسق كثيرا مع سجل الرجل السياسي قبل أن يلي المنصب .

روى الدكتور حافظ عفيفى الأسباب التى أدت إلى سوء علاقته بالقصر ، فذكر أنه كثيرا ما كان يعترض على سياسات الملك التى تقوم على دفع الأموال للصحف البريطانية للدعاية لجلالته ، وكان من رأيه أن مثل هذه المقالات تخلق ردود فعل مضادة ، خاصة فى صحف حزب الأحرار ، وأنه ليس من عمل الوزير المصرى فى لندن الدخول فى معارك صحفية .

وبالمقابل تقدم أحمد عبود باشا ، المالى الكبير وقتذاك ، إلى دوائر القصر ساعيا إلى إقناع الملك بأنه قادر على توظيف علاقاته مع الدوائر المالية البريطانية فى التأثير على سياسات حكومة لندن ، وأن أحد أصدقائه ، المستر ددلى ووكر ، يضع رئيس وزراء بريطانيا فى جيبه (!) ، وصدقه الملك كما صدقه الإبراشى ، واقتنع الرجلان بتقصير الدكتور عفيفى .

بدأت بعد ذلك حملة المضايقات ضد الوزير المفوض المصرى فى لندن ، كان أهونها عدم الترخيص له بإجازة عندما طلبها فى شتاء ١٩٣٤ تجنبا لسوء الأحوال الجوية فى العاصمة البريطانية ، وفهم الرجل الرسالة وتقدم باستقالته ، وخلا المنصب مرة أخرى .

وكان آخر الوزراء المفوضين المصريين فى لندن قبل توقيع معاهدة ١٩٣٦ حسن صبرى باشا ، والرجل كان معروفا بثقافته الإنجليزية العالية ، حتى أن زوجته قامت بترجمة السيرة الذاتية لليدى اسكويث ، ثم إنه كان قد نجح خلال عام ١٩٣٢ فى عقد علاقة وثيقة مع القصر ، كما يقول ملفه المحفوظ بوزارة الخارجية البريطانية ، مما أدى إلى تعيينه وزيرا للمالية فى وزارة عبد الفتاح يحيى باشا فى سبتمبر عام ١٩٣٣ .

ومع العلاقة الوثيقة بالإنجليز والقصر ، ومع الظروف المواتية بوجود وزارة توفيق نسيم ، صدر الأمر الملكى بتعيين حسن صبرى باشا مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا فى لندن فى ٢١ ديسمبر عام ١٩٣٤ ، وكان آخر الوزراء المفوضين فى العاصمة البريطانية فى عهد الملك فؤاد .

دخل الملك فؤاد امتحانه الحقيقى بعد إعلان الاستقلال وقيام المملكة الدستورية ١٩٢٢، وكان أمامه أحد خيارين، فإما أن يكون قد استفاد من التجربة الأوربية، خاصة الإيطالية، التى تربى فى أحضانها، ومن التراث الدستورى المصرى من خلال التجربة والخطأ الذى كابدته بلاده بدءا من عصر إسماعيل ومرورا بالثورة العرابية وانتهاء بفترة الاحتلال، وإما أن ينساق وراء تقاليد الأسرة العلوية حيث يظل هو رأس الدولة «ولى النعم» ويبقى الرعايا «عبيد إحساناته»، وقد أثبتت التجربة أنه لم يقاوم خيار الإغراء الثانى مع أن الظروف كانت مهيأة، بحكم الثورة الشعبية التى عرفتها البلاد، أن يجرب الخيار الأول، ولكنها جينات الأوتوقراطية!

بدا هذا الإغراء من اللحظات الأولى وأثناء وضع الدستور، إذ بينما تصور عديدون أن ذلك سوف يتم كما جرى العرف فى الدول الدستورية السابقة، من خلال جمعية تأسيسية منتخبة، فقد خضع الرجل لفكرة «اللجنة المعينة»، ولهذا الاختيار قصة.

فقد نظر القانونيون والمؤرخون إلى الرد الذى كان يبعث به السياسى الذى يكلفه قصر عابدين بتأليف الوزارة الجديدة باعتباره برنامجا لتلك الوزارة، حدث هذا فى ١٦ مارس عام ١٩٢١ مع قيام وزارة عدلى باشا يكن، وحدث مرة أخرى بعد أقل من عام مع تأليف وزارة عبد الخالق باشا ثروت فى أول مارس عام ١٩٢٢، حيث نتوقف عند قضية بعينها جاءت فى برنامج الوزارتين.

القضية اتصلت بما كان مزمعا بشأن وضع دستور بعد الاستقلال الذى بدا وشيكا فى المناسبة الأولى، والذى كان قد تحقق بالفعل فى المناسبة الثانية بعد صدور ٢٨ فبراير، أى قبل تأليف الوزارة الثروتية الأولى بيوم واحد!

برنامج الوزارة الأولى، والتى قامت أساسا للتباحث مع الجانب البريطانى فيما عرف بمفاوضات عدلى ـ كرزون، نص على عرض الاتفاق بعد التوصل إليه على جمعية منتخبة، «وبما أن هذه الجمعية ستكون أيضا بمثابة (جمعية تأسيسية) فإن الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادئ الحديثة للأنظمة

الدستورية، وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها، وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأى الأمة تمثيلا صحيحا».

بالمقابل جاء ما يخص هذه القضية فى برنامج الوزارة الثانية غامضا، فيما تضمنه بالقول إن من مهامها «إعداد مشروع دستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث، وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسئولية الوزارية، ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الإشراف على العمل السياسى المقبل».

بمعنى آخر، لم يأت ذكر بأن تقوم جمعية منتخبة، سواء أسميت بالتأسيسية أو الوطنية، بوضع دستور البلاد، وهى الفكرة التى بدأت على استحياء فى أول الأمر.

فقد كان من المتوقع أن يؤدى نفى سعد زغلول فى أواخر ديسمبر من العام السابق، كما كان من المتصور أن يؤدى صدور التصريح الشهير إلى هدوء الأحوال وتوقف روح المقاومة الوطنية التى ظلت الوثائق البريطانية تسميها «بالاضطرابات Disturbances»، وهى التوقعات التى لم تتحقق، فقد عرف شهر مارس مظاهرتين كبيرتين؛ اجتاحت أولاهما القاهرة يوم ١٨ من ذلك الشهر، حيث سار المتظاهرون يهتفون بسقوط فؤاد وحياة سعد زغلول، وهى المظاهرات التى تجددت بعد أسبوع واحد بمناسبة تقديم عدد من الطلاب والشبان الوفديين للمحاكمة العسكرية بتهمة إلقاء قنبلة على رئيس الوزراء.

وقد أدرك سيد قصر عابدين أن قيام جمعية منتخبة أمر محفوف بالمخاطر، وسوف يؤدى على الأرجح إلى أن تكون الأغلبية للوفديين فيها أو للزغلوليين، على حد توصيف الوثائق البريطانية، بكل ما يترتب على ذلك من عواقب على جميع أطراف السلطة، القصر والوزارة، خاصة وأن تلك السلطة لم تكن قد عرفت بعد القيام بعمليات التزوير، الأمر الذى دعا إلى الخيار الثانى: تعيين لجنة لوضع هذا الدستور!

مرة أخرى يغلب الطبع التطبع، فالدستور الذى وضعته اللجنة، والتى واجهت هجوما شديدا من الوفد والحزب الوطنى حتى أن صحفهما أسمت أعضاءها «بالأشقياء»، لم يعجب فى بعض جوانبه الملك فؤادا الذى نجح فى إدخال بعض

التعديلات التى تتيح له مزيدا من السلطات الأوتوقراطية ؛ فقد حذف النص على أن «الأمة مصدر السلطات» بما عناه من أنه منحة من الملك من حقه أن يمنعها متى شاء، والنص على أن يكون عدد الشيوخ المعينين مساويا لعدد الشيوخ المنتخبين بما يعنيه ذلك من سيطرة ملكية على مجلسهم، وتخويل الملك حق حل المجلسين بصورة مطلقة، وحق تعيين رئيس مجلس الشيوخ دون مشاركة الوزارة، وأخيرا النص على حق الملك فى إصدار مراسيم لها قوة القانون، ولو أثناء انعقاد البرلمان، وكان معنى ذلك ببساطة أن سيد قصر عابدين قد جمع بين يديه السلطتين : التنفيذية والتشريعية، مما استخدمه أسوأ استخدام بطول عهده . .

ولما كان الدستور الجديد، مع كل ما فيه من سوءات رأتها الحركة الوطنية، قد أقر أن تكون الانتخابات على درجتين، فقد أتاح ذلك بدوره الفرصة للملك ورجاله لاستخدامه على نحو يؤكد هيمنة عابدين، ومنذ أول انتخابات تجرى فى ظله عام ١٩٢٣ .

فقد بدت بشائر فوز الوفد بعد إعلان نتائج انتخابات المندوبين الثلاثينيين، والتى نشرتها الجرائد يوم ٣ أكتوبر عام ١٩٢٣، وكان واضحا أن أغلب من فازوا منهم كانوا من الوفديين أو الموالين للوفد . .

ولما لم يكن قانون الانتخاب قد حدد الفترة الفاصلة بين هذه المرحلة وبين انتخابات أعضاء البرلمان، فقد تلكأت حكومة يحيى إبراهيم باشا، المؤتمرة بأوامر الملك، فى تحديد ميعاد الجولة الجديدة، حتى بلغت هذه الفترة أكثر من مائة يوم .

حاول القصر خلال تلك الفترة تدبر أموره حتى لا تنتهى الانتخابات النيابية فى القطر المصرى إلى كارثة عليه، فقد سعى رجاله فى تلك الأيام إلى استقطاب أعداد من المندوبين، هذا من ناحية، وإلى شن حملة من ناحية أخرى تسعى إلى سحب الشرعية من الجولة الأولى بادعاء أن المصريين لم يقبلوا على الانتخابات فيما كان منتظرا .

المهم أنه تحت الضغوط الشعبية، حددت الحكومة فى النهاية يوم السبت ١٢ يناير ليتوجه ٣٨ ألفا من المندوبين لانتخاب أعضاء مجلس النواب، وجاءت النتيجة مخيبة لآمال القصر بكل المقاييس، فقد فاز الوفد بأغلبية وصلت إلى ٩٠ فى المائة

من أعضاء مجلس النواب، غير أن ذلك لم يثن الملك فؤادا عن خوض معركته الثانية، وكان ميدانها الوزارة التى شرع زعيم الوفد، سعد زغلول باشا، فى تأليفها.

***

وبحكم ما كان لزعيم الثورة من وزن، وبحكم أنه كان يستند إلى أغلبية برلمانية ساحقة، فقد حدث هذه المرة ما لم يحدث من قبل، إذ اختار سعد رجاله وعرضهم على قصر عابدين، ودافع عن اختياراته حتى آخر لحظة، على عكس الحال حينما كان القول الفصل فى اختيار الوزراء للقصر . .

فى مقدمة المرشحين كان هناك الثلاثة الكبار . . محمد سعيد وتوفيق نسيم وأحمد مظلوم، وكان الأول من رجال القضاء وتولى الداخلية فى وزارة بطرس غالى، ثم خلفه فى رياسة الوزارة عام ١٩١٠ حتى عام ١٩١٣، وتولى هذا المنصب مرة أخرى خلال عام ١٩١٩ واستقال من منصبه عقب وصول لجنة ملنر إلى البلاد، ونجح فى الانتخابات نائبا عن الإسكندرية. يليه توفيق نسيم الذى كان من رجال القضاء وتولى رياسة الوزارة مرتين أيضا، «وقد اضطر إزاء معارضة المندوب السامى لموقفه فى مسألة السودان إلى الاستعفاء من منصبه فى مارس عام ١٩٢٣». وآخرهم مظلوم باشا الذى شغل وزارة الحقانية فى وزارة رياض باشا، ثم وزيرا للمالية فى وزارة مصطفى باشا فهمى، حتى استقالت عام ١٩٠٨ . . إلى أن تولى رياسة الجمعية التشريعية بعد خمس سنوات.

لم يكن هذا الاختيار من قبل الوفد بعيدا عن رغبة زعيمه فى استئناس القصر بحكم الدور الذى لعبوه فى تسوية العلاقات مع الملك، وكان إشراكهم بمثابة المكافأة عن ذلك الدور، ومنها: أن اشتراكهم فى وزارة تحت رياسة سعد إنما كان يحمل أعمق الدلالات على نوعية التغيير الذى حدث بتغليب إرادة الشعب على إرادة القوى التى طالما حكمت وتحكمت من قبل.

وكانت هذه الترشيحات وجه الاتفاق الوحيد بين زعيم الأمة وصاحب الجلالة الملك فؤاد الأول، فقد اعترض الأخير على «على الشمسى بك» لأنه كان من المؤيدين للخديوى عباس حلمى الثانى، وعلى تعيين «مرقص حنا بك» وزيرا

للعدل لأنه «لا يليق أن يعين قبطى فى مثل هذا المنصب فى بلد إسلامى»، وقد قبل سعد بوجهة نظر الملك فى هذا الشأن، الأمر الذى أدى إلى استبعاد الشمسى من القائمة، و ترشيح مرقص حنا بك وزيرا للأشغال العمومية.

ورغم الاتفاق بين بيت الأمة وقصر عابدين حول الكبار الثلاثة، وتسوية الخلاف حول الشمسى ومرقص، غير أن الجانبين لم يتفقا على سائر الترشيحات، فقد اعترض الملك على تعيين وزيرين قبطيين فى الوزارة، مرقص حنا وواصف غالى، لأن التقاليد جرت بالاكتفاء بوزير قبطى واحد، «وقد يتأثر الشعب بالخروج على هذا التقليد». ولم يقبل سعد الاعتراض الملكى، فهو لا يفرق بين مسلم وقبطى، وهو المسئول عن شعور الشعب المصرى، خاصة وأن للرجلين ماضيا فى الجهاد الوطنى . .

الأول نال شهادة الحقوق من فرنسا واشتغل فى سلك القضاء، ثم استقال للعمل بالمحاماة، وانتخب فى سنة ١٩١٩ عضوا فى لجنة الوفد المركزية فنقيبا للمحامين، «وحكمت المحكمة العسكرية عليه وعلى زملائه أعضاء الوفد المصرى (الطبقة الثانية) بالإعدام، وخفف الحكم إلى الأشغال الشاقة سبع سنوات. والثانى كان فى مقدمة المصريين الذين رفعوا صوتهم عاليا فى أوربا للدفاع عن حقوق مصر وحريتها، «وظل مجاهدا فى هذا السبيل إلى أن فك اعتقال الوفد المصرى فى مالطة، فانضم وظل مجاهدا معه إلى أن قبض عليه مع أعضاء الوفد الثانى وحكم عليه بالإعدام معهم».

اعترض الملك أيضا على ترشيح نجيب أفندى الغرابلى وزيرا للحقانية «لضعف مكانته بالنسبة لضخامة المنصب الوزارى»، فلم يكن أكثر من محام صغير من طنطا شارك فى الثورة وانضم للوفد المصرى (الطبقة الثانية)، وكان ممن صدرت ضدهم أحكام الإعدام ثم صدر العفو عنهم، ورشحه الوفد «لمنازلة حضرة صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا فى دائرة سندبسط، فكان الفوز حليفه»، ليس فقط فى الانتخابات وإنما فى تولى الوزارة أيضا، حيث اضطر الملك إلى قبول تعيينه أمام إصرار سعد باشا!

وفى يوم الثلاثاء ٢٩ يناير نشرت الأهرام وثائق تأليف الوزارة الجديدة . . الأمر

الملكى بتكليف سعد بتأليف الوزارة ورد الأخير عليه، وكان أقرب إلى حوار بالنيران . .

الملك حرص على صياغة أمره على نفس النسق القديم بما جاء فيه من عبارات عن صدق وولاء سعد للعرش، وهو ما استنكره سعد فى رده الذى حرص على أن يضمنه القول بأن انتخابات أعضاء مجلس النواب قد «أظهرت بكل جلاء إجماع الأمة على تمسكها بمبادئ الوفد التى ترمى إلى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعى» . ضمَّن سعد أيضا رده ما أسماه «بروجرام الوزارة»، والذى جاء فيه أن الأمة قد لبثت «زمانا طويلا وهى تنظر إلى الحكومة نظرة الطير للصائد لا الجيش للقائد، وترى فيها خصما قديرا يدبر الكيد لها لا وكيلا أمينا يسعى لخيرها، وتولد من هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيرا سيئا على إدارة البلاد» .

ولم يكن الملك فؤاد يطيق ذلك لوقت طويل، ويمكن القول إنه وقف موقف المتربص من حكومة سعد بطول عمرها الذى لم يتجاوز عاما واحدا (١٩٢٤) حتى واتته الفرصة بعد اغتيال السردار السير لى ستاك فى أحد شوارع القاهرة، وحمَّلت دار المندوب السامى الحكومة المسئولية، وفى مظاهرة عسكرية وجه اللورد اللنبى إنذارا لرئيس الوزراء الذى لم يجد مندوحة من الاستقالة، وخلا الجو لقصر عابدين ليفعل ما يحلو له .

***

يتفق المؤرخون على توصيف الحقبة التى أعقبت استقالة سعد «بالعهد الملكى الأول» بعد أن واتت الفرصة فؤادا لإشباع نهمه إلى السلطة .

فلأول مرة يدخل صاحب العرش فى معركة سافرة مع الحركة الوطنية، هذا السفور الذى بدا عندما قام حسن باشا نشأت وكيل الديوان بتأسيس حزب ملكى، هو الذى عرف باسم حزب «الاتحاد» ليناهض الوفد ويوقف هيمنته على الحياة السياسية فى مصر، خاصة بعد أن أثبتت تجربة انتخابات عام ١٩٢٤ فشل الحزبين الآخرين القائمين فى الساحة، الأحرار الدستوريين والوطنى، فى النيل من شعبية حزب سعد باشا .

وقد وقع اختيار حسن نشأت على مجموعة من الأعيان ليشكلوا عماد الحزب الجديد، مما يمكن أن نعزوه لسببين؛ أولهما: أن هؤلاء بثرواتهم الكبيرة أقدر على الإنفاق على الحزب الملكى من غيرهم، وثانيهما: أنهم متغلغلون فى الريف، الأمر الذى يمكّن العرش من أن يجد تأييدا فى عمق البلاد . . وبينما جرت العادة أن تصدر صحيفة واحدة عن أى حزب جديد، فإن الاتحاد أصدر ثلاث صحف دفعة واحدة بعد إعلانه . . جريدة باسمه، فضلا عن جريدة فرنسية قديمة ظلت موالية للقصر وهى «الليبرتيه»، وأخيرا جريدة «الشعب المصرى» التى كانت تصدر بالإسكندرية.

تحول الصراع بذلك إلى معركة مكشوفة بين الطرفين دخلتها وزارة الداخلية برياسة إسماعيل صدقى بكل قواها، وقد تنوعت أساليب الوزير الحديدى فى ضرب الوفد، بعضها معروف مثل استبعاد كبار الموظفين المعروفين بولائهم للحزب الكبير، خاصة أولئك الذين يحتلون مناصبَ حساسة، وكذا العمد ومشايخ البلاد أصحاب نفس الميول لما لهم من تأثير على الناخبين من أبناء قراهم، وبعضها غير معروف . .

فقد آلت الحكومة على نفسها تعقب كل من يجهر بولائه للوفد أو لسعد باشا، من هذه الحوادث ما جرى فى كازينو الكورسال بالإسكندرية مساء يوم الأحد ١٥ فبراير فى حفل كانت تقيمه المطربة الشهيرة أم كلثوم، وحدث فى فترة الراحة أن الحضور استبطئوا عودة المطربة إلى الغناء، فطفقوا يصفقون تصفيقا مثلثا على نمط واحد يوافق الهتاف (يحيا سعد). وكان كثيرون يرددون هذا الهتاف، فتحمس أحد الحاضرين وقال بصوت عال: (ليحيى سعد ولتسقط الأحزاب التى تناوئه)، فلم تمض لحظات قليلة حتى دخل رجال الشرطة إلى المكان وجعلوا يبحثون عن الهاتف فأمسكوه.

ومنها تلك الحادثة التى جرت فى فوة حين وقف أحد الباعة ينادى على بضاعته قائلا: قصب سعد يحيا سعد (!)، فاعتدى عليه أحد الخفراء، ثم سيق إلى القسم حيث أشبع ضربا، مما دعا الأهرام إلى توصيفها بأنها ظاهرة من ظواهر الإرهاب أن يعتبر مجرد ذكر اسم سعد جريمة لا تغتفر!

الملاحظ أن الرئيس الجليل لم يقف ساكتا أمام هذه التصرفات من جانب رجال العرش وتحرك فى أكثر من اتجاه يمكن أن نرصدها على النحو التالى :

١ ـ الإدلاء بالتصريحات لمراسلى الصحف الأجنبية ممن لم تكن الحكومة قادرة على منعهم من الاتصال به ، والتى لم يتردد فيها عن الهجوم على حزب العرش ، ففى تصريح لمراسل «لاريفورم» اتهم حزب الاتحاد بأنه ليس فيه «عضو واحد ذو عقيدة صريحة أو هو مقتنع بالمبادئ التى ينادى بها . وأنصاره جُمعوا كلهم بواسطة السلطة . . إن حزبا سياسيا لا يؤلف من يوم لآخر ، وليس تأليفه سهلا ، وأنا لا أخاف فى شىء هذا الحزب الذى يحمل فى قلبه كل العوامل اللازمة لانحلاله» .

٢ ـ توجيه النداءات للأمة ، والتى كانت تنشرها الصحف فى مكان بارز تحت عنوان «نداء سعد إلى الأمة المصرية» ، كان منها ذلك النداء الذى نشرته يوم الاثنين ٢ مارس بمناسبة انتهاء الانتخابات الثلاثينية ، وقد خاطب فيه الناخبين بقوله : «أفهمتم الحكوميين وأذنابهم أنكم أيقاظ لا غافلون ، وأن نهضتكم آتية منكم . . فلله أمة أنتم أبناؤها ، ولله نهضة أنتم أركانها» .

٣ ـ الخطب التى لم يتوقف عن إلقائها فى وفود الأقاليم التى كانت تنجح فى اختراق الحصار المفروض على بيت الأمة ، مؤكدا على أنه يستحيل على السعديين «أن يثقوا بوزارة يكون من بين أعضائها من اشتغلوا بمسائل الانتخابات وحاربوا الأمة فى حقوقها وأرهقوها فى شعورها ذلك الإرهاق الذى جئتم للشكوى منه» .

٤ ـ انبث أقطاب الوفد فى سائر أنحاء البلاد يهاجمون السياسة الصدقية ، التى كانت موجهة للقصر بشكل غير مباشر .

ردا على ذلك قام صدقى باشا باستخدام كل الضغوط الإدارية الممكنة لكبح جماح الوفديين ، وكان أهمها فرض الحصار على بيت الأمة ، وهو الحصار الذى كان يزداد استحكاما كلما اقترب ميعاد الانتخابات . .

بدأ هذا الحصار يوم الأربعاء ٢٥ فبراير حين انتشر رجال البوليس وعساكر بلوك

الخفر بخوذاتهم ودروعهم وعصيهم عند مداخل الشوارع المؤدية إلى بيت الأمة، «وقد منع الناس من المرور فى تلك الشوارع، وكان ضباط البوليس يستوقفون المارة والسيارات والعربات، وقد استمر الحصار مضروبا حتى الساعة السابعة مساء. ولم يتمكن بعض رجال الوفد والصحفيين من الوصول إلى بيت الأمة إلا بعد الجهد»!

ولم يلبث هذا الحصار البوليسى أن امتد ليشمل عددا آخر من بيوت أقطاب الوفد خارج القاهرة، ففى الزقازيق تعرضت دار على بك الشمسى وزير المالية السابق لمثل هذا الحصار، عندما حضر خمسة من رجال البوليس ووقفوا عند المدخل ليمنعوا الزائرين من الدخول، «وكان كلما خرج منهم أحد أرسلوه إلى مكتب المأمور، حيث يؤخذ عليه عهد بعدم الرجوع إلى بيت الشمسى فى المستقبل»، وفى أسيوط ضرب البوليس نطاقا حول بيت سينوت حنا بك «ومنعوا الخروج منه أو الدخول إليه».

حاولت وزارة الداخلية أن تنفى قيامها بمثل هذه الإجراءات فى بيان نشرته الأهرام يوم ٢ مارس، جاء فيه أن كل ما حدث أن البوليس اتخذ الحيطة لمنع الاجتماعات والمظاهرات ومنع الطلبة من الاشتراك فى الأعمال السياسية التى لا يحق لهم بمقتضى القوانين والمنشورات التدخل فيها.

ردت جريدة الأهرام على ذلك، وفى نفس الصفحة التى نشرت بها بيان وزير الداخلية، بأن مراسليها رأوا بأعينهم البوليس مطوِّقا بيت الأمة من جميع الطرق الموصلة إليه، وساقت إلى القراء بعض ما حصل بعد نشر البلاغ الرسمى: منع سيارة يستقلها صحفى أجنبى من دخول الشارع، ولم يأذن له الضابط المكلف بالحصار بالمرور إلا بعد التأكد من أنه غير مصرى. اعتراض مأمور قسم السيدة زينب ورجاله بعصيهم الغليظة لوفد مديرية الشرقية، «وكان دولة الرئيس الجليل فى تلك اللحظة عائدا من نزهته اليومية فهتفوا له هتافا عاليا»، وحدث شىء قريب من ذلك للوفود القادمة من بورسعيد والقليوبية وبنى سويف!

أكثر من ذلك، فقد ظل صدقى باشا يشير - وفى أكثر من مناسبة خلال تلك الأيام - أنه إذا انحاز النواب للوفد فعليهم أن يتحملوا تبعة حل المجلس مرة أخرى، وكان يتوقع أن يؤتى مثل هذا التهديد نتائجه بعد معركة حامية خاضها النواب، وبعد نفقات باهظة تحملوها. ومن جانب آخر نبهت جريدة الاتحاد النواب أن سعد

باشـا لا يملك لـهم نفـعـا ولا ضـرا ، وأن فى أيديهـم إنقـاذ البـلاد مما يتـهـددها من السعديين» .

وانتهى كل ذلك بمشهد أقرب إلى الدراما التاريخية . . اجتمع البرلمان صباح يوم الاثنين ٢٣ مـارس ، ووصل الملك فـؤاد بين قـصف المدافع وتحـيـة الجنود وعـزف الموسيقى . . ثم تبعا للتقاليد ألقى رئيس الوزراء ، زيور باشا ، خطبة العرش ليخرج الملك بعد ذلك ، واجتمع كلٌ من المجلسين على حدة .

أجريت انتخابات تشكيل هيئة مجلس النواب فى غيبة الوزراء الذين كانوا فى وداع الملك ، وأسفرت عن فوز ساحق لسعد زغلول زعيم الأمة الذى نال ١٢٣ صوتا ، مما كان يعنى هزيمة كاملة للعرش ، وهو ما لم يحتمله الملك فؤاد ، الأمر الذى دعا «صاحب الجلالة» إلى إصدار المرسوم الملكى بحل المجلس بعد ساعات قليلة من انعقاده ، وكانت مخالفة دستورية صارخة هذه المرة من جانب العرش وإن لم تكن آخرها .

وسعيا من جانب الملك فؤاد لتكتسب الوزارة التى يدعمها قوة حزبية تستطيع الصمود أمام الوفد ، فقد أعيد تشكيلها فى مارس عام ١٩٢٥ من ائتلاف بين حزب الاتحاد ، وحزب الأحرار الدستوريين ، ومنذ الوهلة الأولى بدا هذا الائتلاف نوعا من «زواج المصلحة» الذى لا يصمد طويلا أمام التجربة ، فيما حدث فى صيف نفس العام .

فقد شهد ذلك الصيف الأزمة الشهيرة بأزمة كتاب «الإسلام وأصول الحكم» الذى ألفه الشيخ على عبد الرازق ، والذى أفسد سعى الملك فؤاد ليكون خليفة المسلمين بعد إلغاء الخلافة العثمانية ، وكان على الرجل أن يدفع الثمن ، الذى اختلف حوله رجال الملك من الاتحاديين ورجال الأحرار الدستوريين ، مما انتهى بخروج الأخيرين من الوزارة وسقوط الائتلاف ، وكان على القصر أن يواجه جبهة من الوفد والدستوريين انضم إليها الحزب الوطنى ، وبدت مع ذلك نذر الاضطراب التى تخوفت منها دار المندوب السامى .

تدخل اللورد لويد بالضغط على الملك فؤاد لإبعاد نشأت باشا عن القصر ، واستسلم الملك بعد إنذاره من جانب الدار ، الأمر الذى كان بمثابة عملية «قص

أجنحة عابدين» وإضعاف الشوكة الملكية، خاصة بعد أن نجح الوفد والدستوريون والوطنيون فى عقد جلسة للبرلمان بمجلسيه فى ٢١ نوفمبر فى فندق الكونتننتال حيث وافق أعضاؤه بالإجماع على سحب الثقة من الوزارة القائمة، وتم تشكيل وفد لرفع القرار للملك.

وفى تلك الظروف، عقد أعضاء مجلس الشيوخ، بناء على دعوة فتح الله بركات باشا، اجتماعا فى النادى السعدى مساء يوم الاثنين ٩ فبراير سنة ١٩٢٦، ولم تستطع الحكومة الزيورية هذه المرة أن تفعل شيئا لأنها كانت فى أضعف حالاتها، خاصة وأن رجل الوزارة القوى، إسماعيل صدقى باشا، قد استقال من منصبه فى وزارة الداخلية قبل شهرين، ثم إن أعضاء مجلس الشيوخ الذين توجهوا للنادى كانوا لا زالوا يتمتعون بعضويته، فإن قرارات الملك بالحل قد سرت على النواب لا الشيوخ، وأخيرا فإن الحضور للنادى هذه المرة كانوا ينتمون لكافة الأحزاب، باستثناء حزب الاتحاد الملكى، والذى أثبت خلال الشهور السابقة أنه ليس أكثر من «خيال مآتة»!

وعلى حد قول الصحف مرة أخرى، اتخذ المجلس المجتمع فى النادى السعدى قرارا كان من أهم أسباب التعجيل بإنهاء عمر وزارة زيور الملكية، وهو القرار الذى نشرت الجرائد نصه فى اليوم التالى..

بعد استهلال طويل عبّر فيه هؤلاء عن استيائهم، الذى هو استياء الأمة من تصرفات الحكومة المطلقة والتى «أضرت بالحقوق العامة والخاصة ضررا بليغا ليس من السهل تلافيه.. لهذا انبعثت فى النفوس روح الاستياء، واشتد بها التذمر من سوء الحكم الحاضر إلى درجة تُخشى عواقبها»، ولما كانت وزارة زيور قد أصدرت وقتئذ قانونا جديدا للانتخاب تم «تفصيله على مقاس الملك»، فقد عبّر المجتمعون فى النادى السعدى عن استيائهم من هذا التصرف وتقدموا بطلبين محددين لصاحب العرش:

● أن تكف الحكومة عن تلك التصرفات، وعلى الأخص تنفيذ قانون الانتخاب، لأن فى الإصرار على تنفيذه رغم مخالفته للدستور ولإرادة الأمة خطر تعرضه لعدم إقرار البرلمان عليه وإبطال ما بُنى عليه من النتائج.

● أن تعيد الحكومة الحياة النيابية فى البلاد بعقد البرلمان الحالى تحقيقا لرغبات الأمة. وإذا كانت هناك أسباب خطيرة تستدعى استفتاء الشعب من جديد تُجرى الانتخابات على المقتضى الموافق للدستور بطريقة تطمئن إليها البلاد. وقد ضمت قائمة الموقعين كبار الساسة المصريين من الدستوريين مثل عدلى يكن وعبد الخالق ثروت، والوفديين ورجال الحزب الوطنى.

***

بعد تدخل اللورد لويد المندوب السامى البريطانى، الذى أزعجه احتمال قيام اضطرابات فى البلاد، اضطر الملك فؤاد للموافقة على إجراء انتخابات جديدة، وقد تصور القصر أنه قادر على أن ينفخ الروح فى الحزب الذى ألفه، وأن يكون منافسا قويا للوفد والأحرار الدستوريين، ولكن جاءت النتيجة مخيبة للملك، إذ لم يفز الاتحاديون إلا بأربعة مقاعد، فى حين حصل الوفد على ١٣٣، و٣٣ للحزبين الآخرين، و٢٨ للأحرار الدستوريين، وخمسة للحزب الوطنى، الأمر الذى انتهى معه العهد الملكى الأول ليحل محله، وعلى مضض من فؤاد، ما أسمى عهد الائتلاف الوفدى، والذى شارك فيه الحزب الكبير، الأحرار الدستوريون، وهو العهد الذى عاش لعامين مرا فيما يبدو كالدهر بالنسبة لسيد قصر عابدين.

فمن ناحية، وقف مجلس النواب ذو الأغلبية الوفدية كالشوكة فى حلق الملك، إلى حد أن طالبت اللجنة المالية بمجلس النواب بالاقتصاد فى المخصصات الملكية، وأن يعهد بأعمال السرايات الملكية إلى وزارة الأشغال التى تقوم بأعمال البناء بالنسبة للمبانى الحكومية. وقد اعترفت جريدة «كوكب الشرق» الوفدية أنه جرى فى هذه المناسبة خلال المناقشات التى دارت فى البرلمان «عبارات وإشارات تعد شديدة نوعا لأن شعور المجلس فى تلك الجلسة كان ملتهبا وفياضا» !

وعلى الرغم من أن وفاة سعد زغلول فى أغسطس عام ١٩٢٧ قد أزاحت من أمام الملك أخطر منافسيه على السلطة، غير أنها خلقت موقفا لم يسترح إليه، فقد زال مع هذه الوفاة، السبب الذى ظلت دار المندوب السامى ترفض من أجله أن يتولى زعيم الأغلبية الوزارة، خاصة بعد أن استقالت وزارة عبد الخالق ثروت فى ٤ مارس من العام التالى، الأمر الذى دفع الملك إلى التفكير فى حل البرلمان.

نجح الوفد فى منع ذلك بالمظاهرات الشعبية التى اجتاحت البلاد مؤيدة للدستور وللحزب الشعبى . . فى القاهرة وأسيوط وشبين الكوم وطنطا . . إلى حد اضطر معه اللورد لويد إلى التنويه بخطورتها والإعراب عن المخاوف من اتساعها ، وحقق ذلك الضغط الشعبى هدفه بمنع الفكرة التى راودت القصر بحل البرلمان وتعديل القانون الانتخابى .

غير أن فترة الوزارة النحاسية الأولى التى لم تتجاوز الثلاثة أشهر حفلت بالمؤامرات الملكية ، خاصة وقد تواطأ فيها الأحرار الدستوريون ، بعد أن تولى محمد محمود رئاستهم ، والذى رأى نفسه أحق برئاسة الوزارة من رئيس الوفد الجديد .

وبعد اتصالات بين الرجل والقصر ، تم خلالها وضع حبكة لمؤامرة متعددة الفصول تنتهى بالتخلص من الوزارة النحاسية ، والتى بدأت يوم ١٧ يونية بتقديم محمد محمود لاستقالته ، ثم تبعه آخرون : جعفر ولى ، أحمد خشبة ، إبراهيم فهمى . واستقالة أربعة وزراء من وزارة تضم عشرة أعضاء على هذا النحو لا يدع مجالا للشك حول طبيعة الاتفاق بين بعضهم وبعض من ناحية ، وبينهم وبين عابدين من ناحية أخرى .

ووصلت الأزمة إلى ذروتها بتدبير فضيحة شخصية للنحاس نفسه ، والتى عرفت بوثيقة سيف الدين ، وهو الأمير الذى سبقت الإشارة إلى حادثة إطلاقه النار على زوج شقيقته عام ١٨٩٨ ، الذى لم يكن سوى فؤاد نفسه ، تبع ذلك محاكمته ثم إيداعه فى أحد المستشفيات النفسية فى إنجلترا بقى فيه لأكثر من ربع قرن (١٩٢٥) ، حتى تمكن من الهرب منه ، بكل ما ترتب على ذلك من مخاوف من جانب قصر عابدين . . على الأقل فيما يتصل بثروته الطائلة التى كان قد تركها بالبلاد ، وشهد العام التالى (١٩٢٨) فصل الختام ، وكان أكثرها مأساوية .

رحبت الحكومة التركية ببقاء الأمير شديد الثراء فى أراضيها ، وتذرعت فى ذلك بأنه مولود من أبوين تركيين وأنه متروك له الخيار فيما لو رغب أن يكون رعية تركية وفقا لمعاهدة لوزان عام ١٩٢٣ ، والتى تركت فسحة من الوقت مدتها ثلاث سنوات يختار خلالها من هم فى مثل حالة سيف الدين ، وهو ما اختاره الأمير أو ذووه دون

تردد، وبحكم ما كان مفهوما من أنه لو نجح سيف الدين فى الحصول على شهادة من الأطباء الأتراك بسلامة قواه العقلية ولجأ للقضاء التركى، تكون النتيجة إطلاق حريته ومنحه حق التصرف فى ثروته، وأنه متى أثبت ذلك يرفع أمره إلى المحاكم المختلطة فى مصر «سعيا إلى إثبات حقوقه والتمتع بحرية التصرف فى أملاكه».

لم تضيع نجوان هانم والدة الأمير وقتا، فقد بدأت فى اتصالاتها لاسترداد أملاك سيف الدين، وكانت متصورة فى بداية الأمر أن ذلك سيتم من خلال الاحتكام للمحكمة المختلطة، بيد أنها لم تنجح فى ذلك، وكان المفهوم أن تتجه الأميرة والمسئولون عن مصالح سيف الدين إلى المحاكم الشرعية، غير أن ما حدث أنها أصبحت من اختصاص مجلس البلاط، وهو المجلس الذى كان فؤاد قد أصدر قرارا بتشكيله ضمن عمليات تنظيم شئون الأسرة المالكة عام ١٩٢٢ . .

وفى تلك الأوضاع المعقدة بدأت نجوان هانم فى محاولة إنقاذ ثروة ابنها، وقد تحركت فى اتجاهين؛ أولهما: الاتفاق مع عدد من أكبر محاميى المحروسة لتخليص عقارات الأمير سيف الدين من أيدى القيِّمين من رجال الملك، وثانيهما: الاتفاق مع عدد من رجال السياسة والأمراء لإلغاء مجلس البلاط نفسه . .

بالنسبة للاتجاه الأول، فقد عقد محمد شوكت بك ممثل الأمير فى العاصمة المصرية اتفاقا فى أوائل فبراير عام ١٩٢٧، مع مكتب المحاماة الذى كان يضم كلا من مصطفى النحاس باشا وويصا واصف بك وجعفر فخرى بك، للدفاع عن سيف الدين أمام مجلس البلاط، وقد طالبت الأميرة نجوان بالحكم لنجلها بإعطائه ١٢٠ ألف جنيه من إيراد أملاكه كل سنة، وأن يُشترى له قصر فى حى بيرا بالأستانة وآخر على ضفاف البسفور مع تأثيثهما، وأخيرا أن تصرف له النفقة المتأخرة من شهر أغسطس عام ١٩٢٥ .

ومثل أية قضية أخرى كانت الأمور تجرى فى مسارها الطبيعى، إلى أن بدت ملامح المؤامرة عندما نشرت جريدة الأخبار الناطقة بلسان الحزب الوطنى فى يونية عام ١٩٢٨، وثيقتين، أولاهما: نص العقد المبرم بين شوكت بك ومكتب النحاس وزملائه، وثانيتهما: رسالة أو مسودة رسالة موجهة من جعفر فخرى بك إلى فريدون باشا متعلقة بالقضية، واللذين فجرا الموقف . .

أما عن العقد فقد تضمن ما يفيد أن أتعاب المكتب عن القضية ١٣٠ ألف جنيه، وهو ـ على حد تعبير الوثائق البريطانية ـ مبلغ غير مسبوق فى مثل تلك القضايا، وقد ذكّرت الأخبار بأن كلا من النحاس وويصا واصف كانا وكيلين لمجلس النواب وقت توقيع العقد، وأن هذا المبلغ الطائل لا يتم قبوله إلا فى مقابل استخدامهما لنفوذهما السياسى، والتدخل فى حيدة القضاء، الذى لم يكن سوى مجلس البلاط الخاضع للملك!

وأما عن الرسالة أو مسودتها فكان تاريخها ٢٤ سبتمبر، أى بعد يومين من انتخاب النحاس باشا رئيسا للوفد، وكان أهم ما جاء فيها متصلا بالنية على السعى لإلغاء مجلس البلاط، حتى تُنظر القضية أمام المحكمة الشرعية والتى لا يمارس الملك عليها النفوذ الذى يمارسه على مجلس البلاط.

وقد حدث فى نفس الوقت، وفى أوائل يونية، أن تقدم حافظ باشا رمضان رئيس الحزب الوطنى بمشروع قانون إلى مجلس النواب لإلغاء مجلس البلاط، مما بدا معه وكأن هناك اتفاقا بين سائر الفرقاء على القيام بمثل هذا العمل المعادى للقصر.

تقول رسالة سرية بعث بها اللورد لويد المندوب السامى إلى وزارة الخارجية ومؤرخة فى ٢٩ يونية عام ١٩٢٨، أن الوثيقتين المذكورتين قد اختلستا من دار جعفر فخرى بك الكائنة بالإسكندرية خلال شهر مارس، ورجحت أن يكون جعفر بك نفسه هو الذى فعلها بالتواطؤ مع الملك.

ويؤكد اللورد لويد أن الوثيقتين قد وصلتا إلى قصر عابدين فى أعقاب سرقتهما، غير أن الملك فؤاد انتظر لثلاثة شهور حتى أتى الوقت المناسب لاستخدامهما فى ٢٣ يونية، فقد دفع بهما إلى أحمد أفندى وفيق رئيس تحرير جريدة الأخبار الناطقة بلسان الحزب الوطنى، الذى نشر صورا زنكوغرافية لهما فى صدر صفحتها الأولى، ولما كانتا باللغة التركية فقد أرفقهما بالترجمة العربية، وتبعتها صحيفة الاتحاد الناطقة بلسان الحزب الملكى، والسياسة الناطقة بلسان الأحرار الدستوريين، وجريدة اللبرتيه المعروفة بعلاقتها الوثيقة بدوائر القصر بعد ترجمتها إلى الفرنسية، وقد شنت جميعها حملة عنيفة على الوفد . .

الأخبار رأت أن الفضيحة تقتضى محاكمة مرتكبيها أمام محكمة الجنايات بمقتضى المادة ٩٣ من قانون العقوبات، فضلا عن أنها خرق صريح لعدد من مواد الدستور (٦٧و٦٨و٧١)، وطالبت باستقالة كل من رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب ومثولهما للمحاكمة بعد تجريدهما من الحصانة البرلمانية، وهو نفس ما طالبت به تقريبا الصحف الثلاث الأخرى.

كان من الطبيعى أن تنبرى الصحف الوفدية للدفاع عن زعماء الحزب الكبير، وفى نفس الوقت اجتمعت الهيئة البرلمانية للحزب يوم ٢٤ يونية، وهو الاجتماع الذى خُصص تقريبا لبحث موضوع هاتين الوثيقتين، وما ترتب على نشرهما من نتائج، وقد نشرت الأهرام فى عددها الصادر فى اليوم التالى وقائعه كاملة. . فقد أكد جعفر بك فى الاجتماع أن الترجمة العربية التى نشرتها الأخبار وسائر الصحف التى هاجمت الوفد أدخلت عليها عبارات غير واردة فى الأصل التركى، أهمها عبارة «لا يخفى عليكم. . كيفية توجيه ميول أعضاء المجلسين».

وقد وجه الاتهام للنحاس باشا بأنه استمر مشتغلا بالقضية بعد أن تولى منصبه الرفيع رئيسا للوزراء، الأمر الذى يحرمه القانون، وقد دفع ويصا واصف هذا الاتهام بأن الزعيم الجليل قد تنحى عن الاشتغال بالقضية بمجرد ذلك التولى، وأنه بعث بخطاب بذلك إلى موكلته فى القضية (نجوان هانم) يعتذر فيه عن الاستمرار، ووصله منها رد يفيد بقبول الاعتذار، أما بالنسبة له فمع أن وضعه كرئيس لمجلس النواب لا يمنعه من المرافعة أمام المحاكم، فإنه رأى احتفاظا بكرامة المنصب ألاّ يترافع بشخصه، وهو ما حافظ عليه طول الوقت.

أخيرا أكد الرجل أنه لم يكن لديه أو لدى صاحب الدولة النحاس باشا أية فكرة عن الخطاب أو مسودته الذى كتبه جعفر فخرى بك إلى فريدون باشا، وهو الأمر الذى اعترف به فخرى بك نفسه سواء أمام الهيئة الوفدية أو فى التحقيقات التى أجرتها النيابة بعدئذ.

على الرغم من ذلك فقد ظلت الصحف المعادية للوفد فى شن حملتها على «الزعيم الجليل»، فقد تحدت جريدة الاتحاد المحامين الثلاثة للاستقالة من مناصبهم ليمكنوا النيابة من التحقيق معهم، أما اللبرتيه فقد ظلت تنشر المقالات النارية ضد

رئيس الوزراء الذى وصفته بالأبله، أما الأخبار فقد ذكرت أن اتهامات من ذلك النوع تؤدى فى أى بلد آخر إلى استقالة ومحاكمة الأشخاص الموجهة إليهم، وأعربت عن استهجانها لما نشرته الأهرام من أن رئيس الوزراء سيبقى فى منصبه طالما ظل متمتعا بثقة الهيئة البرلمانية للوفد.

وفى وسط هذا الصخب أصدر الملك فؤاد قراره بإقالة وزارة النحاس باشا الأولى يوم ٢٥ يونية، بيد أنه لما كان يعلم بما دخل على الوثائق، خاصة خطاب جعفر فخرى بك من إضافات، فقد حرص على عدم الإشارة إلى قضية وثائق الأمير سيف الدين من أصلها، وعزا أسباب الإقالة بالصدع الشديد الذى أصاب الائتلاف الذى قامت عليه الوزارة!

***

بعد فشل تجربة زيور لم يكن القصر ولا الإنجليز راغبين فى تكرارها، الأمر الذى دعا الملك فؤادا إلى البحث عن بديل قوى، واستقر الرأى على اختيار محمد محمود القائم بأعمال رئيس الأحرار الدستوريين لتشكيل الوزارة الجديدة، وقد تمتع الرجل بمساندة قوية من دار المندوب السامى.

اعتمادا على تاريخ مشرف فى الحركة الوطنية، وعلى شخصية مستقلة، لم يكن بالإمكان أن تتكرر تجربة الوزارة الملكية مع محمود . . صحيح أن الرجل علق دستور ١٩٢٣، إلا أن ذلك لم يتم أبدا لحساب الملك، ثم إنه من جانب آخر انصرف إلى قضايا الإصلاح الداخلى فى مواجهة المقاومة الوفدية . . وإن كان الذى يعنينا هنا أنه لم يمكّن فؤادا من ممارسة أوتوقراطيته خلال الفترة التى عاشتها وزارته الأولى (يونية ١٩٢٨ - أكتوبر ١٩٢٩)، الأمر الذى بدا فى أكثر من موقف . .

منها تمسك محمود بمبدأ «المسئولية الوزارية» وعدم السماح للقصر بالافتئات على حقه فى هذا الصدد، ذلك أنه كان قد اتفق مع الملك فى أعقاب تأليف الوزارة على تعيين إسماعيل صدقى رئيسا لديوان المحاسبة، وبعد إعداد المرسوم الخاص بذلك ودفعه للقصر للتوقيع الملكى، امتنع فؤاد عن ذلك لبعض الوقت، ففسره محمود بأن القصر يرغب فى العودة إلى مسيرته فى الحكم الأوتوقراطى، وتأزم الموقف بين الرجلين إلى حد هدد معه رئيس الوزراء أنه إذا أصر الملك على التدخل

فى شئون الوزارة فإنه سوف يلجأ إلى دعوة البرلمان الوفدى المعطل، ثم يقدم استقالته بعد ذلك، الأمر الذى دعا الملك إلى العدول عن موقفه.

ومنها التعديل الذى قرر محمود إدخاله على الوزارة بعد فترة قصيرة من تأليفها، فقد أراد محمود شغل وزارة الأوقاف الشاغرة التى كان قد أمل أن يقبلها أحد الوفديين، وهو ما لم ينجح فيه، فضلا عن أنه نتيجة لسياسة الوزارة النشطة بالاهتمام بشئون الصحة، اتجهت النية إلى إنشاء وزارة للصحة العمومية، وكانت الوزارة الجديدة بدورها فى حاجة إلى وزير، مما كان بدوره ميدانا للصدام بين الوزارة والقصر.

فقد أراد الملك تعيين هؤلاء من صفوف حزب الاتحاد، أى حزب القصر، غير أن محمد محمود رفض ذلك بتاتا، وذكر للمندوب السامى أنه يكفيه ما يلقاه من متاعب من كل من على ماهر وعبد الحميد سليمان، الوزيرين الاتحاديين فى الوزارة، وأنه ليس على استعداد لتحمل مزيد من المتاعب من وزراء جدد من هذا الحزب، وأدى هذا الموقف إلى تجميد مسألة التعديل الوزارى برمتها.

***

فى ٢ أكتوبر عام ١٩٢٩، وبعد انتهاء مفاوضات محمد محمود ـ هندرسون، كان مطلوبا من دار المندوب السامى إفساح المجال لتشكيل حكومة تتمتع بتأييد شعبى لعقد الاتفاق الناجم عن تلك المفاوضات، فاستقالت الوزارة، وقد حاول الملك فى أعقاب ذلك تشكيل وزارة جديدة ذات طبيعة ائتلافية من الوفد والأحرار وحزب الاتحاد، ولكن لأن المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين، فقد رفض النحاس باشا الفكرة.

وتشكلت حكومة انتقالية برئاسة عدلى يكن لإجراء الانتخابات، انتهت مهمتها بعد ثلاثة شهور، وبفوز الوفد، كما كان منتظرا، فقد حصل على أكثر من ٩٠ فى المائة من مقاعد المجلس، خاصة وأن الأحرار الدستوريين قد قاطعوها.

وكالعادة حاول الملك أن يكون له دور فى تأليف الوزارة الجديدة، فأخذ يحث المندوب السامى على صرف النظر عن النحاس لتشدده، واختيار أحد المعتدلين

لتولى الوزارة، ووقع اختياره على على الشمسى، غير أن السير لورين رفض ألاّ يكون زعيم الأغلبية هو فى نفس الوقت رئيس الوزراء .

واتخذ فؤاد موقف التربص من الوزارة الوفدية الجديدة التى لم تعش أكثر من ستة أشهر دخلت خلالها المفاوضات المعروفة باسم النحاس ـ هندرسون، والتى آلت إلى فشل، مما أعطى الملك الفرصة لاستخدام أسلحته الأوتوقراطية ضد الحكومة النحاسية .

وتسجل الوثائق البريطانية أنه ابتداء من ١٣ مايو ١٩٣٠، أى بعد خمسة أيام فقط من إعلان قطع المفاوضات المصرية ـ البريطانية، عادت صحيفة «الاتحاد» الناطقة بلسان القصر إلى شن الهجوم على الوفد واتهام زعمائه بالعجز وسوء التصرف، مما أدى إلى فشل المفاوضات، فى نفس الوقت أخذت «الليبرتيه» جريدة القصر الأخرى تشارك فى الحملة بسلسلة من المقالات، وتسجل نفس الوثيقة أن الملك يقوم بإعداد «هجوم مضاد» على الوزارة الوفدية بهدف الإطاحة بها .

فى نفس الوقت يقوم الشيخ المراغى شيخ الأزهر بالاتصال بالسكرتير الشرقى ليبلغه أن مصر فى طريقها إلى حالة من الفوضى المالية والإدارية شبيهة بتلك التى حدثت أيام إسماعيل وعرابى . . وأن مسئولية الإنجليز فى هذا الوضع لا مراء فيها طالما أن سياستهم هى التى أدت إلى تشكيل الوزارة الأخيرة، وأنهم إذا لم يتدخلوا فلن تستبعد احتمالات الحرب الأهلية .

وفى هذا الجو يصل التوتر بين الأطراف إلى مداه، ويتحدث النقراشى عن الاحتمالات المخيفة التى يمكن أن تترتب على محاولة الملك طرد الوفد من الوزارة، ويأتى الصدام حول مسألتين : إحداهما تعيين الشيوخ الجدد، وثانيتهما قانون محاكمة الوزراء، فقد حاول الملك تعطيل صدور المراسيم الخاصة لمطلب الوزارة فى هاتين المسألتين مما دعا النحاس إلى التهديد بالاستقالة .

تبع زعيم الوفد هذا التهديد بأن تقدم باستقالته فعلا فى ١٧ يونية، وكان الهدف الواضح من وراء ذلك هو الضغط على الملك، مما اتضح بعد ذلك سواء فى الخطبة التى ألقاها النحاس فى نفس اليوم فى مجلس النواب يشرح فيها الأسباب التى دفعته إلى تقديم استقالته، والتى حققت هدفها باستنفار النواب الوفديين، وبتدبير

مظاهرة شعبية تضم الألوف تقرر لها يوم ٢٠ مايو . إلا أن الملك كان أسرع من خصومه، فقد أصدر أمره قبل يوم من المظاهرة بقبول استقالة النحاس باشا وتكليف إسماعيل صدقى بتأليف الوزارة الجديدة، مما كان إيذانا بالعهد الثانى للوزارات الملكية.

***

على تعاقب الدساتير التى عرفتها مصر منذ نشأة النظام النيابى فيها عام ١٨٦٦، فإن المصريين لم يطلقوا على واحد منها اسم شخص، مهما بلغ قدره، سوى الدستور الصادر فى ٢٢ أكتوبر عام ١٩٣٠، والذى أسموه بدستور صدقى، ونرى أنهم فعلوا ذلك من قبيل الحط من شأنه، وإعلانا عن رفضهم له، خاصة وأنه قد قام على أنقاض دستور عام ١٩٢٣ الذى أثبتت التجربة أن العمل به، رغم أية عراقيل بثها خصوم الوفد فى طريقه، كان يقود إلى وصول الحزب الكبير إلى الحكم بأغلبية برلمانية ساحقة!

الجو العام الذى صدر فيه دستور صدقى صنعته الإقالة المفاجئة التى دبرها الملك فؤاد للوزارة النحاسية، فقد تمتع رئيس الوزراء الجديد بما لم يتمتع به أحد من سابقيه، فبينما وقف قصر عابدين وراءه بكل قوته، آثرت دار المندوب السامى أن تتخذ موقف المساندة المستترة، عندما أعلنت أن ما يحدث فى مصر شأن داخلى وأنها تقف منه موقف الحياد!

ومدعوما بهاتين القوتين، بدأ رئيس الوزراء صاحب الماضى سيئ السمعة يتحرك، فبدأ بتأجيل انعقاد البرلمان الوفدى لمدة شهر، ولم يقع اختيار صدقى باشا على أى من الحلول الجاهزة السابق العمل بها، إذ كان يعلم أن المصريين قد اكتسبوا حصانة ضدها، الأمر الذى دفعه إلى اللجوء إلى حل غير مسبوق! ولأن هذا الحل كان متطرفا إلى الحد الذى كان يمكن أن يشكل معه صدمة للمصريين، فقد قرر الرجل أن يقدمه على جرعات استغرقت نحو أربعة شهور، والتى صادفت شهور الصيف من ناحية (يونية ـ أكتوبر) وفترة العطلة البرلمانية من ناحية أخرى.

الجرعة الأولى بدت فى نفى ما رددته صحف لندن خلال شهر أغسطس عن نية تعديل الدستور على نحو يضمن للملكيين الغلبة الدائمة، ثم من النفى إلى التلميح

الذى بدأ بعد نحو شهرين عندما أعلنت حكومة صدقى فى منتصف أكتوبر عن نيتها تعديل قانون الانتخاب، وليس الدستور، ولم يكن فى هذا الإعلان ما يخيف كثيرا، إذ جرت العادة من قبل على أن تسعى أغلب الوزارات التى تقلبت على مصر إلى هذا التعديل، مع اختلاف القصد . . البرلمانات الوفدية كانت تعمل على توسيع قاعدة الانتخاب بجعله مباشرا، وليس على درجتين كما نص دستور ١٩٢٣ ، وتوسيع قاعدة الناخبين، بينما تسعى الوزارات المعادية للحزب الكبير إلى العكس.

ولعل المتابعين قد لاحظوا أن التعديل أوسع مما يجب، فقد تضمن تسعة تغييرات : إنقاص عدد أعضاء مجلس النواب إلى ١٥٠ عضوا فقط، إنقاص عدد أعضاء مجلس الشيوخ إلى ١٠٠ عضو فقط، جعل عدد الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ ثلاثة أخماس مجموع عدد الأعضاء، حل مجلسى الشيوخ والنواب معا، حل مجالس المديريات جميعا فى نفس الوقت الذى يُحل فيه المجلسان، المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب وحده، جميع الطعون فى انتخابات أعضاء المجلسين تنظرها هيئة من غير أعضاء البرلمان، وأخيرا «إلغاء الفوز بالعضوية بالترشيح (التزكية)، فإذا لم يتقدم للترشيح غير عضو واحد وجب أن يتقدم للانتخاب فى اليوم المعين، ولا يصح انتخابه إلا إذا أحرز ربع عدد أصوات الدائرة، فإذا لم يحصل على هذا الربع أعيد الانتخاب فى الدائرة، ويكون أى عدد يحصل عليه المرشح كافيا لإعلان فوزه»!

دفع التوسع فى التعديلات إلى أن يسمى الوفد ما يحدث باسمه الحقيقى فيما نلاحظه من التصريحات التى أدلى بها سكرتيره العام، مكرم عبيد، وجاء فيها أن التغييرات المراد إدخالها على نظام الانتخاب مكتسحة إلى حد أنها لا تكتسح هذا النظام فحسب «بل تقوض أساس الدستور المصرى والحياة النيابية».

حيثيات الرجل فى إصدار هذا الحكم أن المشروع «يضع التشريع البرلمانى فى النهاية بيد الملك ووزرائه. علاوة على ذلك فإنه بمقتضى المشروع المنتظر يتسنى لمجلس الشيوخ الحكومى أن يسقط الوزارة المرتكنة إلى أغلبية فى مجلس النواب فى أى وقت من الأوقات. أما تخفيض عدد النواب فإنه تغيير فاضح مخالف للدستور

والغرض منه واضح، فالوزارة وأنصارها لا يمكنهم أن يجدوا ٢٣٥ مرشحا لمنافسة مرشحى الوفد».

أما مسألة الانتخاب على درجتين، كما أضاف مكرم بك عبيد، فالغرض منها «تخفيض عدد الناخبين المباشرين إلى بضع مئات فى كل دائرة. ولما كانت الحكومة هى التى ستحرر قائمة الناخبين، فهذا مما يمكنها من السيطرة على الانتخابات، ويمهد السبيل للإرغام والرشوة»!

ولم يمض وقت طويل حتى تحول الحديث عن التعديل إلى حديث عن التغيير، ولأن القائمين على ذلك تخوفوا من ردود الأفعال المنتظرة، فقد اتخذوا الاحتياطات لمواجهتها.. فصدرت الأوامر إلى رجال الجيش أن يكونوا على أهبة الاستعداد. وزاد من هذه المخاوف أن فؤادا وصدقى كانا يعتقدان طول الوقت أن العدو الوحيد هو الوفد، إلى أن فوجئا بالحزب الكبير الآخر، الأحرار الدستوريين، وقد انضم للوفديين، وكان معنى ذلك أن أغلب الشارع السياسى المصرى قد أصبح فى صف العداء للدستور المقترح.

نعود إلى مذكرة الوزارة المطولة التى سجلت فيها أهم التعديلات ومبرراتها، وقد بدأتها بالطعن فى دستور عام ١٩٢٣، وقد أخذت عليه أنه وضع على مثال الدستور البلجيكى، وأنه مع غيره من الدساتير الأوربية لم يبلغ هذه الصورة الأخيرة طفرة واحدة، وأن الدساتير وضعت فى كل بلد وفق أحوالها، «وأن التطورات الاقتصادية والاجتماعية بعد أن تبلغ مداها لها أثرها فى تعديل تلك الدساتير تعديلا يجىء تارة بطريق قلب الدستور وتغييره، وطورا بالطرق التى رسمها الدستور نفسه».

وأضافت مبررة أن غلبة الشُّبَه فى نواحى الحياة المصرية وقلة وجود الاختلاف ودرجة التربية السياسية يؤدى إلى الاكتفاء بعدد أقل من النواب «لقضاء كل حاجات التمثيل فى مجلس النواب، بل إن هذا العدد الأقل الذى سينتخب عن دوائر أوسع يكون بطبيعة الحال أرفع مستوى وأكثر جدارة من متوسط النواب الحاليين»!

خصصت المذكرة بعد ذلك مساحة غير صغيرة لمجلس الشيوخ، وكان أهم التغييرات التى أدخلت على هذا المجلس مختلفا عن دستور ١٩٢٣ بزيادة نسبة

المعينين إلى ثلاثة أخماس بدلا من خمسين، «ولن يترتب طبعا على هذه الزيادة غض من قوة مجلس الشيوخ أو نقص من معنى التمثيل المنطوى هو عليه»، الأهم من ذلك عدم إعمال القاعدة بأن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه على اختيار الشيوخ، وهى القاعدة التى كانت قد تقررت عام ١٩٢٤ بعد أن اختلف الملك فؤاد مع سعد باشا زغلول حولها، وانتهى الأمر بفوز الأخير بعد تحكيم المسيو فان دن بوش القاضى البلجيكى فى المحاكم المختلطة.

تبرير الحكومة الصدقية بأن يتم اختيار المعينين فى مجلس الشيوخ بالإرادة الملكية وحدها دون تدخل من الوزارة، أن تجربة جعل التعيين بمجلس الشيوخ أمرا حزبيا أدى إلى اختيار أعضائه من أنصار الحكومة، مما حوَّله إلى أداة عاطلة بما لا يحقق الهدف من جعل هذا المجلس مكانا للممتازين من غير أنصار الوزارة «ممن يراهم الملك فى نظرته المجردة عن الهوى وفى تمثيله لمعانى الحكم الدائمة الثابتة».

وتأكيدا على الطبيعة الأوتوقراطية للدستور الجديد، فقد رأت الوزارة أن ينص على حقوق الملك فى تعيين الرؤساء الدينيين المسلمين مما كان معمولا به لغاية عام ١٩٢٧ من أن «تعيين شيخ الجامع الأزهر وشيوخ المذاهب الأربعة وشيخ مشايخ الطرق الصوفية ونقيب الأشراف وشيخ السجادة الوفائية ومَن على شاكلتهم من شيوخ المعاهد كان منوطا بالملك، إلا أن القانون نمرة ١٥ لتلك السنة نص على أن يكون استعمال السلطة التى للملك فيما يختص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية بواسطة رئيس الوزراء».

بررت إعادة هذه السلطة للملك بجواز أن يكون رئيس مجلس الوزراء غير مسلم، الأمر الذى لا يتصور معه أن يختص باختيار شيخ الجامع الأزهر أو الرؤساء الدينيين المسلمين، خصوصا وأن الإسلام دين الدولة الرسمى.

وفى يوم الجمعة ٢٤ أكتوبر عام ١٩٣٠، نشرت الصحف نص «الأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية»، كما نشرت فى اليوم التالى نص قانون الانتخاب رقم ٣٨ لذات السنة، وكان أمام الحكم الملكى الجديد أكثر من عقبة لوضع ما توصل إليه موضع التطبيق . .

كان أمامه أولا (الوفد) بكل ما يملكه من قدرة على تحريك الشارع المصرى،

وقرر القصر، من خلال رجله صدقى، أن يتخذ من الإجراءات البوليسية ما لم يسبق لحكومة مصرية اتخاذه، ربما منذ ثورة ١٩١٩ . .

بدأ بالطلبة على اعتبار أن التجربة قد أثبتت أنهم كانوا فى كل الأحوال بمثابة جيش الوفد الذى يحركه فى الأزمات، فأعلنت الحكومة أنها سوف تنفذ بصرامة القرار الصادر عام ١٩٢٨ والقاضى بأن «كل تلميذ يشترك فى السياسة بطريق الكتابة أو النشر أو الاشتراك فى جمعيات الطلبة أو فى المظاهرات أو فى الأحزاب يعاقب بالرفت لمدة سنة . وكل تلميذ يحرض على فعل من الأفعال السابقة يطرد من المدرسة ويمنع من دخول الامتحان وينشر عنه بجميع المدارس» . وانتقلت بعد ذلك إلى الإجراءات الأمنية التى اتخذتها فى طول البلاد وعرضها . .

فى القاهرة انطلقت قوات من البوليس الفرسان فى الميادين العامة، مثل الأوبرا، وميدان السكة الحديدية، وانتشرت قوات من بلوك الخفر فى جميع أنحاء العاصمة وعسكرت فى بعض المساكن الرئيسية لتظل على اتصال مع الأقسام ونقاط البوليس، وكان الجنود يلبسون الخوذات اتقاء لرشق الأحجار .

فى القاهرة أيضا مرت دوريات بالسيارات تحمل جنودا مسلحين بالعصى والأسلحة «وقد أعطيت لهم الأوامر بأن يطلبوا إلى المتظاهرين ـ فى حالة وجود مظاهرة ـ أن يتفرقوا، فإذا أبوا فرقوهم بالعصى، أما أعمال التخريب والاعتداء على الأملاك وغير ذلك فتقابل بإطلاق النار» .

فى الإسكندرية وصلت أورطتان من الجيش، وانضمت إليهما أورطة من اللواء الثانى المعسكر فى سيدى بشر حيث تم توزيعها فى ميادين المدينة وشوارعها الرئيسية؛ فصيلة فى ميدان زغلول بجوار ميدان محمد على، وأخرى فى شارع الملكة نازلى، وقوة أمام دار المحكمة الأهلية، «وعلى مفارق الطرق الرئيسية فى وسط المدينة أقيم بعض الجنود حراسا أمام دار التلغراف المصرى والتلغراف الإنكليزى وأمام شركة النور ووابور المياه ومحل توليد الكهرباء للترام فى كرموز والشاطبى»، وبدا وكأن حكومة صدقى، أو حكومة التسعة كما أسمتها الصحف الوفدية، قد أعلنت الحرب على الشعب المصرى!

فى طنطا وصلت قوات السوارى وتم توزيعها فى كل الطرق ومصالح الحكومة

والمصارف المالية، وهو ما حدث فى الزقازيق وبنها حيث وصلت قوات من الجيش المصرى بعرباتها وأسلحتها، وطافت فرق لابسى الخوذات بالشوارع فى مظاهرة للتخويف، وكان من الطبيعى ألا «يقع ما يكدر الصفاء أو يخل بالأمن العام والكل منصرف إلى عمله» على حد تعبير التقارير التى وافى بها مراسلو الأهرام جريدتهم عن سير الأحوال فى شتى أنحاء القطر، ولم يكن أمام الوفد فى هذه الظروف إلا صحافته، البلاغ والضياء وكوكب الشرق، التى شنت أعنف الحملات على الدستور الجديد.

وكان أمام الملك ورجله صدقى بعدئذ (الأحرار الدستوريون)، وكان الوضع مختلفا، فقد تصور الرجل فى بداية الأمر أنهم سوف يكونون فى صفه، ولأكثر من سبب: أنه كان حتى تأليف الوزارة أحد أعضاء الحزب ولم يستقل منه إلا بعده، وأن اثنين من رجال الحزب من أعمدة الوزارة الجديدة، ثم إنهم - على حد تصوره - أكثر من عانوا من الدستور القديم حتى وصل بهم الأمر إلى إيقافه أيام حكومة اليد القوية، وأخيرا فقد كان يجمع بينهما العداء للوفد، وهو العداء الذى أملى كل التغييرات التى دخلت على الدستور الجديد. بيد أنه ثبت فساد هذا التصور بعد أن رفض مجلس إدارة الحزب الدستور الجديد.

كان هناك (ثالثا) الحزب الوطنى الذى أصدر بيانا صباح نفس يوم إعلان الدستور كان مما جاء فيه احتجاجه الشديد عليه وأنه بمثابة اعتداء على دستور الأمة، «ويعلن أن الوزارة ليست السلطة التى تملك تعديله وتغيير أحكامه ويلقى عليها تبعة أعمالها. ويكرر ما سبق أن أعلنه مرارا من أن هذه الفوضى وذلك العبث اللذين يتجددان كل حين مرجعهما صرف جهود الأمة عن الهدف الأسمى وهو محاربة الاحتلال الذى هو فى الواقع علة العلل ومصدر النكبات»، ولم يلقِ الملك بالا لهذه العقبة لما كان يعلمه من تهافت قوة هذا الحزب.

وجاءت الخطوة الثانية من العهد الملكى الجديد باصطناع حزب سياسى ليصبح أداة لدعم وتنفيذ السياسات الأوتوقراطية التى يضعها سيد قصر عابدين فى عهد الملك فؤاد الأول (١٩٢٢ - ١٩٣٦)، الأمر الذى حدث من قبل عام ١٩٢٥ بعد تولى أحمد زيور باشا مسند الوزارة بكل ولائه للملك، وما تبع ذلك من قرار بقيام

حزب الاتحاد من مجموعة من الرجال الواقعين تحت إغراء ذهب المعز وتهديد سيفه، وتذرع أنصار الملك فى ذلك بأن البلاد قد عانت خلال عهد الوزارة الزغلولية من انقسام المصريين؛ وأن ما حدث خلال تلك الفترة من صراعات بين الوفد من جانب وبين الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى من جانب آخر قد أحدث صدعا، وأن الحزب الجديد قام لرأب هذا الصدع .

بيد أنه لم يمض وقت طويل حتى أثبت الحزب الجديد فشلا ذريعا فى تحقيق الهدف الذى أقيم من أجله فيما حدث فى يوم ٢٣ مارس عام ١٩٢٥ حين أسفرت الانتخابات عن فوز سعد باشا زغلول برئاسة مجلس النواب بأغلبية ١٢٣ صوتا، بينما حصل عبد الخالق ثروت باشا ـ مرشح الحكومة ـ على ٨٥ صوتا فحسب كانت مجموع أصوات كل الأحزاب الموالية للقصر . . وفى أواخر مايو ١٩٢٦، انكشفت القوة الحقيقية للحزب الملكى الأول، فقد رشح المسئولون فيه ١٠٣ من أعضائه لخوض المعركة الانتخابية التى جرت وقتئذ، غير أنه لم يزد عدد مرشحيه فى الكشوف النهائية للانتخابات عن ٦٦، أى أن نحو الأربعين آثروا أن يفروا من الحزب، وكانوا محقين فى ذلك إذ لم يزد عدد الناجحين عن أربعة مرشحين، مما كان مقياسا حقيقيا لقوة رجال الملك، ومما كان بمثابة شهادة وفاة للحزب الذى لم تقم له بعد ذلك قائمة!

كان المتصور أن العرش قد أقلع عن مثل هذه المحاولة، غير أن أحداث عام ١٩٣٠ أثبتت فساد هذا التصور، فقد عاود الملك فؤاد المحاولة تحت ظن أن الظروف قد اختلفت اختلافا كبيرا خلال تلك السنوات الخمس:

١ ـ فهو لم يحاول تقوية حزبه القديم، الاتحاد، بعد كل سوء السمعة التى لحقته، وقد اعتقدت دوائر القصر مع ذلك أن ولادة حزب جديد أفضل كثيرا من إخراج القديم من قبره وبعثه حيا .

٢ ـ وهو قد اعتقد أن اختفاء سعد زغلول عن ميدان السياسة بعد رحيله عام ١٩٢٧، وأن خلفاءه لم يتمكنوا قط من ملء الفراغ الذى خلفه، يمكّنه من اتخاذ الإجراءات التى عجز عن استخدامها فى حياة ذلك الزعيم، وهو قد

جرب ذلك عندما أقدم على إقالة الوزارة النحاسية الأولى عام ١٩٢٨ دون أن يلقى مقاومة تذكر .

٣ـ وهو قد ألف منذ البداية وزارة ملكية صريحة ، هى وزارة إسماعيل صدقى باشا الأولى ، ولم يعمد إلى المداراة كما فعل عام ١٩٢٤ بتأليف وزارة زيور التى ضمت أولا عددا من الوفديين والأحرار الدستوريين ، وعندما خرج الأولون بعد فترة قصيرة ، بقى الأخيرون حتى نشوب أزمة كتاب «الإسلام وأصول الحكم» عام ١٩٢٦ ، وهو قد اعتمد فى ذلك على شخصية مختلفة ، فالفارق كبير بين أحمد زيور وإسماعيل صدقى ، إذ بينما غلب على الأول الضعف والتواكل ، كان معلوما عن الثانى الإصرار والقوة ، إلى حد تجاوز معه كل المعايير الأخلاقية السائدة! وقد بدت هذه الصراحة فى أنه عندما ضم الرجل إلى وزارته عددا من شخصيات الأحرار الدستوريين أو حزب الاتحاد ، فقد اشترط عليهم أولا الاستقالة من أحزابهم ، وهو ما حدث!

٤ ـ أضف إلى كل ذلك أنه بينما كانت قد جرت المحاولة الأولى فى ظل دستور عام ١٩٢٣ ، فقد تمت المحاولة الثانية بعد إصدار دستور عام ١٩٣٠ ، والذى عرف باسم دستور صدقى ، ولما كان معلوما أن الحزبين الكبيرين ، الوفد والأحرار الدستوريين ، كانا قد قررا رفض هذا الدستور ووصفاه بدستور الحكومة مقابل دستور الأمة ، ولما كان مفهوما الحجم الحقيقى الضئيل للحزبين الباقيين على الساحة ، الاتحاد والوطنى ، فقد كان من المنطقى السعى إلى تفصيل حزب جديد ملائم ، ومع مرور الأيام أخذت الصورة فى الاتضاح أكثر ، فقد استطاع صدقى أن يضم إليه عددا من الاتحاديين ، فضلا عن ستة من أعضاء مجلس إدارة الأحرار الدستوريين ، بالرغم من أن الحزب الأخير كان قد اتخذ قرارا إجماعيا بعدم تأييده .

وقد اتجه رجل الملك بعد ذلك إلى طائفة من أغنياء الريف كما فعل قبله حزب الاتحاد ، وكان هؤلاء حريصين على مصالحهم أكثر من حرصهم على التمسك بحزب بعينه ، ثم لجأ صدقى بعد ذلك إلى طرق القسر والإرغام ، فأوجب على العمد والمشايخ توقيع استمارات عضوية الحزب واشتراك جريدته ، بل وكلف

أعضاء الحزب بإعداد كشوف بالأشخاص الذين يرضخون للرغبة أو للرهبة، وبرفع هذه الكشوف إلى رجال الإدارة لترشيحهم للانضمام للحزب.

وبعد أن افترض الرجل نجاح الدعوة للحزب الحديث الولادة، عزا هذا النجاح لسببين:

الأول: أن الأمة قد سئمت سياسة الكلام وشبعت من التغذية من الوعود التى لا طائل تحتها، «فلا عجب أن تعقد اليوم بالحزب الجديد آمالها عسى أن يقتصد فى الكلام ويكثر من العمل، ورجاء أن يسعى جهده فى إنجاز الوعود بدلا من الإسراف فى بذلها».

الثانى: أن الدعوة بريئة، قام بها رجال لم يزجوا بأنفسهم فى غمار الحزبية، «ولكن جرحت قلوبهم آلام بلادهم، فنهضوا لضمد جروحها وإنهاضها من كبوتها، فليسوا من محترفى السياسة حتى تلصق بهم تهمة الاتجار بالنفوذ، أو تعلق بأشخاصهم شبهة استغلال العمل السياسى. ولا هم من تجار الوطنية حتى يقال فيهم إن غايتهم التسلط على الجماهير واستغلال عواطفها».

وفى صباح يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر عرف المصريون من الصحف ولأول مرة اسم الحزب الجديد، ويذكر إسماعيل صدقى فى مذكراته الخاصة أنه اختار أولا تسمية «حزب الإصلاح»، غير أنه عدل عن ذلك واختار اسم «حزب الشعب».. وكان اسما على غير مسمى!

فقد جاء فى جريدة الأهرام الصادرة فى ذلك اليوم أن الجمعية التأسيسية لهذا الحزب قد انعقدت فى داره فى شارع القصر العينى قبل ذلك بيومين، وساقت الصحيفة أسماء أعضائها: أحد عشر من الباشوات، ٣٨ من البكوات، والبقية من الأفندية والشيوخ، والملاحظ أن المحامين قد شكلوا نسبة عالية من أعضاء تلك اللجنة، والملاحظ أيضا أن الأهرام تعترف أن كثيرين قد اعتذروا عن الحضور، مما يؤكد أنه حتى تلك اللحظة كان عديدون ممن تمت دعوتهم للانضمام للحزب الجديد يقدمون رجلا ويؤخرون أخرى!

وفى ذلك الاجتماع أعلن قانون الحزب، والذى تضمن أكثر من فصل.. الأول

عن برنامج الحزب أو ما أسموه «مبادئ الحزب وأغراضه»، وكانت سبعة اتسمت بالتعميم الشديد: استقلال مصر، الاتفاق مع بريطانيا، إلغاء الامتيازات الأجنبية، دخول عصبة الأمم، استقلال القضاء، إصلاح الشؤون الداخلية فى كل نواحى الحياة العامة . . الجديد فى هذا البرنامج ما جاء فى المادة الخامسة من «تأييد النظام الدستورى والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش»، وهو ما لم يكن له مثيل فى أى من برامج الأحزاب الأخرى. وتضمن أيضا توصيف إدارة الحزب، وكان غريبا النص فى أول بنودها على أن يكون رئيسه هو «حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا»، الأمر الذى دعا صحف الحزبين الكبيرين المعارضين، الوفد والأحرار الدستوريين، إلى توصيفه بحزب صدقى بحق، خاصة وأن القانون منحه صلاحيات واسعة.

ولأن الحزب قد أقيم خصيصا لتكوين البرلمان على نفس المبادئ التى أقرها دستور صدقى، فقد كان من الطبيعى أن يخصص جانبا من قانونه لما أسماه «اللجنة البرلمانية» والتى تتألف من أعضاء الحزب فى البرلمان، أما دورها فهو أن «تنفذ مبادئه وخططه السياسية فى البرلمان وتكون على اتصال دائم بمجلس إدارة الحزب لتبادل الآراء».

وإذا كان ثمة ملاحظة على هذا القانون فهى أنه أعطى لصدقى من الصلاحيات ما لم يُعْطَ لأحد فى الحزب الملكى الأول، الاتحاد، وكانت من أهم أسباب عدم رضاء فؤاد عليه بعد ذلك . . صحيح أن رئيس الوزراء ورئيس الحزب عندما أفرد قسما خاصا فى مذكراته للملك أشبعه مديحا، غير أن ذلك لم يمنع صاحب الجلالة من أن يعبر عن عدم رضائه من المحاولة الصدقية للاستئثار بالسلطة فى الحزب، الأمر الذى انتهى بصورة درامية بعد استقالة الرجل من الوزارة عام ١٩٣٣ وتصور أنه قادر على الاحتفاظ برئاسة الحزب، وهو الأمل الذى تبدد بالإشارة الملكية بأن تنتقل تلك الرئاسة إلى رئيس الوزراء الجديد عبد الفتاح يحيى باشا، وقد حدث، ولم تشفع له تلك المادة التى وضعها فى صلب قانون تأسيس الحزب!

وكان هذا الانتقال بمثابة وصول الملك إلى ذروة الأوتوقراطية، إذ تشكلت الوزارة الجديدة من جملة من صنائعه، كما أن رجله زكى باشا الإبراشى بعد أن كان

يمارس سلطاته من وراء ستار بدأ يمارسها بشكل مكشوف، إلى الحد الذى دفع المخاوف لقلوب المسئولين فى دار المندوب السامى التى كان قد وصلها وقتئذ سيد جديد، هو السير مايلز لامبسون، الذى ضغط على القصر وأجبر وزارة عبد الفتاح يحيى على الاستقالة فى نوفمبر ١٩٣٤، ليؤلف توفيق نسيم وزارة جديدة كان أول شروطها إلغاء دستور ١٩٣٠، ولم يجد فؤاد مندوحة من الاستجابة لمطلب رئيس الوزراء الجديد المدعوم بالإنجليز والوفد، وانتهى بذلك عهد الحكومات الملكية الثانى، ولم ينقض وقت طويل حتى تدهورت صحة الملك فؤاد وغادر الدنيا فى ٢٨ أبريل عام ١٩٣٦ بكل ما له وما عليه فى عالم السياسة، غير أنه كان له وعليه أيضا خارج هذا العالم!

القسم الثالث

الدور المؤسسى

من حسن حظ الملك فؤاد أنه كان أول حاكم لدولة مصر المستقلة فى التاريخ الحديث، وهو الاستقلال الذى أرسته ثورة ١٩١٩ وما تبعها من صدور تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢، الأمر الذى لم يُتَحْ لأى حاكم من قبله منذ الغزو العثمانى للبلاد عام ١٥١٧، وسقوط دولة المماليك.

صحيح أنه قد جرت محاولات من آبائه لإرساء بعض قواعد هذا الاستقلال، خاصة فى عهد جده محمد على وأبيه إسماعيل، إلا أنه فى كل الأحوال ظلت مصر ولاية عثمانية حتى تم إعلان الحماية البريطانية على البلاد عام ١٩١٤، وصحيح أن الاستقلال الذى أرساه تصريح ٢٨ فبراير جاء مقيدا بعدد من التحفظات، إلا أنه من الناحية الداخلية والدولية كان استقلالا، ولأول مرة تظهر على الخريطة «مملكة مصر» بدلا من باشوية مصر قبل ١٩١٤، أو «محمية مصر» قبل ١٩٢٢.

وقد عنى الكثيرون بمظاهر هذا الاستقلال فى الخارج، وكان أبرزها علاقات سياسية مباشرة مع الدول الأجنبية، فيما سبقت الإشارة إليه من بناء الجهاز الدبيلوماسى. أما فى الداخل، فقد خص الباحثون فى هذا الجانب الناحية السياسية أيضا.. صدور دستور، قيام برلمان، نظام حزبى على النسق الغربى، وقد اختلف فى ذلك عن الأحزاب التى عرفتها البلاد قبل ١٩١٤، ومفاوضات مع الجانب البريطانى للتخلص من القيود التى كبلت بها حكومة لندن الاستقلال المصرى فى تصريح ١٩٢٢، غير أن ما لم يعنوا به بدرجة كافية هو أثر هذا الاستقلال على الأوضاع الداخلية، سواء فى الشأن الاقتصادى أو الشأن الثقافى.

وتنشأ هنا مشكلة، إذ يختلف فى العادة دور الحاكم فى الجوانب السياسية حين يكون طرفا مباشرا، عنه فى الجوانب الاقتصادية والثقافية التى تحدث على شكل منظومة، ويكون دوره فيها مجرد مفردة من مفردات هذه المنظومة، بالمبادرة أحيانا، وبالدفع أحيانا أخرى!

وثمة ملاحظات يتوجب تسجيلها قبل الملاحة فى بحر الاقتصاد والثقافة، الذى يمثل الجانب «المجهول» من عهد «جلالة الملك فؤاد الأول»، وهو الجانب الذى قد يغير كثيرا من معالم الصورة التاريخية لهذه الشخصية، والتى استقرت فى وجدان المصريين:

١ـ منها أن يد الأجانب فى هذين الميدانين بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ أصبحت أخف وطأة عما كانت عليه فى ظل الحكم البريطانى المباشر ممثلا فى الاحتلال أو الحماية، حتى أن رجلا مثل طلعت حرب لم يجد حرجا من الجهر بأن يكون المساهمون فى بنك مصر من المصريين فحسب، وهو الأمر الذى زاد وضوحا بعد صدور قانون الجنسية عام ١٩٢٩، وما استتبعه من قصر بعض أنواع النشاطات على المصريين.

٢ـ ومنها أن الملك فؤادا ذا النشأة الأوربية، ومهما قيل عن ميوله لأن ينصب خليفة للمسلمين، بعد إلغاء الخلافة فى تركيا عام ١٩٢٤، مما حدث لأسباب سياسية، كانت تغلب عليه فى أوقات كثيرة أسباب النشأة، وهو فى ذلك لم يقل حماسا عن أبيه الخديو إسماعيل فى تحديث مصر.

٣ـ ومنها أن فرصه فى هذا التحديث كانت أفضل كثيرا من فرص أسلافه، ذلك أن أعمال أبيه الخديوى إسماعيل قد جرى أغلبها بمبادرات فردية، وهو ما ينطبق على جده محمد على، أما بالنسبة لفؤاد فقد كان الوضع مختلفا، فقد سادت فى عهده بين المصريين روح الرغبة فى التغيير، وهى الرغبة التى نشأت لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية.

٤ـ تبقى الملاحظة الأخيرة، وهى أن أغلب المنشئات الاقتصادية والثقافية التى ظهرت فى عهد فؤاد كانت تقوم عادة فى الفترات التى تزداد فيها قبضته على السلطة، فبنك مصر نشأ عام ١٩٢٠، وعرف عهد زيور باشا الملكى (١٩٢٤ ـ ١٩٢٦)

ظهور مدينة بورفؤاد وتحويل الجامعة الأهلية إلى جامعة أميرية، وهو ما تكرر على نحو أكبر في عهد صدقى، الملكى أيضا (١٩٣٠ ـ ١٩٣٤): معهد فن التمثيل، بنك التسليف الزراعى، الإذاعة الحكومية، مجمع اللغة العربية، مصر للطيران.

ولا يعنى ذلك بالطبع إدانة الفترات التى تولى فيها الوفد ممثلا للحركة الوطنية واتهامها بالتقصير، فالأمر له أكثر من تفسير:

● أن الفترات التى تولى الوفد الوزارة خلالها فى عهد الملك فؤاد كانت محدودة للغاية: منفردا لم تزد عن سبعة عشر شهرا (وزارة سعد الأولى والنحاس الثانية) وبالائتلاف مع الأحرار الدستوريين حوالى سنتين، أى بما لا يتجاوز ثلاث سنوات ونصف من عهد فؤاد الملك، والذى تجاوز الأربعة عشر عاما، أى نحو الربع، وكانت سنوات عاصفة من الناحية السياسية بأى المقاييس، الأمر الذى لم يسمح لأى من الطرفين أن يركز اهتماماته فى الجوانب السياسية!

● ونرى أن فؤادا كان حريصا فى الفترات الطويلة التى انفرد خلالها القصر بالحكم على أن يلهى المصريين بإحداث تلك المؤسسات، مما دعاه أحيانا إلى المبادرة بإنشائها، كما دعاه أحيانا أخرى إلى تشجيع مبادرات الآخرين فى هذا الصدد، فقد كان حريصا فى نفس الوقت على أن يؤكد للمصريين أن الحكم الأوتوقراطى للقصر الذى لا يقبلون به له على الجانب الآخر بعض مزاياه.

بهذا الوعى نتابع ما جرى فى عهد فؤاد من حركة نشطة أدت إلى ظهور عدد من المؤسسات الاقتصادية والثقافية، الأمر الذى يحسب للرجل بغض النظر عن دوافعه..

أولا: فى الشأن الاقتصادى

إذا كان بنك مصر يأتى فى طليعة المؤسسات الاقتصادية التى نشأت على عهد الملك فؤاد، فإنه من ناحية أخرى عرف ظهور المدينة الملوكية الأخيرة التى تَسَمَّتْ باسمه، ثم إنه عرف أيضا ظهور مصر للطيران جنبا إلى جنب مع ظهور بنك التسليف الزراعى، الأمر الذى نستعرضه فى الصفحات التالية.

١) بنك مصر

فى يوم ٥ أبريل عام ١٩٢٠ ، صدر المرسوم السلطانى بتأسيس شركة مساهمة تدعى بنك مصر بناء على العقد الابتدائى المحرر بين خمسة من رعايا الحكومة المصرية . . اثنان من الباشوات : أحمد مدحت يكن ويوسف أصلان قطاوى، وثلاثة من البكوات : محمد طلعت حرب وعبد العظيم المصرى وعبد الحميد السيوفى، وطبيب : فؤاد سلطان، وأخيرا اثنان من الأفندية : إسكندر مسيحة وعباس بسيونى الخطيب .

ونصت المادة الرئيسية فى هذا المرسوم على الترخيص لهؤلاء بأن «يؤسسوا على ذمتهم وتحت مسئوليتهم فى القطر المصرى شركة مساهمة تدعى (بنك مصر)، بحيث لا يترتب على هذا الترخيص أدنى مسئولية تعود فى أية حال من الأحوال على الحكومة، وبشرط أن يتبع المذكورون فى ذلك قوانين البلاد وعاداتها» .

وكانت هذه نهاية قصة لا بدايتها، وكانت قبل ذلك بنحو عشرة أشهر . .

فقبل أن يمضى أقل من شهرين على تفجر الشارع المصرى فى ٩ مارس عام ١٩١٩ فى الثورة الشعبية الشهيرة، تفجرت على صفحات الجرائد ثورة أخرى ذات طبيعة شعبية أيضا، ولكنها اقتصادية هذه المرة : المطالبة بإنشاء مصرف وطنى يُضعف من هيمنة البنوك الأجنبية التى رآها المصريون لا تقل خطورة عن الوجود العسكرى لدولة الاحتلال .

والتوصيف بالثورة ليس من قبيل المبالغة . . فمن يتابع الحملة التى شاركت فيها الصحف بدءا من أواخر أبريل يلاحظ فيها أمرين؛ أولهما : مشاركة شرائح عديدة من المصريين فيها مما يصبغها بالصبغة الشعبية، وثانيهما : الإصرار على المضى قدما إلى أن يستجاب لمطلب القائمين عليها بظهور المصرف المنتظر على أرض الواقع، حتى أن طالبا بالحقوق اسمه محمد بدوى البيلى كتب خمس مقالات طويلة فى هذا الشأن، بالإضافة إلى غيره من طلاب هذه المدرسة العليا الذين كانوا أول من فجر الثورة. ولم يتأخر الصحفيون عن المشاركة فى الحملة، وفى طليعتهم أصحاب الأعمدة فى الجريدة العتيدة : عزيز بك خانكى أول من كتب تحت عنوان «ما قل ودل»، ومحمد توفيق دياب صاحب عمود «اللمحات» .

والمعلوم أن فكرة إنشاء بنك وطنى ظلت تداعب خيال المصريين منذ أن دخلت بلادهم السوق العالمية على أيدى محمد على خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، مما بدا فى محاولات محدودة لكنها اتسعت بعد ذلك . .

أولى هذه المحاولات كانت تلك التى جرت على أيدى محمد على نفسه، وفى عام ١٨٤٢ على وجه التحديد، عندما تقرر إنشاء بنك تجارى «مثل بنوكة الممالك المتمدنة يكون له امتياز وسلطة تسعير العملة، وتسعير سائر أصناف الزراعة والتجارة الجارى الأخذ والعطاء فيها، وفتح الاعتمادات وقبول التحاويل والرجع الميرية . . ويكون مقر البنك الإسكندرية»، وهى المحاولة التى باءت بالفشل . . والسبب: أن باشا مصر المحروسة باتباعه سياسة الاحتكار التى قامت على وضع يده على كل أدوات الإنتاج، لم يوفر للبنك الذى سعى لإقامته البيئة الطبيعية التى يمكن أن ينمو فيها ويتحول إلى مصرف حقيقى، هذا من جانب. ومن جانب آخر فإن التحول الرأسمالى حدث فى مصر من أعلى وليس نتيجة لظهور الطبقة الرأسمالية التى فرضت نفسها على الواقع الاقتصادى والاجتماعى فى أوربا بدءا من القرن السادس عشر، والتى كانت الصيرفة Banking من أهم أدواتها.

غير أن هذا الفشل لم يمنع أمرين:

١ـ أن فكرة المصارف أخذت تتسلل بين المصريين المتصلين بأوربا على الأقل، الأمر الذى يدلل عليه ما كتبه الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى فى كتابه «تخليص الإبريز فى تلخيص باريز» والذى جاء فيه بالحرف الواحد: «أعظم التجارات وأشهرها فى باريز معاملات الصيارفة. والصيارفة قسمان: صيارفة المملكة أو الميرى وصيارفة باريس، ووظيفة صيارفة الدولة بالنسبة للتجارة أن يضع الناس ما يريدون وضعه ويأخذوا كل سنة ربحه المعين فى قانونهم، فلا يعد عندهم هذا الربح ربا إلا إذا زاد عما فى القانون . . ومثل ذلك صيارفة باريس، فإنهم يأخذون ويعطون المال بالمرابحة، وهم يعطون الربح أزيد مما تعطيه صيارفة المملكة، ولكن المال الموضوع عند هؤلاء آمن من الموضوع عند صيارفة المدينة».

٢ـ ما نتج عن التطورات الاقتصادية الكبيرة التى أعقبت وفاة محمد على ودخول

مصر السوق العالمية، خاصة خلال فترة ازدهار القطن التى واكبت الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ ـ ١٨٦٥) فى بدايات عصر إسماعيل، فقد ظهرت البورصة الخديوية وزاد التبادل الاقتصادى، وأقبل على البلاد ألوف من الأجانب، وزاد مع كل ذلك بالطبع تداول المال، مما خلق مناخا مناسبا لقيام البنوك التى لاحظنا خلال ما تبقى من القرن التاسع عشر أنها قد نشأت إما على شكل مصارف خاصة ـ باستريه، أوبنهايم، درفيو، لافيسون وشركاه ـ وإما على شكل فروع لبنوك أوربية كبنك الكريدى ليونيه والبنك العثمانى وغيرها.

أفضت كل تلك التطورات إلى تأسيس البنك الأهلى المصرى فى يونية عام ١٨٩٩، وهو رغم التسمية نشأ أساسا من الرأسمالية الأوربية، فأغلب أسهمه طرحت فى السوق البريطانية رغم إقبال الأعيان المصريين على شراء ما خصص منها لهم، غير أنه كان محدودا، ثم إن المبادرة بهذا الإنشاء جاءت من الماليين الأجانب فى مصر وعلى رأسهم آل سوارس الذين كانوا يملكون أحد البنوك الخاصة فى البلاد.

كان أهم ما أنجزه هذا البنك خلال السنوات الأولى من القرن العشرين إصدار أوراق البنكنوت، أو القراطيس المالية تبعا لتسمية العصر، وذلك بعد شهور قليلة من قيامه، وجاءت على ثلاث فئات: ورقة بمائة قرش نقشت عليها صورة جملين، وأخرى بخمسين قرشا نقشت عليها صورة أبى الهول والأهرام.

غير أن الأزمة الاقتصادية التى عرفتها مصر خلال عام ١٩٠٧ كشفت عن أن البنك الأهلى لم يكن مصريا إلا بالاسم، فعندما بدت إرهاصات الأزمة فى البورصة الخديوية، رصدت مكاتب الأهرام فى تقرير طويل يوم ٢٢ مايو حالة النزول السريع لأسعار الأسهم عن أثمانها الحقيقية، وعُلل ذلك بقلة المال فى أيدى الناس لأنه موجود فى البنوك التى تحبسه عن هؤلاء؛ «فالبنك الأهلى مثلا يستثمر نيفا ومليون جنيه فى لندره وكان باستطاعته أن يشغلها فى مصر ، وقس عليه البنوكة الأخرى».

وكشفت أزمة بنك «الكاسا دى سكونتو» خطورة احتكار المصارف الأجنبية للسوق المالية المصرية، فقد أغلق هذا البنك أبوابه لأن الجمهور، كما جرت العادة

وقت تلك الأزمات، قد أقبل على سحب أمواله المودعة فيه حتى دفع فى أيام قليلة ٣٣٠ ألف جنيه، وهو مبلغ كبير بمقاييس العصر على بنك صغير مثل الكاسا، ومع أن البنك الأهلى أمده بخمسين ألف جنيه، غير أنها لم تكف، فاضطر إلى الاستنجاد ببنك الأونيون فى النمسا باعتباره أحد كبار المساهمين فى البنك الصغير يطلب منه ١٥٠ ألف جنيه، غير أن المسئولين فى هذا البنك الأخير قد امتنعوا عن الاستجابة قبل فحص حسابات الكاسا، ثم إن البنوك الأخرى علقت موافقتها على تقديم المساعدة بموافقة الأونيون. . الأهمية فى قضية الكاسا لم تكن فى البنك ذاته، وإنما فى زيادة الجزع المالى الذى عبّرت عنه الأهرام فى مقالها الافتتاحى يوم السبت ٢٣ يونية وجاء فيه : «أقفل أمس بنك صغير من بنوكة البلاد فاكفهرت كل الوجوه . واهتزت أعصاب القطر. وما التقى اثنان حتى تساءلا عن هذا الخطب وهل تتلوه خطوب أخرى؟».

صحيح أنه قد تم تجاوز أزمة هذا البنك الصغير على نحو لم يعلن معه إفلاسه ولم تطرح أسهمه وأملاكه فى المزاد، «بل سلّفه بنك الأونيون ١٠٠ ألف جنيه وسلّفه بنوكة مصر ٢٠٠ ألف جنيه، على أن يتولى الذين سلّفوه الأموال تصفيته رويدا رويدا»، غير أن الأزمة أكدت مخاطر استمرار اعتماد الاقتصاد المصرى على المصارف الأجنبية، مما يمكن القول معه إن أزمة ١٩٠٧ صنعت البداية الحقيقية للدعوة لبنك وطنى مصرى اسما وفعلا.

* * *

افتتح محمد بدوى البيلى الحملة لقيام «البنك الوطنى المصرى» بمقال نشرته الأهرام على صفحتها الأولى يوم الأحد ٢٧ أبريل عام ١٩١٩ تحت عنوان «حالتنا الاقتصادية وضرورة إنشاء بنك وطنى»، وبعد أن تحدث عن الجو المواتى فى البلاد والمناسب «لقبول النصيحة»، رأى أنه لا سبيل إلى الرجوع إلى الوراء «إلا بتأسيس مصرف وطنى ليجمع تلك الأموال التى تبدد ذات اليمين وذات اليسار» ليدلف من ذلك إلى تذكير «حضرات الأغنياء وأصحاب الأموال والودائع المكنوزة أن البلاد أصبحت فى أشد الحاجة إليها . . ولا عذر لكم بعد أن رأيتم تلك الروح الطاهرة . . روح التضامن سرت فى عروقنا فوقفت الرجال والنساء جنبا إلى جنب للعمل

لخير البلاد . وبعد أن علم العام والخاص أن نهضة مصر هى نهضة مباركة، فباسم هذا الوطن ندعوكم يا قوم لتعضيدها»!

وكأنما تشجع البيلى بظهور مقاله الأول، مما دعاه إلى أن يلحقه بآخر بعد ثلاثة أيام أكد فيه على أن المصريين سيبقون «غرباء فى بلادهم بعيدين عن خيراتها . . فهذه واردات البلاد وصادراتها وتجارتها الخارجية والمصارف والبورصة وشركات التأمين والصناعات المهمة والملاحة قد أحاطتها أيدى إخواننا الأجانب من كل جانب».

أغرى ذلك طالبا حقوقيا آخر من المتحمسين للفكرة، محمود حلمى لهيطة، أن يدلى بدلوه فيما جاء فى مقال له فى أوائل مايو تحت عنوان «المصرف الوطنى المصرى»، وهو وإن ردد بعض أفكار زميله، غير أنه أضاف إليها ما اعتبره شروطا لازمة لظهور المشروع إلى الوجود، وكانت ثلاثا : المال والرجال والثقة، وقد أكد على توفر الشرطين الأولين، فالمصريون «أغنياء والحمد لله، فلهم فى البنوك الأجنبية مبالغ طائلة أودعوها على سبيل الأمانات لا يتقاضون عنها فوائد، بل تستثمرها هذه البنوك لحسابها وما تربحه منها تبعث به لمساهميها بأوربا»، هذا عن المال. أما عن الرجال، فمصر فى رأى لهيطة غنية بالرجال الماليين «الذين جمعوا ثرواتهم بتعبهم وكدهم، ففيها الاختصاصيون الأكفاء، وأصبح الآن من المصريين مديرون للبنوك وموظفون كبار فى البيوت المالية، وقد أثبتوا فى العمل كفاءتهم وذكاءهم وحسن إدارتهم»، وانتهى إلى الحديث عن شرط الثقة، وأنها من الطبيعى أن تكون متوفرة فى المصريين لأن أبناء الوطن أولى بها من الغرباء.

وقبل أن يتتصف مايو كان «الأعور» قد دخل ساحة المنادين «بالبنك الوطنى المصرى»، ففوق هذا التوقيع، وتحت عنوان «لبيك وطنى» كتب صاحبنا، ولا نعلم ما إذا كان أعورَ اسما أو فعلا، يطالب الأغنياء أن هلموا بالجود بأموالكم «فهذا وقت الجود بها ولا تضيعوا علينا فرصة العمل، فبجودكم هذا تفيدون وتستفيدون، وإن كنتم نسيتم الإنفاق حبا للوطن والإنسانية فلا تنسوا بربكم قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ ﴾»[التوبة : ٣٤ ـ ٣٥].

وبعد نحو شهرين من هذه البداية، تناثرت الشائعات بأن عددا من «الأفاضل الغيورين» بلغوا خمسين شخصا أخذوا فى تأسيس «البنك الوطنى المصرى»، وكعادة الشائعات فقد بالغ البعض فى رأس المال الذى تمكن هؤلاء من جمعه وذكروا أنه قد بلغ المليون جنيه، الأمر الذى دعا بعض المصادر إلى التأكيد على أن المبلغ أقل من ذلك بكثير وأنه لا يتجاوز ٢٥٠ ألفا، وأن المؤسسين رأوا أن «يكون لمشروعهم أساس متين قوى، وألا يخرجوا عن القاعدة الطبيعية القائلة إن كل شىء يبدأ صغيرا ويكبر»!

وقد أشعلت تلك الأخبار حماس المصريين مرة أخرى، فاستعادت الحملة للدعوة لقيام البنك زخمها، وشارك فيها هذه المرة أصحاب الأعمدة فى الصحف . .

وكعادته قدم الأستاذ توفيق دياب صاحب «اللمحات» صورة قلمية بديعة لمشاعره التى يمكن القول إنها قد عبّرت عن مشاعر جموع المصريين، فبعد أن بدأ الرجل عموده بسَوْق الخبر الذى شاع عن شروع عدد من الماليين المصريين فى إنشاء بنك مصر كتب يقول: «تلوت هذه البشرى ثم تلوتها ثم تلوتها، وبعد تلاوتها ثلاث مرات ظللت أتهم بصرى. ولو رأيتنى وعينى جاحظة نحو هذا الخبر يكاد إنسانها يلمس الحروف لمسا لضحكتَ من أمرى، ولعجبتَ كيف وصل ضعف إيمانى بحاسة البصر إلى هذا الحد!».

ثم يفسر الرجل أسباب ذلك الإيمان الضعيف بخوفه الشديد لأنه «كم من نهضات لرجالنا انتهت إلى رقدات. كم طرنا إلى السماء ـ أملا، ثم هوينا إلى الأرض ـ عملا. كم تمخضنا فلم نلد، وطلبنا موعود رجالنا القادرين فلم نجد، كم من مشروع احتفلنا بميلاده يوما وبدفنه فى غده، لذلك حق لى أن أخاف»!

أما عزيز بك خانكى صاحب «ما قل ودل» فكان أقل عاطفية، إذ لم يجد أن ثمة ما يمنع من خروج المشروع إلى حيز التنفيذ . . فرأس المال موجود، وقد أحصى الرجل نحو ١٤ مليون جنيه مودعة فى البنوك، أغلبها بدون فوائد، ثم تبع ذلك بأموال شبه معطلة لجهات عديدة: الأوقاف الأهلية، القصر والمحجور عليهم والغائبون، النقابات، الجمعيات الخيرية، المؤتمر المصرى والهلال الأحمر والجامعة

والمدارس الحرة، الشركات الأهلية والمحلات التجارية الوطنية، ثم مجالس المديريات والبلديات.

وخصص خانكى بك قسما من هذا العمود لأموال أغنياء مصر، قدم من خلاله صورة لكبار ملاك الأراضى الزراعية، أو أصحاب الدوائر الكبرى . . من الأمراء: «عمر طوسون وأحمد سيف الدين ويوسف كمال ونعمت مختار والوالدة وأمثالهم وهم كثر»، ومن كبار الأغنياء الذين قدم منهم أسماء أكبر خمس وعشرين أسرة: «الشواربى والبدراوى والمنشاوى وشعراوى وعمر سلطان وأحمد مظلوم وإبراهيم مراد وعلى فهمى المهندس ومصطفى عمرو وويصا بقطر وخياط وكامل جلال وخليل إبراهيم ومحمود سليمان ومحمود خليل وحسين واصف وعلى الجزار وأبو حسين وأبو جازيه وحسن زايد ولطف الله وشديد وسرسق والسكاكينى وميرزا وأمثالهم». وخرج صاحب العمود من ذلك إلى أنه لو جمعت هذه الأموال لتكوَّن منها رأس مال أهلى ضخم يمكن الاعتماد عليه لإنشاء المصرف الوطنى.

ولم يغب عن هذه الموجة الجديد من الترحيب والتشجيع آخرون ممن شاركوا فى الموجة الأولى، وفى طليعتهم طالب الحقوق محمد بدوى البيلى، فضلا عن دخول بعض الأقلام الناصحة والمتوجسة!

البيلى كعادته كان أكثر من قَرَنَ بين قيام المصرف المصرى واستكمال أسباب التحرر الوطنى، فبعد أن تحدث عن البنوك الأجنبية، ذكّر القراء بأنها «تشتغل بأموال المصريين، وتقرض المصريين، وتبتز أموال المصريين، وما هى إلا فروع لشركات مالية كبيرة مراكزها بعيدة عنها تتأثر بما يكون فى بلادها من خير وشر غير ناظرة لمصلحة قطرنا».

آخر اسمه سليمان حسيب الوردانى ارتدى ثوب الناصح وطالب الأغنياء أن يسحبوا أموالهم من المصارف الأجنبية ويودعوها فى المصرف الوطنى، وألاّ يدعوا فى بيوتهم من النقود زيادة عن حاجتهم الوقتية، «أما الباقى فيرسل إلى المصرف الوطنى».

أخير عبّر عن توجسه بعد أن تعطل التصديق على المشروع من مجلس الوزراء، وتحدث عما يذيعه «رسل السوء ومروجو الأباطيل وأصحاب المطامع

الشعبية من إشاعات لاستنزاف ثروة الأمة»، وخلص إلى التساؤل عما يريد مجلس الوزراء من هذه التصرفات الغريبة، خاصة وأنه إذا قعد مصرى عن العمل «قالوا له إنك مهمل متأخر لا تستحق الاستقلال التام، فماذا أعددت وأموال الأجانب تحيط بك من جانب، ومصرك خالية من كافة المشروعات الاقتصادية والوطنية من جانب آخر؟».

غير أنه قبل أن يمضى أسبوع على مقال هذا المتوجس، وفى يوم الاثنين ٥ أبريل وتحت عنوان «بشرى بتأسيس بنك مصر»، نشرت الصحف خطابا جاءها من محمد طلعت حرب يبلغها فيه أنه سوف يصدر فى ذات اليوم «المرسوم السلطانى بتأسيس البنك» برأس مال أولى قدره ثمانون ألفا من الجنيهات، وأن المساهمين سوف يدعون فى القريب العاجل على هيئة جمعية عمومية لتقرير زيادة رأس المال، وأنهى خطابه مطالبا الأهرام بأن «تزف هذه البشرى لمواطنينا ليطمئنوا على مشروعهم»، وعلقت الأهرام على ذلك بالقول: «قد انتقلنا الآن إلى طور العمل، فليقم الفعل مقام القول، وشد أزر العاملين بدل حثهم وتحريضهم واستنهاض همتهم»!

* * *

فى يوم ٦ أبريل عام ١٩٢٠ نشر نص المرسوم السلطانى مذيلا بتوقيع فؤاد، وعلى صفحة داخلية من ذات العدد. وكدليل على الاهتمام البالغ الذى أولته الصحف للمشروع، نشرت أسماء المؤسسين الخمسين كاملة، وكان أكبر المساهمين من هؤلاء عبد العظيم بك المصرى الذى اكتتب بألف سهم، بعده على بك إسماعيل وكان نصيبه ٦٠٠ سهم، تلاهما كل من طلعت حرب وأحمد مدحت يكن اللذين اكتتب كلٌّ منهما بخمسمائة سهم.

استعرضت الجريدة أيضا أهم ما جاء فى قانون الشركة الذى تألف من ٤٣ مادة كان من بينها إسناد الإدارة لمجلس مشكل من تسعة أعضاء على الأقل وخمسة عشر عضوا على الأكثر، والذى يختار كل عام رئيسا ونائب رئيس، على ألا يقل نصيب عضو المجلس عن ٢٥٠ سهما.

وردا على خطاب لأحد القراء يبدى فيه عدم رضائه عن رأس المال المحدود الذى بدأ به بنك مصر، طمأنت الصحف القارئ أن الأمة لم تُدْعَ للاكتتاب بعد، «والمبلغ

الذى جمع إنما هو للتأسيس فقط، فقريبا يبدأ البنك عمله ويزيد رأس ماله على مقدار ازدياد الأعمال».

وفى يوم ١٠ مايو عام ١٩٢٠ نُشر نص الخطبة المطولة التى ألقاها طلعت حرب فى دار الأوبرا بمناسبة بدء أعمال بنك مصر، وقد حرص الرجل أن يرد على «الأراجيف» التى أحاطت بقيام المؤسسة المالية الوطنية: أن ما حرص عليه المؤسسون بأن يكون رأسمالها مصريا يثبت «التعصب والتأخر فى المدنية»، وأنه ليس فى مصر من يصلح لأعمال البنوك، وأخيرا أنه «مع كل الطبل والزمر اللذين أحاطا بالمشروع لم يمكن أن يجمع من الأمة سوى ٨٠٠٠٠ جنيه».

رد الرجل على أول الأراجيف بأن ما اتبعه بنك مصر بقصر الاكتتاب على المصريين ليس بدعة فى عالم البنوك؛ «فهذا بنك سويسرا الأهلى، وهو آخر بنك أهلى أنشئ فى أوربا، يشترط فيه، إن يكون المساهم سويسريا، وها هى أسوج (السويد) تشترط مثل ذلك. نعم، إن فرنسا تجيز للأجنبى أن يملك أسهم بنك فرنسا، ولكنها اشترطت من جهة أخرى أن الأسهم اسمية، وأن لا يحضر الجمعية العمومية التى بيدها الحل والعقد إلا ٢٠٠ من كبار المساهمين الفرنساويين، واشترطت مثل هذا الشرط النمسا فى بنكها الأهلى، وبالجملة فالبلد الذى أباح للأجانب امتلاك أسهم من سهوم بنكه الأهلى فقد قرن ذلك بقيود أخرى تجعل لسياسة البلد الاقتصادية اليد العليا فى تسيير دفة أعمال البنك».

أما عن القول بأنه ليس فى مصر من يصلح لأعمال البنوك، فلم يكتف طلعت بك حرب باستنكار مثل تلك الأقوال، بل إنه ذهب إلى حد إبداء استعداد المسئولين عن بنك مصر للاستفادة بخبرة ومعلومات أى أجنبى كمستشار فنى أو كموظف «لا كحاكم ولا مسيطر يحوّل مجرى سياسة البنك إلى غير ما أراده أصحاب الأموال وتقتضيه مصلحة البلاد».

أما بالنسبة لآخر الأراجيف المتصلة بقلة الاكتتاب فى المشروع فلم ينكر عدم استعداد الأمة بعد للأعمال الاقتصادية، وإن لم يُلْق بالتبعة على المصريين لأنهم لم يعوّدهم أحد على ذلك، وأنهى خطابه بالتنبيه إلى الطبيعة الاقتصادية للمؤسسة

الجديدة، وأنه «ليس جمعية خيرية ولا ملجأ للعاطلين، ولكنه محل تجارة يعمل عملا تجاريا على مبادئ وأصول قويمة»!

لم يمض وقت طويل بعد ذلك الخطاب إلا وكانت الجمعية العمومية غير الاعتيادية قد انعقدت وقررت زيادة رأس المال من «مليون وتسعمائة وعشرين ألف جنيه لإبلاغه إلى مليونى جنيه بإصدار أسهم جديدة»، واستأجرت محل بنك دى روما القديم بشارع الشيخ أبو السباع.

و قرب أواخر يوليو عام ١٩٢٠ كان قد تم إجراء الترميمات اللازمة فى المبنى المستأجر وتأثيثه وطبع المطبوعات واختيار وتعيين الموظفين والعمال اللازمين، وتم افتتاح «بنك مصر» فى شارع أبو السباع، غير أنه كان فى السوق المصرفى المصرى سباع أخرى أشد ضراوة، وكان على السبع الوطنى أن يصارع الآخرين. . مما يشكل فصلا دراميا، ليس فحسب فى التاريخ الاقتصادى، بل فى تاريخ مصر الوطنى كله!

بيد أنه يبقى بعد ذلك كله المبادرة التى قام بها فؤاد، قبل أن يصبح ملكا، بإصدار مرسوم تأسيس البنك، ومن المدهش أننا لم نجد تعليقا على هذا العمل سواء من جانب السلطان أو من جانب المؤسسين، كما لم نجد تعليقا فى الوثائق البريطانية، مع العلم أن مصر كانت حتى ذلك الوقت خاضعة للحماية البريطانية.

ويبدو أن دار المندوب السامى لم تفكر فى التدخل فى هذه القضية، ومنع السلطان فؤاد من إصدار مرسومه لسببين؛ أولهما: حالة الغليان العام التى كانت تفور بها مصر فى ظروف الثورة الشعبية التى كانت تعيشها، والثانى: ما توقعوه من أن عمر هذه المؤسسة الجديدة لن يكون طويلا، سواء بسبب ضآلة رأس المال الذى أمكن جمعه، أو بسبب قلة خبرة المصريين فى أعمال الصيرفة، وهو الاعتقاد الذى لم يشاركهم فيه السلطان، وقد أثبت بذلك أنه أبعد نظرا!

٢) آخر المدن الملوكية

إطلاق أسماء الملوك أو الحكام على بعض المعالم ظاهرة عرفتها مصر بامتداد تاريخها، وإن كان يعنينا منها هنا ما اتصل بالعصر الحديث . . فلدينا عدد غير قليل

من الأحياء، الشوارع والميادين فى القاهرة والإسكندرية وبعض المدن المصرية الأخرى التى حملت أسماء محمد على وإبراهيم وإسماعيل وتوفيق وعباس وفؤاد، ولدينا أيضا عدد غير قليل من المؤسسات التى احتفظت بأسماء هؤلاء، حتى أنه جاء وقت من الأوقات قبيل سقوط الملكية عام ١٩٥٣ كانت جميع الجامعات المصرية ذات أسماء لهؤلاء الحكام؛ فؤاد الأول (القاهرة)، فاروق الأول (الإسكندرية)، إبراهيم باشا الكبير (عين شمس)، محمد على (أسيوط)!

ورغم أننا لسنا من أنصار تغيير المسميات التاريخية بحكم تعبيرها عن العصر الذى ولدت فيه، مما لا يجب التنكر له، إلا أننا نلاحظ أن أغلبها قد تم التخلص منه، وأقصى ما بقى هو الاسم القديم بحروف صغيرة لا تكاد تقرأ وإلى جواره كلمة (سابقا)!

حدث ذلك للشوارع والميادين والمؤسسات، بل إنه طال إحدى المحافظات، إذ يعلم المهتمون بالظاهرة أنه بعد أن أصبح للقسم الشمالى من مديرية الغربية كيان إدارى متمايز خلال الأربعينات، سُمى مديرية الفؤادية نسبة إلى الملك فؤاد، غير أنه بانتهاء العصر الملكى تقرر تغيير الاسم وأصبح لأكبر مدن المديرية، فأسميت بكفر الشيخ!

أما ما لم تتمكن يد التغيير من أن تناله فكانت تلك المدن الملوكية التى انتشرت على طول المجرى الملاحى لقناة السويس، فقد دخلت تلك المسميات على الخرائط العالمية التى كان يستحيل على أى نظام حاكم فى مصر تغييرها بقرار من محافظ أو حتى بقرار جمهورى!

وقد قدمت تلك المسميات صورة متكاملة لأغلب خديويى وملوك مصر خلال الفترة التى عاشتها القناة منذ بدأت عملية شقها عام ١٨٥٩، فتَسَمّى الموقع الذى بدأت فيه تلك العملية باسم باشا مصر سعيد، فظهرت «بورسعيد»، أما المدينة التالية التى ظهرت إلى الوجود بعد أن تم حفر مجرى القناة إلى بحيرة التمساح، فقد حملت فى البداية اسم هذه البحيرة، ولكن ما إن اعتلى إسماعيل العرش حتى سارع دلسبس بتغيير اسم المدينة باسم الحاكم الجديد، فأصبحت الإسماعيلية، والتى وضع حجر الأساس فيها فى ٢٧ أبريل عام ١٨٦٣ .

وكان التصور العام فى البداية أن القناة (الطول ١٦٣ كيلو مترا) قد اكتفت بالمدن الثلاث . . واحدة (بورسعيد) على مدخلها الشمالى، والأخرى (السويس) على مدخلها الجنوبى، والأخيرة (الإسماعيلية) فى الوسط، غير أنه كان لأسماء الملوك بقية!

فقد كان مجمل هذه المدن يقع على الجانب الإفريقى من القناة، ثم إنها كانت بحكم مواقعها، خاصة بورسعيد، المحصورة بين مجرى القناة وبحيرة المنزلة، فى حاجة إلى التوسع بعد أن مرت السنوات وزاد حجم الملاحة زيادة هائلة، ومن ثم جاء التطلع عبر المجرى إلى الشاطئ الشرقى، أو البر الأسيوى كما كان يُسمى.

وكان يمكن أن تتم ترجمة هذا التطلع إلى أحياء جديدة، فيصبح لدينا بورسعيد شرق وبورسعيد غرب، أو السويس شرق والسويس غرب، كما هو الحال بالنسبة للقنطرة، غير أن اختلاف الظروف بعد وجود شركة القناة فى المنطقة، هذا من جانب، والرغبة الملوكية من جانب آخر، قد أديا فى النهاية إلى ظهور «بورتوفيق»، نسبة إلى الخديوى الذى كان يحكم البلاد وقتئذ (١٨٧٩ ـ ١٨٩٢) وإلى نشأة بورفؤاد على نفس الساحل قبالة بورسعيد نسبة إلى الملك الذى كان يجلس على عرش البلاد إبان تلك الفترة (١٩١٧ ـ ١٩٣٦)، وهى النشأة التى تتبعتها الأهرام فى أواخر عام ١٩٢٦ ، وقدمت من خلالها صورة غير معروفة عن كيفية ظهور آخر المدن الملوكية فيما قبل عام ١٩٥٢ .

* * *

وبمناسبة ما تقرر من قيام «حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد» برحلة بحرية فى البحر الأحمر تبدأ يوم الثلاثاء ٢١ ديسمبر عام ١٩٢٦ من بورفؤاد حيث يضع حجر الأساس للمبنى البلدى بالمدينة، عقدت الصحف عددا من الدراسات الضافية قدم فيها واضعوها تفصيلات تستحق المتابعة . .

الدراسة الأولى كانت «خلاصة وافية عن المدينة الجديدة ونشأتها ومختلف الأمور المتعلقة بها»، وضعها «أشيل صيقلى بك رئيس الإدارة الأوربية بمجلس الوزراء، ننشرها له شاكرين لحضرته مجهوده فى تسهيل مهمة الصحف»!

البداية لفكرة المدينة الجديدة كانت عام ١٩٠٧ حين قررت شركة قناة السويس

إقامة أبنية على ضفة القناة الشرقية بعد أن ضاقت دائرتها فى بورسعيد عن استيعاب ورشها ومخازنها، غير أن المشروع قد توقف خلال فترة الحرب (١٩١٤ ـ ١٩١٨) نتيجة للحملات التركية التى وصلت إلى شرق القناة، إلا أنه استكمل فى أعقابها.

وجاءت الخطوة الثانية عندما تم التفكير فى بناء مدينة سكنية للعمال، الأمر الذى كان يقتضى اتفاقا مع الحكومة المصرية، والحجة كانت جاهزة: التخفيف عن بورسعيد، ومن ثم جاء الاقتراح الأول الذى قدمته الشركة للحكومة، بأنها إن حصلت على الموافقة المطلوبة فسوف تجتهد فى إقامة منازل تتوفر فيها الشروط الصحية وشروط التنظيم والتحسين، «فتتمتع بكل المزايا التى بلغها العلم والارتقاء حتى الآن»!

وفُتح فى هذه المناسبة ملف الأراضى التى تحصل عليها الشركة من الحكومة، الأمر الذى كان قد تم تنظيمه من خلال اتفاق عُقد قبل ثمانين عاما (١٨٦٦) حين طالبت الشركة أثناء قيامها بعمليات الحفر إلحاق مستودعات ومخازن لورش ومساكن العمال بأراض يمكن زرعها بصفة حدائق للمساكن التى تم إقامتها للعمال والموظفين، وأراض كافية للمزروعات والأعمال المخصصة لحماية القناة من تراكم الرمال، وحصلت بالفعل على موافقة الخديوى إسماعيل، غير أنها كانت موافقة مشروطة..

فقد خشيت الحكومة المصرية من أن تنتفع الشركة ببيع هذه الأراضى أو المضاربة بها بقصد الربح، أو ما أصبح يُسمى الآن «بالتسقيع»، فنصت صراحة فى البند الرابع على أنه «لا يجوز للشركة أن تطالب بمساحات من الأراضى بقصد المضاربة أو الحصول على أرض لزرعها أو لبيعها عند تكاثر عدد السكان»، وحددت لهذا مناطق على طول القناة برسومات وخرائط.

وكالعادة فيما حدث أكثر من مرة مع شركة قناة السويس، نجح مسئولوها، وبمساعدة حكومة باريس، فى تعديل الاتفاق فى أبريل عام ١٨٦٩ قبيل افتتاح القناة بشهور قليلة (١٦ نوفمبر)، ففى محاضرة ألقاها محمد عرفان بك مدير قسم البلديات والمجالس المحلية فى المجمع العلمى، تحدث الرجل عن تمكن الشركة من عقد اتفاق جديد قرر بنده الأول على أنه «يجوز للشركة بيع الأراضى المخصصة لها

على طول القنال والصالحة لإنشاء المدن والمحطات والمبانى الخصوصية»، وعلق على ذلك بالقول إنه كان المفترض أن يكون الربح الناتج من هذا البيع عائدا على الحكومة المصرية وحدها دون شريك، ولكن من الغريب ـ والكلام لا زال لعرفان بك ـ ما نص عليه البند الثانى من الاتفاق على أن ما يتكون من ثمن هذه الأراضى التى يثبت أن الشركة ليست فى حاجة إليها «يُعتبر مالا مشتركا يُقسم صافى المتحصل منه مناصفة بين الحكومة والشركة»!

وقد اتبع فى هذه العملية نظام خاص يقوم على أنه كلما أرادت الشركة الانتفاع عن طريق البيع ببعض الأراضى التى تكون قد ارتفعت أسعارها أو التى تريد أن تستثمرها بهذه الطريقة، فإنها تتنازل عنها «لمصلحة الأملاك المشتركة» باتفاقات خاصة لكل منها، فتصبح بمجرد هذا التنازل قابلة للتجزئة والبيع للأفراد، غير أن ذلك لم ينطبق على مساكن العمال والموظفين، فقد تمكنت الشركة من أن تنتزع من الحكومة المصرية عام ١٩٢٠ اعترافا بأن تلك المساكن تبقى ملكا خاصا لها من حقها أن تزيلها بعد نهاية أجل الامتياز عام ١٩٦٨(!)، وهو ما لم تتمكن منه بعد تأميم القناة قبل الأجل الموعود باثنتى عشر عاما فحسب!

ووفقا لهذه الاتفاقية، قدمت الشركة للحكومة عام ١٩٢٠ اقتراحا مفاده أن تسلم إلى إدارة الأملاك المشتركة مساحة مليون ومائتى ألف متر مربع قبالة بورسعيد، تخصص منها ٧٥٠ ألف متر لمبانى الحكومة والطرق والحدائق، والبقية والبالغ مساحتها ٤٥٠ ألف متر مربع تباع للأفراد بثمن معقول، «والمال الذى ينتج عن هذا البيع يستعمل فى إنشاء المبانى والأماكن العمومية التى تتولى المجالس البلدية الإنفاق عليها عادة»، على أن تقدم الشركة بدون فائدة المبالغ الأولى اللازمة للبناء والتجهيز وتستردها من المال الذى ينتج عن بيع الأراضى، أما ما يبقى بعد ذلك فيقسم بين الحكومة والشركة مناصفة.

وبنظرة ملؤها الشك ترسخت عند المصريين بسبب التجربة التاريخية المريرة مع شركة قناة السويس، وبإيعاز من الملك فؤاد، تلكأت حكومة القاهرة فى الرد على اقتراح الشركة، الأمر الذى دفع الأخيرة إلى أن تكرر طلبها عام ١٩٢٢ ثم فى العام التالى، مما دفع مجلس الوزراء أخيرا إلى تشكيل لجنة لدراسته استغرقت عاما

كاملا، إذ قدمت تقريرها أواخر عام ١٩٢٤، وتضمن ثلاث نقاط كانت جميعها فى صالح فكرة السير قدما فى المشروع:

١ - التنويه بما أنجزته الشركة من أعمال إنشائية فى الصحراء تجاه بورسعيد، حيث أقامت مركزا للسكن «يعد أنموذجا للبناء هناك وعدد سكانه نحو ثمانمائة ساكن كلهم من مستخدمى الشركة وعمالها، وقد كان تقسيم الأراضى بعناية عظيمة تدل على مراعاة أحسن الشروط والأحوال الصحية، فالشوارع واسعة يتخللها الهواء جيدا، والمنازل حسنة البناء.. يضاف إلى ذلك غرس الأشجار بكثرة حتى الآن».

وهو ما أكده مراسل الأهرام فى بورسعيد الذى ذكر أن عرض الشوارع فى ثلاثة من المدينة الجديدة خمسون مترا، وأغلبها لا يقل عن عشرين، فضلا عن كثرة الميادين العمومية والمتنزهات حتى أنه بلغت مساحة الأولى ٣١ فى المائة والثانية ٧ فى المائة من مجموع مساحة المدينة، «وهذه النسبة لا يوجد مثلها فى أى مدينة من مدن القطر حتى الحديثة منها كالإسماعيلية وهليوبوليس»، وكان الملك سعيدا بتلك الأخبار، خاصة بعد أن علم بأنه سوف يطلق اسمه على المدينة الجديدة!

٢ - رأت اللجنة أن مقتضيات المصلحة العامة تدعو للاستفادة مما أقامته الشركة لعمالها، وطلبت سرعة اتخاذ التدابير للاتفاق معها لتمكين الأفراد من الحصول على أراض مهيأة للبيع فى المدينة الجديدة.

٣ - بددت اللجنة المخاوف التى ساورت المسئولين فى القاهرة من أن تسبب المدينة الجديدة ضررا لبورسعيد، إذ كان رأيها أنه «سيكون دائما من السهل على أكثر السكان أن يقطنوا ضفة القناة الإفريقية، فبورسعيد ستبقى مركز الحركة التجارية ومركز مصالح الحكومة ونقطة نهاية السكة الحديدية، ولا وجه للمقارنة بين المدينة القديمة والمدينة الجديدة، فتقدُّم المدينة الجديدة لا يكون إلا بطيئا، «وإذا جرت منافسة من حيث أثمان أراضى البناء بين المدينتين فإن ذلك يكون من مصلحة المجموع»!

فسرت اللجنة ذلك بما أثبتته الإحصائيات الأخيرة عن مدينة بورسعيد من أنها تتزايد بمعدل ثلاثة آلاف نفس سنويا، وأن المساحات التى ستعرض للبيع على

الشاطئ الأسيوى ستمنع ارتفاع الأسعار والمبانى فى الشاطئ الغربى، وهو الارتفاع الذى يستفيد منه عدد قليل من أصحاب الأملاك «الذين يستغلون السكان بلا رحمة ولا شفقة مما هو حاصل الآن فى بعض المدن».

أكثر من ذلك، فقد جرى الحديث حول مشروع أن تكون المدينة الجديدة مبدأ سكة حديد فلسطين بدلا من القنطرة، «وسيكون فى هذه الحالة لبورفؤاد من المستقبل العظيم ما لا يمكن تقديره، خاصة وأن استعدادها للتوسع والنمو فى الأراضى الفضاء التى تحدها جنوبا لا حصر له، بينما بورسعيد تحدها بحيرة المنزلة والبحر الأبيض والقنال من جهاتها الأربع ولا أمل لها فى الاتساع»!

وعلى ضوء تقرير اللجنة وقع الطرفان الاتفاق فى ١١ أكتوبر عام ١٩٢٥، و الذى نشرته الأهرام فى عددها الصادر يوم ٢١ ديسمبر عام ١٩٢٦ بمناسبة افتتاح المدينة، وقد تضمن ١٢ مادة، كان أهم ما فيها طريقة إدارة المدينة الجديدة التى تقرر أن يتولاها مجلس إدارة من مهامه «ردم الأراضى وإنشاء المجارى وتوفير الإنارة العامة وإقامة الطرق وزرع الأشجار . . كما يُكلف بتنظيف الطرق وتعهدها ورشها وتعهد المجارى والمزروعات وكل الوسائل لمقاومة الحريق» !

جاء فيها أيضا أن تتحمل الشركة مصاريف التأسيس التى قُدرت يومئذ بمبلغ ١٢٥ ألف جنيه، وكانت تعادل وقتذاك ثلاثة ملايين و٣٣٣ ألف فرنك تقريبا، أى أن الجنيه كان يساوى أكثر من ١٢٥ فرنكا فرنسيا فى ذلك الزمان!

وخصص الاتفاق خمس مواد لبيع الأراضى، كان أهمها ما اتصل بتحميل المشترين ومستأجرى الأراضى القيام بأعمال الصحة والصيانة، ومادتين أخريين لالتزاماتها، تعهدت فى إحداهما أن «تقدم مياه الشرب لسكان المدينة الجديدة بنفس الشروط التى يتناولها بها سكان بورسعيد»، وتعهدت فى الأخرى على أن «تسهل اتخاذ الوسيلة اللازمة لضمان المرور من ضفة القناة إلى الضفة الأخرى بين مدينة بورسعيد والمدينة الجديدة» .

وبقى بعد ذلك وضع حجر أساس المدينة الجديدة التى تسمت باسم الملك فؤاد، الأمر الذى حدث فى احتفال كبير . .

* * *

نشرت الصحف وصفا بديعا للاحتفال يوم الأربعاء ٢٢ ديسمبر عام ١٩٢٦، وكان جلالة الملك بطله، وهو الاحتفال الذى احتلت المدينة الجديدة أغلب صفحاته حتى أنه يمكن تسميته بيوم بور فؤاد!

قبل الافتتاح بيوم تنقَّل مراسلو الجرائد بين بور فؤاد وبور سعيد لمتابعة استعدادات الاحتفال وسجلوا عددا من الملاحظات . . منها أن الشركة قد أنفقت مبالغ ضخمة مما «كان متجليا فى كل مكان من الأماكن التى مررنا بها . . وهى لم تألِ جهدا فى جعل احتفالها بحيث يبهر المدعوين ويكون فريدا فى بابه، فلم نشهد فى هذا العهد مثالا للأبهة والبذخ اللذين شاهدناهما فى هذا الاحتفال»، ومنها أنها خصصت قطارين لنقل المدعوين إلى بورسعيد، وصل أولهما الساعة التاسعة صباحا، وإن كان قد أخذ على المنظمين أنهم لم يوفروا المقاعد الكافية للمدعوين مما سبب بعض الفوضى نتيجة للتدافع والتسابق على المقاعد.

فى بور سعيد نصب الأهالى الثريات الكهربائية على واجهات منازلهم ومحال تجارتهم «وكذلك المساجد والكنائس والمدارس والمصالح الأميرية والمحافظة والأقسام والبنوك والشركات وغيرها، حتى أصبحت المدينة لابسة حلة قشيبة من جلال الزينة . . فالكل مبتهج برؤية طلعة مليكه المُفَدَّى»، وهو ما لم يتأخر كثيرا . .

ففى الساعة الثالثة مساء وصل يخت «المحروسة»، وهو نفس اليخت الذى كان يستقله والده إسماعيل عند افتتاح القناة قبل سبع وخمسين عاما (١٨٦٩)، تحيط به بوارج خفر السواحل، عبد المنعم وفاروق، ورسا أمام سراى شركة القنال «وقد نزلت موسيقات بورسعيد تتقدمها الموسيقى الوطنية والكشافات إلى عرض البحر أمام اليخت وصدحت بألحانها الشعبية والمدينة تموج بالآلاف المؤلفة من المتفرجين الذين توافدوا عليها من جميع الجهات».

وتقول الصحف إن عددا كبيرا من المدعوين وأبناء بورسعيد قضوا شطرا كبيرا من الليل يرقصون فى الكازينو وتجمعوا فى الصباح على فوجين لتقلهم سفن بخارية صغيرة إلى بورفؤاد، وقد أعجب المدعوون من أنهم انتقلوا فى دقائق معدودة من إفريقيا، القارة المظلمة كما يسمونها، إلى «القارة التى أخرجت فلسفات وعقائد وديانات حيث رست السفينة على مرسى صغير عند الشاطئ الأسيوى الرملى

الصحراوى، وكان هناك بعض مندوبى شركة قناة السويس لاستقبال القادمين وساروا فى مقدمتهم على الأقدام إلى مكان الاحتفال بين الزينات المختلفة يدخلون إليه من قوس نصر بديع يعلوه الشعار المصرى».

وروت الصحف واقعة طريفة فى هذه المناسبة، فقد حدث أن وصل المندوب السامى البريطانى إلى بورسعيد فى مظاهرة بحرية، إذ كان يستقل إحدى قطع الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط، الطرادة كونجورد التى رست إلى جوار المحروسة، ولما وصل إلى باب سرادق الاحتفال هلل بعض سكان بورسعيد من الأجانب، فتصور قائد الفرقة الموسيقية أنه الملك، فأعطى الإشارة بعزف النشيد الملكى، «فاضطر جميع الموجودين إلى الوقوف، ولما رأوا أن القادم هو اللورد لويد لا الملك بدت منهم حركات استغراب»!

تحول مندوبو الصحف بعد ذلك لوصف موقع الاحتفال، فذكروا أنه قد أقيم فى المكان الذى تقرر أن يكون محلا لبناء مجلس بلدى بور فؤاد، وقد رأى فى صدر السرادق الكبير عرشا مرتفعا مخصصا لجلوس الملك «ومقعدا مذهبا بالقطيفة الحمراء يحوطه ستار مثله يعلوه التاج الملكى، وإلى يمين العرش ثلاثة مقاعد مرتفعة أيضا لمن دُعى من الأمراء»، ولم ينس فى هذا الرصد أن يذكر أن جميع الحضور قد ارتدوا «الردنجوت» باستثناء اللورد لويد والأدميرال البريطانى قائد الطراد!

انتظر الجميع قدوم فؤاد الأول الذى كان قد نزل إلى بورسعيد واستقل المعدية داخل سيارته، ولما وصل إلى الشاطئ الأسيوى أطلقت المدافع إحدى وعشرين طلقة، «ثم طاف الموكب الملكى المدينة ليرى جلالته المنشآت والتخطيط والمتنزهات حتى وصل إلى السرادق . . ولما دخل وقف الحاضرون وصفقوا وهتفوا بحياته بالفرنسوية ثم بالعربية»!

وافتتحت الجلسة بإلقاء خطبتين؛ أولاهما من وكيل مجلس إدارة شركة القناة، والثانية من رئيس الوزراء عدلى باشا يكن التى بدأها بالعربية بالتذكير بفضل الأسرة المالكة الذى يتجلى على طول القناة لا سيما سعيد وإسماعيل، ثم أشار إلى تفضل فؤاد بمنح اسمه للمدينة الجديدة فضلا عن رضائه السامى بزيارته لها، ثم تحول بعد ذلك لاستكمال كلمته بالفرنسية بحكم أن أغلب الحضور كانوا من رجال الشركة.

وكان موضوعا قبالة العرش الحجر الأساسى فوق حجرين آخرين «وقد ثُغر من أحد نواحيه ثغرة مستطيلة متوازية الأضلاع لتوضع فيها الوثيقة المكتوبة باللغة العربية بالخط البديع الذى تُكتب به البراءات عادة، وبجانبها علبة حريرية فيها أربع قطع ذهبية من فئات خمسة جنيهات وجنيه ونصف جنيه وريال وماسورة نحاسية قوية داخلها أنبوبة زجاجية بسدادة خاصة والماسورة بسدادة نحاسية لولبية».

المكتوب على الوثيقة: «تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد بوضع هذا الحجر الأساسى فى بناء دار المجلس البلدى بمدينة بورفؤاد يوم الثلاثاء السادس والعشرين من شهر جماد الآخر سنة ١٣٤٥ هجرية، الموافق ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ميلادية، فى السنة العاشرة من تولى جلالته عرش مُلكه. وكان صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيسا للوزارة المصرية، وجناب المسيو جونار رئيسا لشركة قناة السويس البحرية»!

وشاهد الحضور على المائدة الموضوعة أمام جلالته كمية من الأسمنت فوقها مسطرين من فضة مقبضه من خشب الأبنوس عليه تاج ملكى من ذهب، ومطرقة على نفس النحو، وقد نُقش على كلٍّ منهما بالفرنسية «استخدم هذه المطرقة وهذا المسطرين صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول فى وضع الحجر الأول من دار مجلس بلدى مدينة بور فؤاد».

وكان آخر مراسم الحفل أن وضع الملك الوثيقة الرسمية فى الثغرة الموجودة فى الحجر الأساسى لتدفن مع قطع العملة الذهبية فى باطن الأرض، وكان مندوب جريدة الأهرام خفيف الظل عندما ذكر أنها ستبقى مطمورة فى باطن الأرض «إلى أن يقيض الله لها كارتر أو كارنارفون (أصحاب الفضل فى كشف مقبرة توت عنخ آمون) آخر فى القرن الستين أو السبعين بعد الميلاد لينقب عن آثار بور فؤاد»!

ولم تُعْنَ الصحف المصرية وحدها بقيام «آخر المدن الملوكية» فى أرض الكنانة، بل إن تلك العناية قد انتقلت إلى صحف أخرى عديدة فى الخارج، حتى أن جريدة التايمز اللندنية وضعت تقريرا طويلا عن الاحتفال امتدحت فيه المدينة الجديدة لما يتوفر لها «من العوامل الجذابة والابتعاد عن الضوضاء والأقذار التى تُرى دائما فى مراكز التموين بالفحم»، كما أعربت الجريدة الإنجليزية عن أملها فى أن تمضى مصلحة سكك حديد مصر قدما فى مشروعها بجعل بور فؤاد رأس السكة الحديدية الفلسطينية بدلا من القنطرة، خاصة وأنه يمكن وصل الخطين الحديديين، المصرى

والفلسطينى، بنظام من المعديات والزوارق لنقل المسافرين والبضائع بين البلدين، وهو الأمل الذى لم يتحقق أبدا؛ فقد بقيت بور فؤاد مجرد ضاحية جميلة للمدينة الأم بور سعيد، حتى لو كانت قد حملت اسما ملوكيا أسعد صاحبه كثيرا!

٣) مصر للطيران

تم فى ربيع عام ١٩٢٤ تأليف لجنة فى وزارة المواصلات للنظر فى موضوع «الطيران التجارى فى القطر المصرى» من أحد كبار موظفى الوزارة ومن أعضاء يمثلون مصلحة الجمارك، مما كان بمثابة بدء فترة الحمل لهذا النوع من الطيران، وهى الفترة التى استغرقت نحو ثمان سنوات.

تضمن المشروع الذى وضعته تلك اللجنة جملة من المقترحات الأولية: إنشاء مصلحة للطيران المدنى تابعة لوزارة المواصلات، مهمتها مراقبة الملاحة الجوية فى البلاد مراقبة إدارية، مراقبة المطارات التى تنشأ فى البلاد، وأخيرا مراقبة كل ما له علاقة بالطيران من الوجهة الفنية.

أشاع هذا المشروع موجة من التفاؤل، حتى أن الصحف كتبت تصفه «بالمشروع العظيم»، وطالبت بوضع نظام يتم التعامل بمقتضاه مع الطائرات «فى مجيئها إلى القطر المصرى وفى خروجها منه»، وأعربت عن أملها أن يتم تنفيذ ما جاء فى المشروع خلال خمس سنوات، وأنه بعد تلك المدة القصيرة سيصبح الحال غير الحال!

ينبئنا أحد المصادر بأن وزارة المواصلات شرعت فى أغسطس عام ١٩٢٥ (فى العهد الزيورى) وبتشجيع من الملك فؤاد فى إرسال أولى بعثاتها للطيران المدنى إلى الخارج، وقد تقرر أن تضم خمسة من خريجى القسم الميكانيكى فى مدرسة الهندسة، بالإضافة إلى أربعة تختارهم وزارة الحربية، وتستغرق دراسة هؤلاء ثلاث سنوات . . اثنتان منها لدراسة علم الطيران وسائر العلوم والفنون المرتبطة به، على أن يقضوا الأخيرة فى «اختبارات ومشاهدات عملية وفنية»، وفضلا عن ذلك فقد كان ضمن شروط البعثة عرض المتقدمين على وزارة الصحة لضمان أن أوضاعهم الصحية فى أحسن أحوالها!

تنبئنا الصحف أيضا فى أكتوبر من نفس السنة أن جماعة من رجال المال المصريين على رأسهم حسن أنيس باشا قد شرعوا فى تأسيس شركة «لترقية الطيران التجارى فى مصر»، وأنهم بصدد طرح أسهم هذه الشركة والبحث فى أحسن طراز صالح من الطائرات، واستقر الرأى على استخدام نوع كله من المعدن، والطائرة «ذات ثلاثة محركات تستطيع أن تحمل اثنى عشر مسافرا وطنين من البضائع»، وكان هذا المشروع بمثابة إشارة البدء لقيام شركة «مصر للطيران»، وإن بدت بوادره خلال العام السابق.

ففى خبر نشرته الأهرام يوم الاثنين ١٢ يناير عام ١٩٣١ (فى عهد صدقى) تحت عنوان «فى مطار ألماظة- وزير المواصلات وطلعت حرب بك يطيران فى طيارة صغيرة»، جاءت الإشارة أنه جرت فى اليوم السابق حفلة للطيران تمهيدا لمشروع إنشاء شركة له فى مصر «تحت إشراف ذلك المعهد الوطنى الكبير، وهو بنك مصر، وبهمة الرجل الكفء القدير طلعت حرب بك.. الذى وضع أسس النهضة الاقتصادية، بل وضع الاستقلال الحقيقى فى مصر، وامتد نشاطه الحميد وعمله المجيد إلى غير مصر من بلاد الشرق».

تأخذ الجريدة بعد ذلك فى وصف الحفل، من كبار الحاضرين: وزير المواصلات، وكيل وزارة الخارجية، مدير المشروعات ببنك مصر، الملحق التجارى بدار المندوب السامى بالقاهرة، ومدير قسم الطيران بوزارة المواصلات، وكان الملك موجودا من خلال أمينه الأول.

جاء كل هؤلاء وغيرهم لمشاهدة مدير مطار هستون بإنجلترا وهو يحلق بطائرته، وكانت من طراز «بوس موث» ذات الثلاثة مقاعد: «أحدها للطيار ومقعدان لراكبين ومقفلة اتقاء للبرد والهواء»! وبعد أن عرض الرجل طائرته وقام بجولة وعدة حركات دلت على مهارته، «ركب صاحب العزة طلعت حرب بك لأول مرة طيارة وحلق فوق مدينة هليوبوليس نحو عشر دقائق، ولما نزل كان معجبا بتجربته وذكر أنه لم يشعر بأى تعب، بل كأنه راكب فى سيارة مع عدم التقيد بحركة المرور وما فيها من مضايقة»!

وبدأ طلعت حرب ورجاله فى بنك مصر فى دراسة مشروع إنشاء شركة للطيران

التجارى وتقدموا به إلى وزارة المواصلات التى نشرت تفصيلاته فى تقريرها السنوى الصادر فى منتصف مارس من ذات السنة . .

بعد مقدمة عن تقدم المواصلات الجوية العالمية وما يؤهله موقع مصر الجغرافى الممتاز؛ «فهى الممر الطبيعى للخطوط العالمية الدولية التى تربط أوربا بالهند وأستراليا وإفريقيا الشرقية وإفريقيا الجنوبية» لأن تكون واسطة العقد فى خطوط المواصلات الجوية» ، تناول التقرير الجهود المبذولة خلال السنوات الأربع السابقة لتحويل الحلم إلى واقع . . فقد تم خلال أعوام ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩ إرسال بعثات ثلاث إلى إنجلترا للتخصص فى الطيران التجارى، «وقد أنشئ أول خط جوى لنقل البريد والبضائع بين القاهرة والبصرة فى يناير سنة ١٩٢٧ ، مُد إلى كراتشى فى الهند (باكستان) فى أبريل سنة ١٩٢٩ ، ومن المتوقع أن يمتد فى المستقبل القريب إلى ما وراء الهند مخترقا الهند الهولندية (إندونيسيا) ومنها إلى أستراليا» .

شهد نفس العام إنشاء خط جوى آخر بين الإسكندرية وأوربا «بطيارات مائية فوق البحر المتوسط» ، كما عرف العام التالى ترخيص وزارة المواصلات بإنشاء خط جوى ثالث بين القطر المصرى وجنوب إفريقيا ، افتتح قسمه الشمالى بين القاهرة وموانزا ، «وأصبحت مصر بذلك حلقة اتصال جوى بين أوربا والهند وإفريقيا» .

تناول تقرير وزارة المواصلات بعد ذلك البرنامج الذى أعدته الحكومة لترويج الطيران المدنى فى القطر المصرى بإنشاء ميناءين جويين تجاريين فى كلٍّ من القاهرة والإسكندرية . . الأول فى ألماظة «ويبعد شرقا عن هليوبوليس بنحو كيلومترين ويدخل ضمن الأراضى المشمولة بامتياز شركة واحات عين شمس (مصر الجديدة)، وقد حصلت الحكومة على الموقع المشار إليه بطريق البدل، إذ تنازلت للشركة عن قطعة أرض مملوكة لها على طريق السويس مقابل الأرض التى حصلت عليها الحكومة من الشركة» .

ويضيف ذات التقرير أن الحكومة أنشأت الطرق اللازمة للميناء وقامت بتمهيدها لنزول الطائرات على وجه يبعث على الطمأنينة ، وأدخلت النور والكهرباء ، وأقامت سور حديد حول الميناء ، «وأنشأت حظيرة للطيارات الخفيفة مع

ملحقاتها» ، ثم إن قسم الطيران بوزارة المواصلات وضع التصميمات اللازمة لجعل الميناء صالحا للطيران التجارى ، وقد افتتح فعلا فى أول فبراير سنة ١٩٣١ .

أما ميناء الإسكندرية الجوى فقد وقع اختيار الحكومة على موقع بالقرب من الدخيلة التى تبعد عن المكس بنحو ثلاثة كيلومترات ونصف غربا ، وبعد أن تمت الأعمال التمهيدية لهذا الميناء «سيشرع فى إتمامه متى سمحت الظروف المالية بذلك . . ونأمل أن لا يطول التأخير حتى لا تخسر البلاد الفوائد التى تعود عليها من إعداد التسهيلات اللازمة للمواصلات الجوية» .

ووصل تقرير وزارة المواصلات إلى بيت القصيد عندما انتهى إلى القول إن بنك مصر قد تقدم لها بمشروع إنشاء شركة مصرية لمزاولة الطيران فى القطر المصرى والبلدان المجاورة له كفلسطين والسودان وغيرهما ، وذلك بالاشتراك مع جماعة من الأخصائيين الأجانب ، على أن تكون الأغلبية فى رأس المال ومجلس الإدارة للمصريين . . ويؤمل ألا يمضى هذا العام إلا وتكون الشركة المصرية قد بدأت فى مزاولة الطيران المدنى بمصر» ، وكان أملا فى مكانه !

* * *

يبدو أن ما جاء فى نهاية تقرير وزارة المواصلات عن «الطيران التجارى» أثار اهتمام المصريين ، الأمر الذى دفع الصحف إلى أن تنشر بعد أيام قليلة نص المشروع الذى قدمه «المالى الكبير محمد طلعت حرب بك لإنشاء شركة مساهمة لمزاولة أعمال الطيران فى القطر المصرى» ، وتضمن مقترحات محددة :

١ ـ الاشتراك مع شركة الطيران البريطانية Airwork Limited بتأليف شركة مصرية لمزاولة أعمال الطيران برأسمال قدره ١٢ ألف جنيه ، على أن يكون للمصريين ٦٠ فى المائة منه ، وللشركة البريطانية الباقى .

٢ ـ تقوم شركة مصر للطيران بكل أنواع الطيران المدنى ، وتنشئ فى أول الأمر مدارس لتعليم الطيران وإدارته وممارسة النقل الجوى ، «على أن تقوم فيما بعد بتنظيم خطوط نقل جوية ، وإنشاء محطات لخدمة وإصلاح الطائرات الخصوصية» .

٣ـ قدم البنك بعد ذلك باسم الشركة المزمعة مجموعة من المطالب: أن تستخدم الشركة المكاتب الجوية فى القطر المصرى نظير دفع رسوم مخفضة، مع تخويلها حق الانتفاع بالمنشئات الخاصة بالمواصلات اللاسلكية والأرصاد الجوية. أن تؤجر الأراضى اللازمة لإقامة الحظائر مع دفع إيجارة اسمية. أن تنشئ مدارس لتعليم الطيران المدنى فى مطارات الحكومة. أن تكون لها الأولوية عن سواها عند تساوى الكفاءة بنقل البريد الجوى فى القطر المصرى. الحصول على مبلغ من المال عن كل مصرى تؤهله الشركة ليكون طيارا. وأخيرا الإعفاء من الرسوم الجمركية.

بعد أقل من شهرين، وبعد عرض الأمر برمته على الملك، جاءت الأخبار أن الحكومة قد رحبت بالمشروع وأعربت عن نيتها بأنها ستمنح الشركة أقصى ما تستطيعه من التسهيلات والمساعدة، «وذلك رغبة فى تشجيع الطيران المدنى فى القطر المصرى»، وطلبت وزارة المواصلات من طلعت حرب بك انتداب شخص أو أكثر لحضور جلسات اللجنة التى شكلتها لدراسة التفاصيل الخاصة بالشركة، وفى نفس الوقت وصل إلى العاصمة المصرية نائب عن جماعة من الفنيين الأجانب للتفاوض مع بنك مصر فى هذا الموضوع.

وأدى تدافع الأخبار على هذا النحو إلى أن تنتقل عدوى الاهتمام «بمصر للطيران» إلى الدوائر الأجنبية، حتى أن أحدهم الذى وصفته الأهرام بأنه «ثقة أميركى» كتب مذكرا بموقع مصر الجغرافى الطبيعى الذى يؤهلها لأن تكون مركزا للطيران، أما الحالة الجوية وصعوبة الطيران فى أوربا مدة ستة أو ثمانية شهور من السنة، فإنه ينبغى أن تكون مصر (ملعبا) يقصدها الطيارون الخصوصيون من إنجلترا وأوربا».

المهم، بدأت اللجنة المشكّلة من وزارة المواصلات اجتماعاتها، ويبدو أن المصريين تابعوا أخبارها بشغف، وكانت شحيحة . .

من بين هذه الأخبار ما نشرته الأهرام فى عددها الصادر يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ تحت عنوان «شركة بنك مصر للطيران» بأن رأس مال الشركة المزمعة ١٢ ألف جنيه، وأنه سيكون لديها فى بداية الأمر خمس طائرات فقط، «وقد اختطت الشركة هذه

الخطة ثم تتدرج فى النمو حسب الحاجة، وهى بعينها الخطة التى سارت عليها الشركة الإنجليزية التى ستتعاون مع بنك مصر، فقد بدأت بإنشاء حظائر خشبية لإيواء الطيارات، ثم اتسع نطاق العمل بها حتى أصبح لديها أكثر من ٨٠٠ حظيرة مقامة على أحدث النظم الفنية».

وبعد أقل من أسبوع نشرت خبرا آخر تحت عنوان «شركة مصر للطيران» بشرت فيه المصريين بأنها ستبدأ العمل فى موسم الشتاء التالى، وأن همها الأول منصرف لإنشاء مدرسة فى مطار ألماظة لتعليم الشبان المصريين فن الطيران، ولما كان مقررا أن يُكلف الطالب بدفع خمسة جنيهات عن الساعة، ولما كانت مدة تدريبه ليحصل على الشهادة (أ) ١٢ ساعة، إذن فيتكلف تعليمه الطيران ستين جنيها. . طلبت الشركة أن تدفع منها الحكومة خمسين، أما الحصول على الشهادة (ب) فينالها بعد أن يطير مائة ساعة على الأقل، على أن تدفع له الحكومة من تكلفتها مائة جنيه.

ويضيف الخبر بأن الشركة انتوت شراء عدد من الطائرات، «ثم تعمد إذا دعت الحاجة إلى استئجار عدد آخر من الشركة الإنجليزية فى موسم الشتاء، لأن هذا الموسم ليس صالحا للطيران فى إنجلترا، وستستدعى الشركة مدربين للطيران من إنجلترا ليقوموا بتعليم هذا الفن، إذ لا يوجد فى مصر فى الوقت الحاضر العدد الذى يفى بهذه الحاجة».

وبعد أن انتهى وزير المالية من بحث مشروع الشركة ووافق على شروطه، رفعه إلى مجلس الوزراء الذى أقره بدوره، بعد الحصول على الضوء الأخضر من القصر، «غير أن المسئولين فى بنك مصر قد لاحظوا أن رقابة الحكومة تزيد على الحد المطلوب فى مقابل المنح والمساعدات التى تعد بإعطائها»، وبعد مزيد من المفاوضات بين الطرفين وصلا إلى حل وسط، وبدأت الخطوات التنفيذية التى سجلتها مجموعة أخرى من الأخبار. .

فهمنا من أحد هذه الأخبار أن الشركة قد وظفت مديرا إنجليزيا هو المستر شاند J. L. Shand الذى وصل إلى القاهرة فى أواخر سبتمبر عام ١٩٣١، وكان أول تصريحاته أن الشركة ستسير بخطوات متئدة نظرا لنشأتها فى ظروف الأزمة الاقتصادية، وأن نموها بعد ذلك سوف يتوقف على مدى الإقبال عليها، وأن

«الإدارة مستعدة لتنفيذ برنامجها بمجرد الحصول على ترخيص الحكومة. والطائرات التى ستستخدم فى هذا الغرض على أهبة الاستعداد فى لندن»!

وانتظر المصريون حتى منتصف يناير من العام التالى -١٩٣٢- إلى أن وصلتهم أنباء أخرى عن إتمام إبرام الاتفاق بين الحكومة والشركة، جاءت بعدها الأخبار أن الشركة أوصت على ست طائرات، ثلاث منها من طراز «جيث بوث»، والباقيات من طراز «بوث موث». ووفقا للاتفاق بين الحكومة والشركة ستقوم الأخيرة بتنظيم أوقات للنزهة الجوية فوق القاهرة وضواحيها نظير أجر معلوم، «أما إنشاء خطوط جوية فى داخل البلاد فليس فى نية الشركة أن تقوم بذلك إلا بعد ما تقتضيه هذه المشروعات من البحث الدقيق والدراسة العميقة».

وفى أول فبراير تشير وثيقة بريطانية إلى أن شركة مصر للطيران قد دخلت مرحلة التنفيذ بعد أن عقد مجلس إدارتها أول اجتماع له، وأن رأسمالها قد زاد إلى عشرين ألف جنيه بدلا من ١٢ ألف، مقسمة على خمسة آلاف سهم قيمة كلٍ منها أربعة جنيهات، ثلاثة آلاف منها للجانب المصرى، وألفان للجانب البريطانى ممثلا فى شركة «إير ورك».

تحدثت الوثيقة بعد ذلك عن تكوين مجلس الإدارة الأول لشركة مصر للطيران، وكان يضم عشرة أفراد: ستة من المصريين وأربعة من الإنجليز . .

اثنان من المصريين من رجال بنك مصر، منهم طلعت حرب نفسه، ومدحت يكن باشا رئيسا لمجلس الإدارة، أما نائب الرئيس فكان محمد طاهر باشا رئيس نادى الطيران المصرى، واثنان آخران رشحتهما الحكومة: محمد مظلوم باشا مدير مصلحة البريد سابقا، وصالح عنان باشا الوكيل السابق لوزارة الأشغال، هذا فضلا عن كمال علوى بك فى منصب المدير العام، وكانوا جميعا من المعروفين بولائهم للقصر.

أما الإنجليز الأربعة - فضلا عن المستر شاند - فكان هناك آلان مونتز Alan Muntz والمستر نورمان H.Norman، وواحد كانت المفاوضات تجرى بشأنه . . الرجل هو المستر مارتن R.C.Martin مدير عام شركة شل فى مصر، إذ كان مطلوبا موافقة الشركة الأم فى بريطانيا على تعيينه فى هذا المكان المهم، وكانت إير ورك تعول كثيرا على هذه الموافقة بحكم دراية الرجل بالشئون المصرية.

* * *

انهمكت كلٌ من الحكومة المصرية برئاسة صدقى باشا والشركة الجديدة بعدئذ فى السعى لتوفير الإمكانيات اللازمة ليتحول الحلم إلى حقيقة، والكلام المكتوب على الورق إلى واقع، مما كشفت عنه مجموعة من الأخبار . .

ومنها خبر عن «حضرة مصطفى رياض مرسى» عضو بعثة الطيران التى أرسلتها وزارة المواصلات إلى لندن، فهنأت الأهرام المصريين على إتمامه لمنهج التعليم وحصوله على أعلى الشهادات الفنية فى مدرسة الطيران من وزارة الطيران الإنجليزية، «وعلى شهادة طيار، وأتم التمرين اللازم للحصول على رخصة لقيادة الطيارات المعدة للركاب والبريد والبضائع، وأتم كذلك دراسة فن الطيران من جامعة لندن وحصل على دبلومها، ودرس منهجا خاصا بتصميم وصيانة الموانى الجوية فى وزارة الطيران البريطانية».

ومنها خبر آخر عن باكورة المتخرجين من مدرسة مصر للطيران، خص بالذكر اثنين منهم تلقيا دروسهما فيها «وقضيا مدة التمرين الكافى فى مزاولة الطيران عمليا»، ولا بد أن القارئ قد لاحظ أنهما من غير المصريين: أندرو بيطار وجورج اسكانيان، الأمر الذى دعا الصحف إلى التعليق على ذلك بالقول إن فى المدرسة عدد من الأشخاص الذين أتموا مرانهم يستطيعون أن يؤدوا الامتحان بنجاح، «ولكن صعوبة الشروط الصحية حالت بينهم وبين ذلك، ويعترض بعض المتصلين بالطيران على مبالغة الوزارة فى هذه الشروط، ويقولون إن الأمر فى إنجلترا لا يقتضى شيئا من هذا».

فى نفس الوقت شمرت مصلحة الطيران التابعة لوزارة المواصلات عن ساعديها لإنجاز الأعمال المطلوبة لسلامة إقلاع وهبوط طائرات الشركة الجديدة فى كلٍ من مطار الدخيلة بالإسكندرية ومطار ألماظة بالقاهرة . .

قال تقرير المصلحة عن المطار الأول إنه بدأ إعداده منذ شهر أكتوبر عام ١٩٣٢ بتجهيز منطقة كافية منه أوجدت بها أجهزة مؤقتة للإسعافات الأولية ولمكافحة الحريق لاستخدامها عند اللزوم، وأنه قد تم عمل الترتيبات اللازمة لإيصال المطار تليفونيا بمحطة رأس التين اللاسلكية حتى يتيسر تلقى وإرسال الإشارات الخاصة «بوصول ومغادرة الطائرات دون أى تأخير».

أما المطار الثانى، ألماظة، فقد أدخلت عليه جملة من التغييرات فى موقع الحظائر

والمبانى مراعاةً لاتجاه الرياح السائدة، والتى اشتملت على اقتراح بمد طريق هليوبوليس الرئيسى إلى الجهة الشمالية القريبة من المطار، «ومن نتائج التغييرات المقترحة إيجاد مدخل رئيسى للمطار عن طريق هليوبوليس رأسا أكثر ملاءمة من طريق ضاحية ألماظة الحالى».

عدَّد التقرير بعد ذلك بعض ما أسماه الأعمال المستعجلة: تركيب جهاز لاسلكى فى البناء المخصص للمكاتب، والذى تم إنشاؤه «حتى يتيسر تبادل المراسلات بين الطائرات المارة وبين المحطات الثابتة الأخرى». التجهيز بالأنوار الدالة على حدود المطار التى يؤمل تركيبها قبل نهاية عام ١٩٣٣ . إنشاء حظيرة ذات امتداد عرضى كبير «لسد الحاجة التى تزيد باضطراد إلى إيواء الطائرات فى هذا الميناء الهوائى».

وخلص هذا التقرير الطويل إلى القول إن المستهدف من كل تلك التجهيزات مساعدة شركة مصر للطيران لتشغيل خط جوى منتظم بين القاهرة والإسكندرية وبور سعيد «تسير طائراتها عليه عدة مرات فى الأسبوع، كما أنه فى النية مد هذا الخط إلى مرسى مطروح خلال فصل الصيف».

وبينما كانت تجرى كل تلك الاستعدادات من جانب مصلحة الطيران، كانت الشركة الجديدة قد ابتاعت أربع طائرات وصلت إلى ميناء الإسكندرية فى ٢٩ أبريل عام ١٩٣٢ وهى مفككة الأجزاء وموضوعة فى ١٣ صندوقا، «وقد أذنت مصلحة الجمارك بإخراجها من منطقتها بدون رسوم جمركية»، ومع أن الأهرام قد ذكرت أن تلك الطائرات فى طريقها إلى القاهرة على وجه السرعة، إلا أن الأمر استغرق ما يقرب من الخمسة عشر شهرا حين أقلعت إحداها فى طريقها إلى الإسكندرية يوم الثلاثاء أول أغسطس عام ١٩٣٣ .

قبل ذلك بيومين دعت شركة مصر للطيران عددا من الصحفيين وبعض كبار الموظفين لحفل شاى أقامته فى المطار بألماظة، ركبوا بعده طائرات الشركة التى حلقت بهم فوق العاصمة وضواحيها . . وعلموا وقتها أن الشركة بصدد ترتيب رحلتين يوميتين بين القاهرة والإسكندرية ذهابا وإيابا . . الأولى تغادر العاصمة إلى الثغر فى الثامنة صباحا وتعود فى التاسعة والنصف، والثانية تغادرها فى الرابعة مساء وتعود فى الخامسة والنصف.

وحددت إعلانات الشركة التى نشرتها الصحف قيمة تذكرة السفر وكانت ١٩٥ قرشا للذهاب و٣٥١ قرشا للذهاب والإياب، وكانت كبيرة بمقاييس العصر، خاصة إذا ما علمنا أن كل الإعانة التى حصلت عليها من الحكومة المصرية وفقا لأحكام الترخيص بلغت ٦٣٤ جنيها فحسب!

ومع أن البداية كانت متواضعة، إلا أنها كانت يقينا موضع زهو الملك وعهده الذى أقدم على هذه الخطوة الجبارة، على حد تعبير الصحف، خاصة وأن التاريخ كان يحمل «لمصر للطيران» كثيرا من المفاجآت التى جعلت منها كبرى شركات الطيران فى المنطقة وأعرقها، غير أنه يبقى أن فؤادا هو الذى أرسى حجر الأساس!

٤) بنك التسليف الزراعى

فى ٢٠ أبريل عام ١٩٣١، وفى اجتماع المجلس الاقتصادى بوزارة المالية المصرية، ولدت فكرة إقامة «بنك التسليف الزراعى»، وكانت الولادة ضرورية بحكم ما ترتب على الأزمة الاقتصادية العالمية من انخفاض مروع فى سعر القطن، حيث وقع الجميع فى «حيص بيص» خاصة من صغار ملاك الأراضى الزراعية الذين اعتادوا على الاقتراض من المرابين برهن أراضيهم ليسددوا ما اقترضوه بعد بيع «الذهب الأبيض»، والذى لم يَرْقَ فى هذه المرة ولا حتى لمستوى الصفيح، الأمر الذى انتهى باستيلاء الأخيرين على أراضى الفلاحين، مما هدد هذه الطبقة، بل الاقتصاد الريفى ككل، بمخاطر كبيرة.

محصل الفكرة أن تتأسس شركة مساهمة مصرية تشترك فيها الحكومة، وهو أهم ما يميز البنك عن البنوك الأخرى، تتولى التسليف لنفقات الزراعة والحصاد وشراء الآلات الزراعية والمائية، وإصلاح الأراضى، والتسليف على المحاصيل، وتقديم سلفيات للجمعيات التعاونية وبيع الأسمدة والبذور، والمساعدة على إنشاء هيئات تعمل لمنفعة الزراعة والتسليف الزراعى وانتشارها. ولكنها لم تكن فكرة جديدة.

فالمعلوم ـ كما ذكرت جريدة الأهرام ـ أن عمليات التسليف الزراعى ليست جديدة فى مصر، وأن وزارة المالية قامت بها فى أوقات مختلفة تبعا لما تكون عليه الحالة الاقتصادية، مستعينة فى ذلك بموظفيها وبرجال الحكومة فى الأقاليم، وإن ظلت مقصورة على التسليف على الأقطان.

ولما كانت هذه العملية ليست من اختصاص الحكومة، فالحل الأمثل أن يناط هذا العمل بهيئة مستقلة، على أن تقدم لها الحكومة المساعدة الأدبية والمادية بهدف مساعدة صغار المزارعين وتحسين حالتهم وإنماء ثروتهم وتخليصهم من براثن المرابين.

وعلقت الصحف على الفكرة بأنها تستحق التشجيع لأنها تلبى حاجة قديمة تنقصها الحياة الاقتصادية؛ «فمذ كانت مصر بلدا زراعيا، ومذ أصبح التسليف على الإنتاج عاملا ضروريا لحياة الزارع ومساعدته على توسيع الزراعة وتجديد محصولها، ومذ نهجت الحكومة المصرية نهج تسليف الزراع على أقطانهم، وجب أن يوجد العون المالى الفنى. وقد كانت البنوك القائمة -وما تزال- وكان المرابون -وما يزالون- ملجأ للفلاح المصرى فى الاقتراض، الذى ازدادت حاجة الفلاح إليه مماشاة لرقيه الاجتماعى، وإصلاحا لما فسد من تربة أرضه. أما البنوك فلها عملياتها الأخرى، وهى لا تسمح بالإقراض إلا بفائدة تكون أحيانا مرهقة للزارع، وأما المرابون - وهم أكثر اتصالا بالزراع - فحسب الفلاح منهم الفوائد الربوية الفاحشة، حيث يستغلون جهله وسذاجته وعدم اتصاله بالبنوك وعدم صلاحيته فى نظرها أن يكون عميلا لها»!

استغرق الأمر نحو شهرين للتوصل إلى العقد الابتدائى للبنك، وقد تكوَّن من خمسة بنود، كان أهمها ثانيها الذى ميز بين عمليات التسليف، وصنفها فى ثلاثة مجموعات:

١ - عمليات لأجل قصير لا يجاوز أربعة عشر شهرا بضمانة حق الامتياز وبالشروط المقررة. تقديم سلفيات للجمعيات التعاونية وصغار ملاك الأراضى الزراعية لنفقات الزراعة والحصاد. تقديم سلفيات على الحاصلات للجمعيات التعاونية وصغار المزارعين. وأخيرا بيع الأسمدة والبذور لجميع المزارعين على حد سواء.

٢ - عمليات لمدة لا تتجاوز عشر سنين، وتتضمن تقديم سلفيات لشراء الأراضى الزراعية والماشية، ولإصلاح الأراضى الزراعية بواسطة حفر المساقى والترع والمصارف، «وفيما عدا الأحوال الاستثنائية يكون هذان النوعان من السلفيات

مقصورين على صغار الملاك وعلى الجمعيات التعاونية، والمساعدة على تكوينها وانتشارها».

٣ـ عمليات لمدة لا تتجاوز عشرين سنة، وهى الخاصة بتقديم سلفيات لاستغلال وإصلاح الأراضى التى يمكن أن تفيدها أعمال الرى والصرف العامة.

المواد الأخرى متعلقة بمركز البنك ـ وكان القاهرة ـ ورأسماله . . وتقرر أن يكون مليون جنيه ممثَّلا فى مائتين وخمسين ألفا من الأسهم، قيمة كلٍّ منها أربعة جنيهات مدفوعة بأكملها، وإدارته من مجلس مؤلف من ١٢ عضوا على الأقل وستة عشر على الأكثر، «وتكون الحكومة المصرية ممثلة فى المجلس بنسبة حصتها من رأس المال، وهى التى تعين ممثليها فيه، أما الأعضاء الآخرون فيكون تعيينهم فى جمعية عمومية بمعرفة المساهمين غير الحكومة، وبوجه الاستثناء يعين المؤسسون أول مجلس إدارة».

وفى يوم ١٨ يوليو صدر المرسوم الملكى بتأسيس البنك، وقد تضمن الهيئات التى شاركت فى إنشائه، فضلا عن الحكومة المصرية. . وكان فى طليعتها البنك الأهلى وبنك مصر، وعدد غير قليل من البنوك الأجنبية: البنك الشرقى الألمانى، كريدى ليونيه، العثمانى، بنك أثينا، بنك الأناضول، البنك الإيطالى المصرى، وبنك باركليز للممتلكات البريطانية المستقلة والمستعمرات والخارج، وغيرها.

ولما كان سعر الفائدة الذى سيتقرر على قروض البنك لمدينيه من أهم ما يميزه، إذ كان مطلوبا أن تقل عن فوائد البنوك العادية، ناهيك عن الفوائد التى كان يتقاضاها المرابون، فقد ألحقت وزارة المالية بمرسوم إنشاء البنك مذكرة نصت على ألا تتقيد الحكومة والبنك بفيات ثابتة لهذا السعر، وتم بالفعل إضافة فقرة إلى مشروع الاتفاق جاء فيها «أنه فى حالة ما تجعل الظروف الاقتصادية فى العالم أو فى مصر من الضرورى إعادة النظر فى سعر الفائدة التى تتقاضاها الحكومة أو بنك التسليف الزراعى، فإنه من المتفق عليه منذ الآن أن الفرق بين الأسعار الحالية يظل على ما هو عليه كلما أعيد النظر فى هذه الأسعار».

وتمت ولادة المؤسسة الجديدة فى ظروف بالغة الصعوبة، فإن تغيير العوائد التى درج عليها الفلاحون لم يكن ليتم بسهولة، ففضلا عن الدائنين التقليديين من المرابين، كان هناك ما يمكن تسميته «بمجموعات المصالح» فى الريف المصرى،

والتى كانت حريصة على إبقاء الحال على ما هو عليه، الأمر الذى يمكن أن نلاحظه من التحذيرات التى ظلت تطلقها السلطات لهذه المجموعات . .

منها التحذير الذى تضمنه كتاب من رئيس مجلس إدارة البنك إلى وزير الداخلية وجاء فيه: «إن تجربة الأسابيع القليلة التى مضت منذ أن بدأ البنك أعماله دلت على أن العمد يظهرون تراخيا فى القيام بما نطلبه منهم، فنرجو لفت نظر حضرات المديرين إلى ضرورة التنبيه على رجال الإدارة فى المراكز ليفحصوا بعناية الشكاوى التى يقدمها موظفو البنك بشأن تصرفات العمد». ومنها ما قام به محافظ المنوفية من استدعاء مأمورى المراكز على أثر ما نشر من أن الصيارفة يعرقلون أعمال البنك، وطالبهم بضرورة التشدد فى مراقبة هؤلاء.

وفى هذه الظروف بدأ بنك التسليف الزراعى فى مزاولة مهامه . .

***

فى خطاب وجهه «سعادة محمود شكرى باشا» أول رئيس لمجلس إدارة بنك التسليف الزراعى إلى وزير الداخلية، أبلغه أنه سيشرع فى القيام بأعماله يوم ٢٠ أغسطس عام ١٩٣١ ، وأنه «يتخذ الآن عدته لإنشاء فروع فى مديريات قنا وجرجا وأسيوط والمنيا وبنى سويف، ثم فى كل مديريات القطر قبل بداية موسم القطن»، وأن البنك سيوفد وكلاءه لإعداد الفروع والتوكيلات، ورجاه بإصدار التعليمات إلى المديرين بمساعدة موظفى البنك على القيام بمهمتهم.

وبادر وزير الداخلية إلى تلبية طلب شكرى باشا، فكان أول ما فعله أن أصدر تعليماته لمديرى المديريات بتشكيل لجنة فى كل قرية باسم «اللجنة القروية للتسليف الزراعى» يرأسها العمدة، وبعضوية كلٍّ من الصراف وشيخ البلد . . «والغرض من تشكيل هذه اللجان مراجعة البيانات التى يشملها كل طلب بسلفة، وتأييد هذه البيانات إذا كانت صحيحة أو تعديلها أو إتمامها».

وحتى يتضح مدى الجدية التى كانت تعولها الحكومة على أعمال تلك اللجان، فقد طالبت المديرين بتقديم كل من تقع منه مخالفة أو تقصير إلى لجنة تأديب العمد والمشايخ، «وتوقيع أقصى الجزاءات فى مثل هذه الأحوال».

وشمر عدد من مأمورى المراكز عن سواعدهم لبث الدعاية اللازمة للبنك الجديد، فيما فعله «توفيق أفندى كامل» مأمور مركز تلا الذى دعا جمعا كبيرا من أعضاء الهيئات النيابية المحلية وعمد وأعيان البلاد، وخطب فيهم مبينا الغرض من سعى الحكومة إلى تخفيف الضائقة المالية، منوها بمشروع بنك التسليف الزراعى، «وهنا وصل أحمد نجيب بك السكرتير العام للبنك، فتكلم عن طرق التسليف والقاعدة التى وضعها مجلس إدارة البنك وأقرها، وأبان طرق إيقاف البيوع الجبرية وفوائد النقابات الزراعية وكيفية إقراض الزراع».

فعل مدير الفيوم، محمد صادق خلوصي بك، شيئا من هذا، عندما جمع عددا كبيرا من أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب وأعضاء مجلس المديرية والمجلس البلدى ووكلاء البنوك والعمد والأعيان وكبار الزراع وصغارهم وخطب فيهم مبينا مساعى الحكومة لتخفيف الضائقة المالية، وأن الغرض من إنشاء بنك التسليف الزراعى «لا أن يقترض الزارع المال لعمل عرس أو بناء منزل أو لصرفه لغير ما صرف لأجله، فيكون فى هذا الضرر الحقيقى».

ومرة أخرى يظهر أحمد نجيب السكرتير العام للبنك ويدخل فى مناقشات مع الحاضرين، فقد رأى أحدهم أن فى عملية التسليف على قاعدة ربط مال الفدان غبن كبير، كما رأى آخر أن وجود مقر واحد لبنك التسليف فى بنى سويف يسبب المتاعب للراغبين فى التعامل معه، وتحدث ثالث عن تبكير محصول القطن فى ذلك العام، وطالب بأن تسعفه الحكومة «اليوم قبل الغد والغد قبل بعد الغد».

وقد انتهز أحمد نجيب بك الفرصة فقام بجولة فى مديريات الصعيد القريبة الأخرى: بنى سويف والمنيا، التقى فى الأولى بالمدير والوكيل والحكمدار، وأجاب عن أسئلة الفلاحين خاصة ما تعلق منها بشكواهم من الرسوم التى يتقاضاها البنك قبل السلفة وهى خمسين مليما. أما فى الثانية فقد أراد المدير أن يتجنب «وجع الدماغ»، فنصح أصحاب الشكاوى أن يرفعوا مظالمهم إلى وزارة المالية باعتبارها من المؤسسين للبنك!

غير أن أكبر تلك الاجتماعات انعقد فى مديرية أسيوط فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣١، وهو الاجتماع الذى حضره أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب ووجهاء

المديرية وكبار المزارعين، وكان أهم ما فيه ذلك الطابع السياسى الذى أضفاه الحاضرون على مشروع البنك، الأمر الذى نتبينه من مجموع الكلمات التى ألقيت فى المناسبة . .

فمن كلمة أحمد حسين فهمى باشا مدير المديرية، وبعد أن شكر الحكومة على المجهودات القيمة التى بذلتها، تحول للثناء «على رجل مصر الاقتصادى القدير إسماعيل صدقى باشا الذى حالت خبرته ومقدرته وكفاءته الممتازة وصلاته الخاصة ومكانته السامية دون أخطار كثيرة كان لا بد من وقوعها لو لم يكن متوليا الحكم، فهو يواصل ليله بنهاره مضحيا براحته وصحته، حبا منه لأمته ورغبته فى إنقاذها من هذه الأزمة الطاحنة والضائقة الصعبة» .

فعل إبراهيم الهلالى بك عضو مجلس النواب نفس الأمر عندما تحدث عن إسماعيل صدقى باعتباره «رجل مصر اليوم ومنقذها من وهدتها»، وأنه «قد بلغ فى البحث والتنقيب فى سبيل تخفيف هذه الضائقة المالية شأوا بعيدا، فكان يواصل الليل بالنهار ابتغاء علاج لهذه الحالة الشاذة التى لم يسبق لها مثيل فى التاريخ، هذه الحالة التى عمت المسكونة بأسرها . ولم يدع دولة صدقى باشا بابا إلا ولجه، وكان يرحب بكل اقتراح يقدم إليه»، ثم خلص إلى القول إن «من أيادى دولته على الأمة المصرية إنشاء بنك التسليف الزراعى الذى أنشأه خصيصا لمعونة الفلاح الصغير الذى وقع فريسة فى مخالب المرابين، والذى أضرت به الضائقة المالية فأصبح حيرانا لا يجد لمن يمد له يد المساعدة سبيلا . وجاء بنك التسليف الزراعى فى وقت كانت الحاجة إليه ماسة، فهو غوث للملهوف وسد لعوز البائس والمدين»!

رحلات مماثلة قام بها أحمد نجيب بك إلى الوجه البحرى، كان منها رحلة إلى بنها وأخرى إلى دكرنس حيث نجحت الأعمال المبدئية للبنك، حتى أن مراسل الأهرام فيها كتب قائلا بأنه عقب افتتاح توكيل البنك فيها أقبل عليه «الأهالى أفواجا يطلبون استمارات سلفيات الجنى حيث ابتدأ موسمه الآن، وازدادت الطلبات حينما علم القرويون أن إدارة البنك وافقت على إنشاء الشون بالقرى حيث تعودوا تخزين أقطانهم فيها، وتسابق العمد والأهلون كلٌّ يطلب إنشاء الشونة فى قريته» .

* * *

بعد بث الدعايات اللازمة ، انتقل بنك التسليف الزراعى من مرحلة القول إلى مرحلة الفعل ، وكانت محفوفة بالفوائد ، وبالمتاعب أيضا (!) ، الأمر الذى بينته مجموعة من الأخبار التى حرصت الصحف على نشرها تباعا . .

خبر منها لمراسل الأهرام فى فاقوس بأن الناس ـ ومعظمهم من الفلاحين ـ أقبلوا على أبواب البنك يطلبون حاجتهم من السماد والتقاوى ، وكالعادة عندما تتدخل البيروقراطية فقد كان الأمر يستغرق وقتا حتى تصل الموافقات من «الجهة الرئيسية» ، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع شكاوى الناس وإلى مناشدة مدير البنك لإصدار التعليمات السريعة بالإذن لتوكيلاته فى المراكز بصرف السماد لطالبيه ؛ «إذ إن الوقت أزف وموعد نثر السماد حل ، وتأخره إلى درجة نمو النبات يجعله عديم الفائدة» !

ويبدو أن مندوب البنك فى هذا المركز كان على درجة كبيرة من النشاط ، حتى أن مراسل الأهرام فيه كتب يروى قصة عن حسن تصرفه فى عمله ننقلها هنا بحذافيرها :

«حضر فلاح إلى توكيل البنك ليسأل عن شروط الإيداع وكيفية الاقتراض والفوائد ، وكان يظن أن البنك سيعطيه سلفة لتسديد ما عليه ، فلما طُلب منه أن يُحضر قطنه لإيداعه لحسابه والاقتراض ، أجاب بأن الخواجة غير راض ، ويطلب القطن لنفسه أو يرفع دعوى بمطلوبه ، ومعلوم أن معاملات الخواجة بفوائد باهظة تتراوح بين ١٥ و٢٠ فى المائة . . فأفهمه مندوب البنك أنه إذا رفعت دعوى فعليه إحضار الإعلان للبنك ليقوم بدوره تنفيذا لقرار الحكومة بالتوسط فى الأمر وفض النزاع وإمهال الخواجة بجزء من مطلوبه إلى العام المقبل» .

خبر آخر من مراسل البنك فى إيتاى البارود بأن البنك فتح أبوابه قبل أسبوعين «لإغاثة الزراع بأخذ مصاريف جنى القطن والبذور فى هذا الوقت العصيب» ، وأنه قد وصل مراقب حركة البنك فى شبراخيت «لينهض إلى لقاء الزراع المحتاجين ، فيقرضهم مطلوباتهم حتى لا يضيع الوقت» !

جرت فى نفس الوقت مناقشات حول دور البنك فى توزيع التقاوى ، فبينما رأى البعض أن مهام البنك محدودة وليس هذا العمل من بينها ، فقد رأى آخرون أنه من

صميم اختصاصاته، الأمر الذى دعا محمود شكرى باشا إلى الكتابة للصحف بأن البنك فى هذا العمل لا يتجاوز حدود أعماله، «بل ينفذ أحد الأغراض التى أنشئ من أجلها»، ودلل على ذلك بالفقرة الثانية من البند الثانى من نظام تأسيسه.

ودأب البنك خلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٣١ على نشر الإعلانات لإغراء الفلاحين على التعامل معه، منها إعلان عن أنه قد تم الاتفاق مع وزارة الزراعة على أن تقدم الطلبات لشراء الأسمدة الكيميائية إلى فروع وتوكيلات البنك فى عواصم المديريات والمراكز، «وقد أعلنت تسعيرة الأسمدة المختلفة تسليم محطات الوجهين البحرى والقبلى ابتداء من ١٢ نوفمبر». ومنها إعلان عن أن البنك أنشأ عددا كبيرا من الشون فى كثير من المزارع وأينما استدعت الحاجة إلى ذلك، «ويجرى اللازم لإقامة شون أخرى».

وكان من أهم أهداف البنك منع البيوع الجبرية التى يضطر إليها الفلاحون تحت وطأة عجزهم عن سداد ديونهم للمرابين أو البنوك، وهو هدف قديم للحكومة، فقبل نحو عشرين سنة، وفى عام ١٩١٣ على وجه التحديد، كان قد صدر قانون الخمسة أفدنة الذى منع البيع الجبرى للأراضى التى تقل مساحتها عن ذلك، سدادا لديون أصحابها من صغار الفلاحين.

و تحقيقا لهذا الهدف، اتفق البنك مع الحكومة على سلسلة من الإجراءات لمنع تلك البيوع، وكانت:

١ ـ طلب إلى البنوك العقارية أن تقدم كشفين: أحدهما عن الأطيان التى وصلت إجراءات نزع ملكيتها إلى تحديد جلسة للبيع الجبرى، والآخر عن الأطيان التى تقدمت إجراءات نزع ملكيتها تقدما نسبيا.

٢ ـ السعى لدى وزير الحقانية لتأجيل البيوع مما تم فعلا «ما عدا بعض حالات قليلة جدا كان لا مفر من البيع الجبرى على ذمة الراسى عليه المزاد بسبب تقصيره فى دفع الثمن، وإما لاستغراق الأطيان بالديون التى تزيد كثيرا عن قيمتها الحقيقية».

٣ ـ الاتفاق مع البنك العقارى المصرى وبنك الأراضى وصندوق الرهنيات على

تأجيل البيوع المحددة، وإعداد طائفة من الأسئلة تطلب من المدينين أو من فى حيازتهم الأطيان المطلوب نزع ملكيتها الإجابة عليها لتتبين اللجنة حالة كل منهم.

٤ - إبلاغ رؤساء المحاكم المختلطة فى الإسكندرية والقاهرة والمنصورة ما تم الاتفاق عليه مع البنوك العقارية، وكذا وزارة الحقانية لتلفت نظر رؤساء المحاكم الأهلية بما تم الاتفاق عليه من الرغبة فى تأجيل قضايا البيوع الجبرية.

رغم كل تلك الجهود فقد كانت أعمال البنك الجديد مثار شكوى من عدد من المتعاملين معه، والتى عبّروا عنها بالكتابة إلى الصحف مباشرة أو ببثها لمراسليها فى الأقاليم..

فقد شكا زراع منوف من أن البنك قد حصر عمله فى التسليف لجنى القطن، والتسليف على زراعة القطن، وتسليف التقاوى والأسمدة، وأن النوع الأول لم يلقَ إقبالا بسبب تخويف العمد والصيارف للأهالى، ولم يتقدم أحد للنوع الثانى لأن صغار الفلاحين يبيعون أقطانهم أولا فأولا لشدة الحاجة للمال، أما النوع الثالث فتجرى التحريات عن الأشخاص الذين طلبوا التقاوى لإحضارها لهم وهم فى الجملة عدد بسيط، «وقد كانت وزارة الزراعة تقوم بهذه المهمة ويقبل الناس عليها إقبالا عظيما».

وأخذ أهالى المركز على البنك الجديد أن بعض الفلاحين حين طلبوا سلفة لشراء مواش، رد عليهم بأنه يأسف لعدم إمكانه إعطاء سُلف من هذا النوع إلا للجمعيات التعاونية، وتساءلوا «هل لأن فى سبعة بلاد ضمن سبعة وستين بلدا فى كل مركز جمعية تعاونية يحرم على الستين بلدا الانتفاع بمال البنك ومساعدته، وهل عندما اشترط البنك هذه الشروط ووضع برنامجه كان يعلم أن الجمعيات التعاونية عامة فى جميع بلاد القطر الزراعية؟!».

ثم إن أحدهم - وقع بالحروف الأولى من اسمه (ا. م. ح) - كتب تحت عنوان «كلمة بريئة إلى سعادة مدير بنك التسليف الزراعى المصرى» معربًا عن مخاوفه مما أسماه ضررا ينجم عن تصرفات المسئولين عن البنك..

منها ما أقدموا عليه من مشترى كميات كبيرة من القمح أيا كان نوعه لتوزيعها على المزارعين، «وإنى بفضل تجاربى على ثقة بأن جل هذه الكميات غير صالح للإكثار، ولولا عذر المزارع وحاجته ما أقبل عليها لرداءتها، إذ أكثرها مصاب بأمراض. والأولى بهذه الأصناف العفراء استبدالها بخير منها»، ونصح صاحبنا المسئولين فى البنك بالاستفادة من خبرة وزارة الزراعة فى هذا الشأن التى «لم تدخر وسعا فى البحث والتنقيب حتى اهتدت إلى نوع من القمح الجيد الممتاز».

دفعت كل تلك الشكاوى الأهرام إلى أن تبعث بأحد رجالها لمحمود شكرى باشا رئيس مجلس البنك ومعه مجموعة من الأسئلة المحددة . .

عن عدم إيداع الزراع لأقطانهم فى شون البنك، أجاب بأن السبب: التأخر فى إعداد الشون حتى شهر أكتوبر، الأمر الذى لم يكن هناك من الوقت ما يكفى للتوسع فى التسليف وإفهام الجمهور المزايا التى ينطوى عليها نظام البنك.

وعن بطء الإجراءات، أجاب بأن البنك يقوم بعمليات كانت تقوم بها الحكومة «وكان مطلوبا لتقديم سلفيات على الأقطان اتباع النظام الذى كانت تجرى عليه الحكومة، ويقوم على استطلاع رأى اللجان القروية، الأمر الذى يستغرق وقتا».

ووصف ما يقال من أن البنك يخصم من السلفيات التى يمنحها للزراعة مطلوبات الحكومة، أنها محض شائعات؛ «فإن الحكومة قد قسطت مطلوباتها على خمسة أقساط، وهى تتولى تحصيلها دون دخل للبنك الزراعى». ثم إن الرجل نفى أخيرا ما تردد من أن الأجانب طرحوا أسهمهم فى السوق.

وكانت هذه مجرد بداية على أى الأحوال، والمعلوم أن «بنك التسليف الزراعى» قد تعاظم دوره بعد صدور قوانين الإصلاح الزراعى، وما صحبها من توسيع قاعدة الملكيات الزراعية الصغيرة، حتى أصبح جزءا من الحياة الاقتصادية للريف المصرى، رغم تغير التسمية إلى «بنك التنمية والائتمان الزراعى»، وينسى الكثيرون أن الفضل فى ظهور هذه المؤسسة الاقتصادية الحيوية يعزى لعصر «جلالة الملك فؤاد» ورئيس وزرائه إسماعيل صدقى باشا، وهو شخصية خلافية أيضا!

ثانيا: فى الشأن الثقافى

يعزى الفضل لعهد الملك فؤاد الأول، بل وله شخصيا، فى نشوء عدد من المؤسسات الثقافية التى أكسبت مصر قصب السبق فى الثقافة فى المنطقة العربية، صحيح أن دور الريادة الثقافية فى هذه المنطقة كان لها من قبل من خلال جامعة الأزهر العتيدة، ولكن بعد أن تغير الطابع الدينى كان مطلوبا إقامة مؤسسة حديثة تقوم بهذا الدور، فظهرت الجامعة المصرية عام ١٩٠٨ . وصحيح أن مصر ظلت مركزا للثقافة العربية والإسلامية من خلال كُتابها، الذين تحفل بأسمائهم كتابات المؤرخين، على رأسهم ابن إياس فى كتابه «بدائع الزهور فى وقائع الدهور»، والشيخ الجبرتى فى عمله الشهير «عجائب الآثار فى التراجم والأخبار»، غير أنه بعد اختلاط العالم العربى على نحو واسع بالثقافات الأوربية، وتأثره بها، تطلب الأمر مؤسسة خاصة للحفاظ على مقومات لغة القرآن، وصحيح أن مصر عرفت منذ عام ١٨٦٩ فن الأوبرا، إلا أنه ظل حكرا على الأجانب، وعلى شرائح محدودة من الطبقة الأرستقراطية، وكان مطلوبا إقامة مؤسسات جديدة تعنى بتدريس الفنون الحديثة على أصولها . . كل هذا تم على عهد ذلك الملك سيئ السمعة !!

١) الجامعة الأميرية

تعرضنا فى القسم الأول من هذه الدراسة لدور «البرنس فؤاد» فى رئاسة مجلس إدارة الجامعة الأهلية، غير أنه ترك هذا المنصب بعد أن بدت بوادر تعثرها، والتى ازدادت أسبابها كثيرا خلال فترة الحرب العظمى حتى أنه قد علت وقتئذ أصوات بوجوب إغلاقها (١٩١٥ـ ١٩١٧)، الأمر الذى دعا البعض إلى الدفاع باستماتة عن بقاء المؤسسة الوليدة التى لم تكن قد بلغت العشر سنوات وقتئذ، حتى أن الأهرام كتبت فى أحد مقالاتها (١٩ أكتوبر عام ١٩١٥) تعرب عن دهشتها من أصحاب تلك الأصوات . . قالت: «أنشئت فى القاهرة هذه الجامعة، فلم يدرك الأكثرون مهمتها، فظن بعضهم أنها ستحمل العلم بأكياس إلى الدور والمنازل فتوزعه بدرات بدرات حتى تملأ به كل بيت. وظن آخرون أننا بها سنستغنى عن المدارس الأخرى العالية. وازدراها سواهم لأن شهاداتها لا توصل الطالب إلى كرسى الاستخدام»!

غير أنه بعد تولى الأمير فؤاد عرش السلطنة (١٩١٧) عبرت الجامعة الأزمة، فقد كان للرجل علاقة قديمة بالجامعة الأهلية خلال فترة ولادتها، إذ ظل رئيسا لمجلس إدارتها لست سنوات متتالية (١٩٠٧-١٩١٣)، وبدأ التخطيط لتحويلها إلى جامعة غير أهلية، أو على وجه الدقة ضمها إلى جامعة أميرية كانت الحكومة قد انتوت إقامتها وقتئذ.

ويعترف أستاذ الجيل «أحمد لطفى السيد» فى مذكراته، والذى كان وكيلا للجامعة التى كان يرأسها حسين رشدى باشا . . يعترف أنه فى لقاء مع الملك فؤاد بعد تنصيبه عام ١٩٢٢ ليعرض عليه منهاجا اقترحه للجامعة القديمة باعتبارها كلية آداب لتعترف الحكومة بشهادات الكلية المزمعة، أن كان جواب جلالته بالحرف الواحد:

«إن الحكومة عازمة على إنشاء جامعة، فيمكن اعتبار الجامعة القديمة كلية آداب فيها»، ويضيف أستاذ الجيل بقوله: «اغتبطت بذلك، وجمعنا مجلس إدارة الجامعة والجمعية العمومية ليوكل لرشدى باشا للتعاقد مع الحكومة بشروط وضعت لتحقيق هذا الانضمام»، وتشكلت فى نفس العام لجنة برئاسة عدلى يكن، وزير المعارف العمومية، للنظر فى الأمر.

ورغم أهمية الرغبة الملوكية التى عبّر عنها فؤاد لأحمد لطفى السيد، فإن الأمر قد استغرق ثمانى سنوات (١٩١٧-١٩٢٥)، خمس منها قبل إعلان فؤاد ملكا، وثلاث بعد ذلك، وإن كانت كلها فى عهده، وهى السنوات التى جرت خلالها مياه كثيرة تحت الجسور!

- جانب من تلك المياه بدا فى التحول الذى أصاب سياسات دار المندوب السامى فى العاصمة المصرية، من عداء للفكرة إلى تحبيذ لها، الأمر الذى فسره الباحث الأمريكى «دونالد ريد» فى كتابه عن «جامعة القاهرة وصناعة مصر الحديثة» بأنه نتج عن إنشاء «الجامعة الأمريكية» فى العاصمة المصرية عام ١٩٢٠، بكل المخاوف التى صاحبت هذا الإنشاء، والتى انصرفت فى جانب منها إلى غلبة الثقافة الأمريكية على الثقافة الإنجليزية، وفى جانب آخر من ردود الفعل التى يمكن أن تتصاعد من جراء قيام هذه المؤسسة التى كانت مع بدايتها ذات طابع تبشيرى!

● جانب آخر ظهر فيما عرفه الربع الأول من القرن العشرين من زيادة عدد المدارس العليا حتى أنها بلغت سبعا، ثلاث جديدة: الزراعة والتجارة وعلوم البيطرة، وأربع قديمة: الحقوق والطب والمعلمين والهندسة، هذا فضلا عن مدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى، وكان مطلوبا قيام مؤسسة تنتظم فى سلكها كل هذه المدارس المتناثرة.

● جانب أخير كشف عنه المحضر الرسمى لتسليم الجامعة المصرية إلى وزارة المعارف العمومية، والذى جاء فيه القول: «نظرا إلى أن الجامعة المصرية طلبت إلى وزارة المعارف العمومية، أن تعتبر شهادتها كالشهادات العالية التى تخول التوظيف فى الحكومة، وأن الأخيرة أجابتها بأنه ليس فى وسعها الاعتراف بالشهادة التى تمنحها الجامعة لخريجيها بالكيفية المرغوبة ما دامت بعيدة عن الإشراف على الدراسة فيها، ولما كانت الوزارة معتزمة إنشاء جامعة أميرية، فسيكون بالضرورة بين أقسامها كلية للآداب قد تنافس كلية الآداب بالجامعة المصرية»، الأمر الذى لم يملك معه القائمون على شئون الجامعة الأهلية سوى رفع «الراية البيضاء» والخضوع لقرار الوزارة، خاصة وأنهم كانوا أمام «إرادة ملكية سامية»!

وفى ١٢ ديسمبر عام ١٩٢٣ تم توقيع الاتفاق بين وزارة المعارف ـ يمثلها وزيرها أحمد زكى أبو السعود باشا ـ وبين إدارة الجامعة الأهلية، وقد تضمن أربع مواد كان أهمها الأولى التى احتوت على عدد من الشروط: أن تكون الجامعة المصرية معهدا عاما محتفظة بشخصيتها المعنوية، وتدير شئونها بنفسها بكيفية مستقلة تحت إشراف وزارة المعارف العمومية كما هى الحال فى جامعات أوربا، وأن تقوم الحكومة بإتمام النظام الحالى الذى لا يشمل سوى كلية فى الآداب بأن تدمج فى الجامعة مدرستى الحقوق والطب بعد تحويلهما إلى كليتين، وأن تضم إليها كلية العلوم، ويجوز أن يضم إليها كليات أخرى فيما بعد، وأن تحترم تعهدات الجامعة نحو أساتذتها وموظفيها الحاليين. أما فيما يتعلق بالدكتور طه حسين، فقد رؤى نظرا لحالته الشخصية أن يبقى أستاذا بكلية الآداب، وأخيرا: أن يكون «من مجلس إدارة الجامعة المصرية الحالى عضو أو أكثر فى مجلس إدارة قسم الآداب وفى مجلس إدارة قسم العلوم وفى مجلس إدارة الجامعة».

وفى يوم الخميس ٢٤ يناير من عام ١٩٢٤، نشرت الصحف «مشروع القانون الخاص بإنشاء الجامعة»، وكان من بين ما تضمنه أنها تبدأ بالكليات الأربع، ويكون وزير المعارف رئيسا لها بحكم وظيفته، وأن يكون لها «مدير هو كبير الموظفين فيما يتعلق بالسلطة الإدارية والسلطة التنفيذية والشؤون التعليمية، ويرأس مجلس إدارة الجامعة»، على أن تضم إدارة الجامعة نائب المدير «الذى يقوم مقامه فى حالة خلو مركزه وتنفيذ ما يعهد به إليه المدير»، والسكرتير الذى يقوم بتحصيل المصروفات وتسجيل أسماء الطلبة والخريجين وإعلان نتائج الامتحانات (!)، وأخيرا نظار (عمداء) الكليات المنوط بهم دعوة الأعضاء إلى الجلسات، «والناظر بحكم وظيفته عضو فى كل اللجان، وهو الذى يقدم طلاب الدرجات للامتحان، ويرشد طلبة الجامعة فيما يتعلق بمناهجهم الدراسية».

وكان من الطبيعى أن يتضمن هذا المشروع ما أسماه أصحابه «بالأحكام الوقتية» الناتجة عن تحويل مدارس الطب والحقوق والعلوم إلى كليات بالجامعة الجديدة، كان من أهمها تخيير طلبة السنة الأولى بتلك المدارس بين الاستمرار فى دراستهم العادية وبين الانضمام للجامعة، بكل ما يترتب على ذلك من التزامات!

غير أن الأمر استغرق أكثر من عام لوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ، فقد انشغلت البلاد وقتئذ بأول انتخابات دستورية، وما تبعها من تأليف وزارة الشعب برئاسة سعد زغلول باشا، بكل العواصف التى صاحبت العمر القصير لتلك الوزارة (أقل من ١١ شهرا)، والتى صرفت الجميع، بمن فيهم «جلالة الملك»، عن السير قدما فى طريق التنفيذ.

وعندما بعث المشروع إلى الحياة فى أوائل عام ١٩٢٥، عبّرت الأهرام عن ذلك فى عددها الصادر فى ٣ فبراير من ذلك العام بقولها: «أخرجت وزارة المعارف العمومية من محفوظاتها مشروع قانون الجامعة المصرية ومشروع اللائحة المرفق به وراجعتهما وقررت عرضهما على اللجنة التشريعية الاستشارية تمهيدا لتقديمهما بعد ذلك إلى مجلس الوزراء فإلى البرلمان فى دورة انعقاده القادم».

ولم ينتظر الملك فؤاد انعقاد هذه الدورة التى لم تستغرق سوى عشر ساعات

(٢٣ مارس) وقرر إصدار مرسوم من جانبه لتحويل المشروع إلى قانون تم وضعه موضع التنفيذ، مما جرى فى إطار ما يستحقه من اهتمام رسمى وشعبى . .

***

وفى يوم الاثنين ١١ مايو عام ١٩٢٥ ، عقد مجلس إدارة «الجامعة المصرية» فى ثوبها الأميرى أولى جلساته، ونستخرج من تفاصيل تلك الجلسة فى اليوم التالى عددا من الملاحظات . .

الجلسة انعقدت برئاسة على ماهر باشا وزير المعارف، وبحضور أحمد لطفى السيد أول مدير للجامعة الجديدة وأربعة عشر عضوا من أعضائها الخمسة عشر، بعض من هؤلاء كانوا من أصحاب الأسماء الكبيرة فى عالم الإدارة والسياسة، مثل عبد الخالق ثروت باشا والدكتور حافظ عفيفى بك، والبعض الآخر كان من الأجانب العاملين فى المؤسسة الجديدة: دكتور ولسون ودكتور درى، والبعض الأخير كانوا من أساتذة الجامعة فى ثوبها الأهلى: دكتور منصور فهمى، ودكتور طه حسين.

الملاحظة الثانية: أنه قد تحدثْ خلال تلك الجلسة ثلاثة من الأعضاء: على ماهر وأحمد لطفى السيد وعبد الخالق ثروت، وقد نوَّهوا جميعا فى كلماتهم بفضل صاحب العرش على المؤسسة الجديدة . . فقد عزا إليه الأول فضل تحقيق هذه الأمنية الكبيرة «التى طالما تاقت البلاد إليها»، وذكَّر الثانى بأن فؤادا هو صاحب المشروع منذ أن كان أهليا حين كان «أول رئيس للجامعة المصرية التى هى النواة لهذه الجامعة الكبرى»، أما الأخير فقد أكد على أن فؤادا «صاحب الفضل الأول واليد الميمونة المباركة فى وضع أساس تلك الجامعة»!

الملاحظة الثالثة: أن كثيرين قد استبشروا بمولد الجامعة المصرية فى ثوبها الجديد، فتحت عنوان «الجامعة والبحث العلمى» كتب الدكتور على مصطفى مشرفة مقالا حذر فيه من تصور أن الجامعة هى مجموعة مدارس عالية يقصد منها تخريج الشبان الفنيين من أطباء ومهندسين وغيرهم، بل أن تحيى الروح العلمية الصحيحة، خاصة أنه «بين المصريين اليوم عدد غير قليل ممن مارسوا البحث العلمى فى الجامعات الغربية». وتحت عنوان «أثر الجامعة فى الحياة الاجتماعية» كتب مهندس اسمه

يوسف العارف أن المؤسسة الجديدة تختلف عن المدارس العليا بأن أساسها «محو الفوارق بين طلبة الكليات المختلفة وتأليف القلوب وتربية الروح الاجتماعية فيهم، فالطالب قبل أن يكون من قسم الآداب أو قسم الحقوق أو قسم العلوم هو ابن الجامعة، هو جزء من كل، يعمل للمجموع لا لنفسه»، غير أنه مع مرور الوقت ضاعت السكرة وجاءت الفكرة! . .

فقد أدرك القائمون على الجامعة الجديدة أنها ليست مجرد أبنية جديدة، أو طلابًا يملئون قاعات تلك الأبنية . . الأهم فى تقديرهم كان إعداد هيئة تدريس مقتدرة لتدب الروح فى تلك الأبنية وتكون مصدر نفع لهؤلاء الطلاب، مما كان مثار معارك خلال العام الأول من تاريخ الجامعة الأميرية.

المعركة الأولى دارت بين من يحبذ أن تتكون هيئة التدريس فى الجامعة فى سنيها الأولى من الأجانب، الأمر الذى انحاز إليه الدكتور على مشرفة فى قوله إن أول خطوة فى بناء المؤسسة الجديدة هى استحضار الأساتذة؛ «فهم عنوانها، وعليهم يتوقف عملها وصيتها ومستقبلها، وهم الكفيلون بحسن بدئها»، ولم ير ثمة ما يمنع أن يكون أغلب هؤلاء الأساتذة فى البدء من الأجانب: «ولم لا ؟ إن العلم لا وطن له، ومستوى جامعتنا وصيتها بين جامعات العالم فوق كل اعتبار آخر. ثم لنعمل على تشجيع ذوى الاستعداد والكفاية من المصريين بكل قوانا حتى يصبحوا فى مصاف هؤلاء الأساتذة، وعندئذ يتاح لنا أن نُحلهم محل الأجانب بحق، ونفخر بهم بين الأمم بصدق»!

ويبدو أن المسئولين عن الجامعة الجديدة، وبموافقة من الملك فؤاد الذى تلقى أغلب تعليمه فى أوربا، كانوا من أنصار هذا الرأى، فقد نشرت الأهرام فى عددها الصادر يوم الأربعاء ٨ أبريل عام ١٩٢٥ خبرا مفاده أن النية قد انعقدت على اختيار نظار الكليات الأربع من الأجانب: أمريكى لنظارة الهندسة والعلوم، بريطانى لنظارة كلية الطب والصيدلة، وفرنسيين لنظارة كليتى الآداب والحقوق.

غير أنه على الجانب الآخر كان هناك من يخالفون هذا الرأى، الأمر الذى عبّر عنه أحدهم فى مقال طويل تحت عنوان «احذروا الامتيازات» أنحى فيه على وزارة المعارف اختيار علماء أجانب لهذه الوظائف، كما عبّر عنه الأستاذ أحمد الصاوى

محمد صاحب «ما قل ودل»، الذى رأى أن المسئولين عن الجامعة يسلكون بمثل هذا التصرف سلوك الرجل المحدث الذى يصر على بناء سطح البيت قبل وضع الأساس، وتساءل: «هل قامت هذه الجامعة لتعليم الأجانب فى مصر من الأرمن إلى الأروام؟ وما معنى هذا التمرد على أساتذة مصريين نالوا إجازات علمية من أوربا وقامت الجامعة المصرية بتثقيفهم ليثقفوا أبناءنا؟».

دعا ذلك أحد القراء - آثر أن يصف نفسه «بالمنصف» - إلى الرد على تلك الحملة، واتهم فيه كتاب الأهرام بأنهم ظنوا خطأ أن وظائف نظار الكليات «إدارية بحتة، وأنها بهذا الاعتبار يجب أن توسد للوطنيين، وأن الصحيح أن مهمتهم تعليمية؛ فهم أساتذة يعهد إليهم قبل كل شىء بالتدريس وبالعمل على إيجاد الجو العلمى الصحيح».

وذكَّر «المنصف» فى هذه المناسبة أن اليابان قد سلكت نفس السبيل، فاستعانت بالأجانب إبان نهضتها العلمية حتى زاد عدد المدرسين الأجانب فى بلادها على ثلاثين ألفا، ثم تناقص حتى بلغ فى سنة ١٩٠٢ ثلاثة آلاف.

بيد أن انقسام الرأى بين المصريين على هذا النحو، وانتصارا لرأى صاحب الجلالة، لم يمنع الجامعة المصرية من أن توظف عددا من كبار العلماء الأجانب فى وظائف أعضاء هيئة التدريس بكلياتها، كان أولهم المسيو جريجوار عميدا لكلية الآداب، إميل برهيه مدرسا للفلسفة، هنرى لوران مدرسا للجغرافيا، كارنوفا أستاذا لآداب اللغة العربية، جراندور أستاذا للتاريخ، هنرى لبرتون أستاذا لآداب اللغة الفرنسية، هوستلى أستاذا للاقتصاد، وكانوا جميعا من الفرنسيين باستثناء الأخير الذى كان بلجيكيا، وإن كان محسوبا على الثقافة الفرنسية، الأمر الذى دعا المندوب السامى البريطانى فى القاهرة وقتذاك، اللورد لويد، إلى تحذير حكومته من غلبة الثقافة اللاتينية على الثقافة الأنجلو سكسونية فى الجامعة الجديدة.

ويبدو أن هذه التعيينات لم تمر بسهولة، فقد رآها البعض تجاوزا لأعضاء هيئة التدريس القديمة فى الكلية، فقد هاجمت الأهرام قرارا أصدرته وزارة المعارف بتعيين عدد من هؤلاء الأساتذة القدماء لتدريس الفلسفة والمنطق والأخلاق فى مدارسها العليا والثانوية، الدكاترة منصور فهمى وعلى العنانى وأحمد ضيف،

وتساءلت: «إلى هذا الحد وصلت معاملة هؤلاء؟ إلى هذه الهاوية هبطت الدكتوراه وما تلاها من سنى التعليم التى أديت على ١٢ سنة؟»!

ويبدو أيضا أن الأمور قد تفاقمت فى العلاقة بين عميد الآداب الفرنسى وبين الأساتذة المصريين إلى الحد الذى دعا وزارة المعارف إلى أن تصدر بلاغا يوم ٣ أغسطس سنة ١٩٢٥ تنفى فيه الإشاعات التى راجت حول علاقة المسيو جريجوار بالأساتذة المصريين، واعتبرت أن ذلك مما «يؤذى سمعة الجامعة الأميرية فى وقت تحتاج فيه إلى معاونة مشاهير الثقات والعلماء من بلدان مختلفة»، والذى دعا الدكتور منصور فهمى إلى أن ينشر بيانا يفند فيه ما شاع من أن أساتذة كلية الآداب لا يستريحون إلى إسناد مراكز التدريس بها إلى أساتذة من الأجانب: «أننا نرغب فى التعاون مع علماء الغرب الذين تمس حاجة الكلية إليهم وتتطلبهم حركة النهوض العلمى والأدبى فى بلادنا».

ونلاحظ أن الأمور قد هدأت بعد ذلك البيان من أستاذ الفلسفة الشهير، وبدأ الجميع يلتفتون إلى سير الدراسة بالجامعة الأميرية بعد أن فتحت أبوابها . .

***

اتخذت الجامعة الجديدة مع نشأتها قصر الزعفران مقرا لإدارتها، ومن هناك بدأت فى إصدار قراراتها التنظيمية لسير العملية التعليمية، وهى القرارات التى شكلت مجموعة الأسس التى قامت عليها الجامعة، بل بقية الجامعات المصرية بعدئذ . .

كان من شروط القبول أن يقدم كل طالب للالتحاق بالجامعة الجديدة استمارة حكومية بذلك، وأن يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية فى قسم أدبى لكليتى الآداب والحقوق، وقسم علمى لكليات الطب والعلوم، وأن يكشف عليه طبيا . . وقد تحدد مكان الكشف: فى كلية الطب للمتقدمين لكليتى العلوم والطب، وكلية الحقوق للمتقدمين لكليتى الآداب والحقوق.

شرط آخر: دخول امتحان للراغبين فى دخول العلوم والطب والصيدلة . . تحريرى فى الطبيعة والكيمياء، ومعلومات عامة «يكتب الطالب فيها موضوعا من

خمسة موضوعات علمية عامة، وتكون الإجابة فيه باللغة الإنجليزية أو الفرنسية. أما الراغبون فى الالتحاق بالآداب والحقوق فعليهم أن يخوضوا الامتحان على يومين، أولهما فى المعلومات العامة «يلخص الطلبة فيه موضوعا يلقيه عليهم الممتحن باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وتكون إجابة الطلبة بإحدى اللغات العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية، وثانيهما امتحان فى اللغات».

الشرط الأخير متعلق بالمصروفات.. فقد تقرر أن يدفع الراغب فى دخول الامتحان رسما قدره جنيه واحد لا يرد لصاحبه، «والمصروفات المدرسية هى ثلاثون جنيها فى السنة لكليات الآداب والعلوم والحقوق والطب، وعشرون جنيها لقسم الصيدلة»، وكان مبلغا كبيرا بمقاييس العصر، الأمر الذى يمكن القول معه إن الجامعة الأميرية ولدت أرستقراطية، مما ميزها عن المدارس العليا التى كانت تتقاضى أقل من ذلك بكثير، والتى ظلت مع ذلك متاحة لأبناء الطبقة الوسطى الصغيرة.

وفى احتفال كبير، تم افتتاح كلية الآداب عصر يوم الخميس ١٦ أكتوبر عام ١٩٢٥، وحضره ما لا يقل عن مائتين وخمسين من طلبة الجامعة «وعدد غير قليل من أهل الثقافة وعشاق العلم والأدب»..

تحدث المسيو جريجوار عميد الكلية «فألقى خطبة شيقة باللغة الفرنسية تارة وبالإنجليزية أخرى، ثم لم يَفُتْهُ أن يتلو باللغة العربية كلمة بليغة تكاد مخارج حروفها تكون فصيحة بينة، وهذا شيء يدعو إلى الإعجاب»، ولم يفته أن القانون يقضى أن تكون العربية لغة التعليم فى الكلية، غير أن الواقع أن كبار الأساتذة سوف يدرِّسون بلغاتهم، وأن على الطلاب «أن يتقنوا الإنجليزية والفرنسية اللتين هما اللغتان العلميتان فى أكثر أقطار الأرض. وليس هذا عسيرا على المصريين، فأكثر الطلاب يتقنون الإنجليزية، وتعليم الفرنسية يسير».

أما كلمة مدير الجامعة، أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد، فقد تركزت حول قضية استقلال الجامعة حتى «لا يحد أحد من حرية التفكير فيها. وقد جرت العادة فى كثير من الأمم أن الجامعة لا تضع فى لوائحها عقوبات تأديبية اكتفاء بالقوانين العامة وبقانون الأدب، واعتمادا على أن طلبة الجامعة - وقد أخلصوا لبيئتهم - لا يُصدر منهم ما يدعو إلى العقاب»!

وفى افتتاح كلية العلوم بعد أيام قليلة، ألقى كلٌّ من من الأستاذ إيفار هوجيوم عميد الكلية كلمة بالإنجليزية نوّه فيها بدور العلماء العرب «الذين بحثوا فى الرياضة منذ قرون»، ومدير الجامعة الذى عبّر عن أمله بأن «نرى للطبيعيات والرياضيات العالية فى بلادنا ميدانا تتبارى فيه ملكات شبابنا، فتخرج من أبحاثها بما ينفع الناس من ثمرات الاستكشاف والاختراع»!

وفى حديث «لحضرة صاحب العزة الأستاذ الجليل أحمد لطفى السيد بك مدير الجامعة المصرية» مع الأهرام، نشرته الجريدة يوم الجمعة ٢٣ أكتوبر، ذكر أنه قد تم قبول ١٧٤ طالبا بكلية الآداب و٢٤٠ طالبا بكلية العلوم، وأن المؤسسة الجديدة اضطرت إلى الاستعانة بالأساتذة الأجانب «على أن يكون إلى جانبهم أعوان من المصريين يساعدون الطلبة على فهم دروسهم، وهم من جهة أخرى ينقلون إلى اللغة العربية أحدث مباحث العلم والأدب».

ومع بدء الدراسة بالجامعة، واجهت الإدارة مشكلة إعراض الطلاب عن الكليتين الجديدتين بسبب ارتفاع المصروفات، الأمر الذى دعا وزارة المعارف إلى أن تقرر إعطاء المجانية لعدد ٢٤ من طلاب كليتى الآداب والعلوم سعيا للإقبال عليهما.

المشكلة الثانية واجهها الطلبة هذه المرة، وكانت كما شخصتها الأهرام أن برامج كلياتهم تتضمن علوما كثيرة ليست لها من المراجع العربية، وأن بعض المواد ليس لها من مراجع وافية باللغة الإنجليزية، ففكروا أن «يستصدروا كل شهر مجلة فى مائة صفحة من القطع الكبير مملوءة بمحاضرات أساتذتهم فى علوم الفلسفة والآداب وكل ما له مساس بعلم الأخلاق والاجتماع والأدب العربى وتاريخ الشرق القديم وتاريخ الأمم الإسلامية وجغرافية الشعوب».

* * *

ويبدو أن الكلمة التى ألقاها الأستاذ أحمد لطفى السيد فى افتتاح الجامعة عن ضرورة الحفاظ على استقلال الجامعة كان لها ما يبررها، فقد أكدت الأحداث أن القصر ـ صاحب اليد الطولى فى قيام الجامعة الأميرية ـ قد تصور أن ذلك يتيح له حق التصرف فى شأنها، الأمر الذى بدا فى الأزمة الشهيرة التى جرت فى عهد صدقى.

ففى يوم ٣ مارس عام ١٩٣٢ ، استيقظ المصريون على خبر غريب مفاده أن وزير المعارف فى حكومة صدقى، حلمى عيسى باشا، قد أصدر أمرا بنقل الدكتور طه حسين، عميد كلية الآداب بالجامعة المصرية، إلى وظيفة مراقب التعليم الابتدائى بالوزارة! وكان على المصريين أن ينتظروا للتعرف على السر، وهو الانتظار الذى زاد عن شهر بعد أن طالعوا عريضة القضية التى رفعها طه حسين على الحكومة يطالب فيها بتعويض عن فصله تعسفيا، وكشف فيها عن هذا السر.

الخلاف بدأ بعد أن أصدر حزب الشعب ـ الذى أسسه صدقى باشا ـ جريدة يومية بنفس الاسم، ورأت الحكومة أن تختار لرئاسة تحريرها شخصية مرموقة، فوقع الاختيار على الدكتور طه حسين الذى قدمت إليه كل الإغراءات لقبول هذا العرض، وهو ما رفضه متمسكا بمكانه فى الجامعة بحجة أنه قد انصرف عن السياسة، ولما تراجع صدقى باشا خطوة وطلب من العميد مجرد أن يكتب افتتاحية العدد الأول من الجريدة، اعتذر طه حسين بقوله: «إن كتابتى فى جريدة الشعب تضرنا جميعا ولا تنفع أحدا. فليس من مصلحة الحكومة أن يعرف الناس أن الموظفين يكتبون فى صحفها، ولا ينبغى لعميد كلية من الكليات أن يسخّر نفسه للكتابة فى صحف الحكومة فيتعرض لازدراء الزملاء والطلاب جميعا»!

ولم يمض وقت طويل على هذا الرفض حتى حدث الخلاف الآخر، وكان بمثابة الضربة القاضية لأستاذ الجامعة الذى أراد أن يحافظ على استقلاله واستقلالها . .

القصة كما رواها الدكتور طه حسين أن وزير المعارف دعاه يوم ٩ يناير عام ١٩٣٢ حيث أبدى له رغبته فى منح طائفة من ألقاب الشرف لمن وصفهم «ببعض المصريين النابهين» بمناسبة الزيارة الملكية للجامعة، ولما استفسر العميد عن شخوص هؤلاء، جاءت الإجابة: دولة يحيى إبراهيم باشا، صاحب المعالى توفيق رفعت باشا وعلى ماهر باشا، الأمر الذى دفعه إلى أن يبدى ملاحظة مؤداها أن أولهم رئيس مجلس الشيوخ، والثانى رئيس مجلس النواب، والثالث وزير، «وكلهم من حزب سياسى معين (الشعب) واثنان منهم عضوان فى مجلس الجامعة. وتلك أسباب تمنع منحهم ألقاب الشرف من الجامعة، كما لا يرضى الجامعة أن تمنح ألقابها بأمر الوزير، ورجاه أن يعدل عن رأيه وألاّ يورط الجامعة فى السياسة؛ فهى ناشئة، ومن حقها أن تكون لمصر كلها وللعلم وحده».

البقية أن الوزير أعرب عن غضبه وصمم على أنه سوف يعلن اقتراحه للجامعة ليرى الذين يسيئون للتفكير والذين يحسنونه، ثم «افترق الاثنان متخاصمين»!

الجانب الآخر من القصة رواه السير برسى لورين المندوب السامى البريطانى فى العاصمة المصرية فى رسالة سرية بعث بها لوزير الخارجية البريطانية المستر سيمون، وجاء فيها أن طه حسين قد رشح بين المكرمين أربعة من الأساتذة الأجانب، بريطانى هو الدكتور إليوت سميث المدير السابق لقصر العينى، وفى هذه الظروف صدر القرار بنقل العميد الدكتور طه حسين إلى وزارة المعارف، مما كان بداية لمعركة سياسية وجامعية من أهم المعارك التى عرفتها مصر خلال الثلاثينات . .

***

وما إن ذاع خبر النقل حتى أضرب طلبة كلية الآداب عن تلقى الدروس «واجتمعوا خارج الفصول للإعراب عن أسفهم لنقل الأستاذ طه حسين عميد الكلية إلى وزارة المعارف»، وفى نفس الوقت حاول الأستاذ أحمد لطفى السيد مدير الجامعة احتواء الأزمة بحل وسط، وهو أن يلقى الدكتور طه دروساً بالكلية، ولو بطريق الانتداب، وهو ما رفضه وزير المعارف بحجة «ضرورة تخصيص الأستاذ لوقته لمراجعة مناهج اللغة العربية وكتبها، وبعضها لم يطرأ عليه تعديل منذ سنوات عديدة»، وكان هذا الموقف بمثابة إعلان للحرب على الدكتور طه حسين أولا، وعلى استقلال الجامعة بعد ذلك، ولحساب رجال القصر!

بدأت الحكومة هذه الحرب بالإيعاز إلى أحد نواب الحزب الوطنى المشهورين بمحافظتهم وعدائهم للتجديد، الدكتور عبد الحميد سعيد، ليتقدم باستجواب لوزير المعارف يعدد فيه كل ما ارتآه سوءات لطه حسين . . أولاها الصورة التى كانت قد نشرتها الأهرام للرجل تمثل طلبة كلية الآداب يحيطون به «وقد جلست كل شابة إلى جانب شاب»، والثانية أن طه حسين قد حرض أساتذة الجامعة على عدم التدريس بالأزهر «لمحاربة هذا المعهد الإسلامى العظيم»، والثالثة أن الرجل معروف بمصادمة آرائه لنصوص القرآن الكريم والعقائد الدينية، وقد ظهر عداؤه فى «كثير من تعاليمه وآثاره، ومنها كتاب (الشعر الجاهلى) الذى ضجت عند صدوره البلاد بأسرها».

وبعد أن سجل عبد الحميد سعيد كل ذلك، ذكَّر بالاقتراح الذى كان قدمه النائب

عبد الحميد البنان فى البرلمان عام ١٩٢٦ بإعدام كتاب الدكتور طه حسين، وبتكليف النيابة برفع الدعوى العمومية ضده لطعنه فى دين الدولة، وأخيرا إلغاء وظيفته من الجامعة بعدم الموافقة على الاعتماد المخصص لها .

ثم تصاعدت حدة الأزمة يوم ٩ مارس والأيام التى تلته، فمن ناحية توجه طلبة كلية الآداب إلى مدرج الجغرافيا وظلوا يخطبون ويهتفون، «وقد حضر إليهم فى هذه الأثناء طلبة كليتى الطب والعلوم، وكان من بين الخطباء إحدى الآنسات من طالبات الجامعة» .

ومن ناحية أخرى اجتمع مجلس كلية الآداب، ونعود إلى الوثائق البريطانية لتكشف عما جرى فى هذا الاجتماع . . تقول إن الأساتذة انقسموا على أنفسهم . . الفرنسيون منهم أرادوا تقديم احتجاج لوزارة المعارف يتسم بالاعتدال، على حين كان المصريون والبريطانيون فى صف التشدد، وقد فاز الأخيرون مما نتبينه فى قرارات المجلس التى نشرتها الأهرام فى نفس اليوم، وجاءت على النحو التالى :

١ ـ «يعرب مجلس كلية الآداب عن دهشته من أن نقل الدكتور طه حسين لم يصل إلى علمه إلا عن طريق الصحافة من غير أن يؤخذ فى ذلك رأيه ولا رأى مجلس الجامعة .

٢ ـ «يزيد فى دهشة المجلس أنه لا يعرف سببا لهذا النقل إلا ما أذاعته الصحف مما يدخل فى اختصاص المجلس : محاباة الدكتور طه حسين لبعض الأساتذة الأجانب رعايةً لجنسيتهم، عدم كفايته الإدارية، عدم كفايته العلمية، صلته بالطلبة، ولا تقوم تلك الاتهامات على أساس .

٣ ـ «يعلن المجلس ثقته التامة بالدكتور طه حسين عميد كلية الآداب ويعلن إعجابه بآثاره العلمية .

٤ ـ «يزيد دهشة المجلس وأسفه أن الدكتور طه حسين هو أقدم أساتذة الجامعة، وأن بقاءه أستاذا بها كان من الشروط التى نص عليها العقد الذى تحولت به الجامعة القديمة إلى جامعة حكومية .

٥ ـ «يرى المجلس أن نقل عميد أو أستاذ من غير رجوع إلى مجلس الكلية، ومن

غير سبب يرجع إلى عمله ويقره زملاؤه، لا يمكن أن يتفق لا فى شكله ولا فى موضوع جوهره مع ما يلزم من الاستقلال والطمأنينة والكرامة للبحث العلمى والتعليم».

وبهذا القرار الأخير نجح مجلس كلية الآداب فى إبراز القضية على اعتبارها قضية «استقلال الجامعة» وليست قضية استبعاد أستاذ منها مهما بلغت قيمته، الأمر الذى نتبينه مما خلص إليه من ضرورة المبادرة إلى عقد مجلس الجامعة ليضع لائحة للتوظف فيها تحوى من الضمانات ما يكفل حرية البحث العلمى ويصون كرامة أعضاء هيئة التدريس، وأن يتخذ ما يلزم لاعتبار مشروع اللائحة الخاص بتوظيف أعضاء هيئة التدريس وناديهم نافذة المفعول، وأخيرا أن يطبق مشروع اللائحة المذكور على حالة الأستاذ الدكتور طه حسين.

ازدادت حدة الأزمة بعد أن اتسعت حركة إضراب الطلبة فشملت أغلب كليات الجامعة، ولم تعد مقصورة على طلبة كلية الآداب . . وتحت وطأة هذه التطورات، وعلى ضوء تاريخ الأستاذ أحمد لطفى السيد الحافل بالدفاع عن الحرية، لم يكن هناك مندوحة من أن يقدم الرجل على الخطوة التى انتظرها منه الجميع . . تقديم استقالته التى نشرت الأهرام نصها فى عددها الصادر يوم ١١ مارس عام ١٩٣٢ .

استهل الاستقالة بالإعراب عن أسفه لنقل الدكتور طه حسين «لأن هذا الأستاذ لا يستطاع، فيما أعلم، أن يُعوض الآن على الأقل لا فى الدروس التى يلقيها على الطلبة ولا فى محاضراته العامة للجمهور، ولا من جهة هذه البيئة العلمية التى خلقها حوله وبث فيها روح البحث الأدبى».

وعبّر عن اعتراضه على النقل الفجائى للدكتور طه حسين لما فى ذلك من خروج على العقد الذى تم بين وزارة المعارف وبين الجامعة القديمة، وألمح إلى محاولته التوصل إلى حل وسط، وأنه فى مقابلة مع رئيس الوزراء شعر منه بقبوله لهذا الحل حتى اجتمعت الوزارة وقررت رفضه، «وأن قرار النقل نافذ بجملته وعلى إطلاقه». وانتهى الأستاذ لطفى السيد إلى القول بأنه لا يستطيع أن يقر الوزارة على هذا التصرف «الذى أخشى أن يكون سُنة تذهب بكل الفروق بين التعاليم الجامعية وأغيارها»!

ولم تتراجع حكومة القصر عن موقفها، إذ لم يمض يومان على تقديم أستاذ الجيل لاستقالته حتى وصله رد وزير المعارف، حلمي عيسى باشا، بقبولها.

تبع ذلك أن بدأت الحكومة الصدقية كعادتها فى اتخاذ بعض الإجراءات القمعية . . بدأت بعقد اجتماع لمجلس الجامعة الذى وجه بيانا تحذيريا للطلاب حاول أن يوقع بين هؤلاء، فقد صنفهم إلى غالبية تريد الانتظام فى الدراسة وأقلية تسعى إلى تعويقهم عن ذلك. «ولما كان من واجب الجامعة تمكين طلبتها من متابعة دراساتهم التى التحقوا بالكليات من أجلها، فقد رؤى مبدئيا أن يعلن إليهم:

«أولا: لن يسمح لأى طالب من كلية، الدخول إلى كلية أخرى».

«ثانيا: كل طالب يحرض زملاءه على الإضراب أو يحاول منعهم من الانتظام فى الدراسة، سواء كان ذلك داخل الكلية أو خارجها، يعرّض نفسه لتوقيع الجزاءات التأديبية عليه».

على الجانب الآخر، بدأت وزارة الداخلية فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الطلبة من التظاهر فيما حدث فى نفس اليوم، فقد ذهب طلبة كلية الطب صباح يوم ١١ مارس إلى كليتهم وقرروا الإضراب فى اليومين التاليين. . «وبينما هم مجتمعون حضرت قوات البوليس ووقفت على أبواب الكلية من الخارج وعلى الباب الكبير لمستشفى قصر العينى ومنعت دخول الطلبة إلا من كان يحمل منهم تذكرته الشخصية، وقد استطاع عدد كبير جدا الدخول إلى الكلية من أبوابها ومسالكها المختلفة، ولكن البوليس فطن فى النهاية إلى هذه الأبواب فأقفل البعض وترك على البعض الآخر قوات تمنع الطلبة من الدخول».

ومن داخل كلية الطب أصدر الطلبة مجموعة من القرارات:

١ ـ استنكار محاصرة كلية الطب وإهانة الطلبة بتعدى رجال البوليس عليهم.

٢ ـ الإهابة بمجالس الكليات للاجتماع والنظر فى الحالة الجامعية الحاضرة بعد تعقدها باستقالة مدير الجامعة.

٣ ـ إرسال نداء للصحف لدعوة خريجى الجامعات الأوربية وأعضاء الجامعة

القديمة ووزراء المعارف السابقين للنظر فيما يجب اتخاذه نحو الجامعة وموقف وزارة المعارف.

٤ ـ إرسال خطاب مفتوح إلى عميدى كليتى الطب والحقوق وأساتذة الجامعة ليقوموا بنصيبهم فى الذود عن كرامة الجامعة وأن يتضامنوا مع مدير الجامعة حفظا لكرامة العلم.

٥ ـ استمرار الإضراب حتى ينجلى الموقف.

ولم يكن لحكومة صدقى أن تهدأ بالا حتى تقضى على حركات الاحتجاج وتنفّذ سياساتها القمعية التى طالما اتبعتها فى مجالات أخرى.

***

وفى داخل مجلس النواب، وفى تمثيلية ممجوجة، بدأت حكومة صدقى فى تلطيخ سمعة العميد، وذلك بعد أن قام نائب من حزب الشعب، أحمد والى الجندى، بتقديم عدد من الأسئلة المعدة سلفا ليجيب عليها وزير المعارف . .

عن نفقات طه حسين فى المؤتمرات التى حضرها: مؤتمر الآثار السورية فى بيروت ودمشق عام ١٩٢٦ «وقد رافقته السيدة قرينته وصرف لهما عن ذلك مبلغ ٥٠ جنيها و٣٤٤ مليما»، ومؤتمر المستشرقين فى أكسفورد عام ١٩٢٨ وصرف له مع قرينته مبلغ ١٨١ جنيها و٩٩٥ مليما، ومؤتمر المستشرقين فى فيينا عام ١٩٣٠ وصرف له ١٥٠ جنيها و٩٣٧ مليما.

عن أعمال الترجمة التى كلفته الجامعة بها، أكد الوزير أن كلية الآداب أخرجت سبعة كتب فرنسية لم يترجم العميد منها إلا كتابا واحدا عدد صفحاته ٦٠، «وهو الذى روجع وقدم للجامعة، وأما الكتب الأخرى فلم يقدم منها شىء، وأن مجموع المكافأة التى صرفت عن هذا العمل هى ٤٨٠ جنيها»!

أما عن مسألة النقل، فقد أكد حلمى عيسى باشا على أن المادة ١٦ من القانون الصادر عام ١٩٢٧ الخاص بتنظيم وظائف التدريس بالجامعة قد جعلت تعيين الأساتذة وسائر المشتغلين بالتدريس من حق وزير المعارف، وأنه بالتالى يملك حق نقلهم، وأن رأى مجلس الكلية أو مجلس الجامعة استشارى؛ «ذلك أن التعليم

العالى ـ وهو الذى ينظم الثقافة العالية فى البلاد لتخريج الرجال الذين يعهد إليهم أمر إدارة أمورها الحيوية ـ لا يمكن أن يكون بعيدا عن مراقبة وسلطة البرلمان، والتى لا تتحقق إلا إذا كان وزير المعارف مسئولا عن هذا بحكم القانون الذى تخضع لسلطاته الجامعة المصرية».

ولم يكن ممكنا أن تمر هذه التمثيلية دون رد الأستاذ أحمد لطفى السيد بك الذى استقبل مندوبى الصحف فى داره بمصر الجديدة وأكد حرصه على ألاّ تتدخل السياسة فى الجامعة بأى وجه كان. . «ولقد حرصت وحرص الأساتذة والطلاب، فيما أعلم، أن تبقى الأزمة الجامعية لا تتعدى دائرة الجامعة، ولكنى أخشى من أن كثرة البيانات السياسية من جانب الحكومة تنقل الأمر إلى ما وراء حدود المسألة الجامعية، ولا شك أن الجامعة والحكومة كلتيهما فى غنى عن ذلك».

أما الدكتور طه حسين فقد نفى أنه تقاضى أى أجر عن أعمال الترجمة للكتب الجامعية التى وضعها الأساتذة الأجانب، وأنه قام بهذا العمل مجانا. . «ولكنى طلبت أن تمنح الجامعة مكافأة قدرها عشرة جنيهات تدفع للسكرتير الذى يقرأ لى ويكتب عنى فى هذه المراجعات»، انتقل بعد ذلك للرد على مسألة المؤتمرات التى ذكرها الوزير، فذكر أنه كان يذهب إلى بعضها إكراها من وزراء المعارف الساعين إلى عدم اقتصار تمثيل الجامعة على الأساتذة الأجانب، وأنه حضر بعض هذه المؤتمرات بصفته الشخصية وبناء على دعوة من منظميها، وانتهى إلى القول بأنه لا يدرى ماذا يلاحظ عليها «أكثر من أنى لم أكن أذهب إليها وحدى، فكانت الحكومة أو الجامعة تتحمل ما ينشأ عن ذلك من نفقات، ولكن ينبغى أن يسأل مجلس الجامعة أو مجلس الوزراء هل سعيت إليهما فى هذا التمثيل أم هما اللذان طلبا إلىّ السفر؟!».

فى ذات الوقت أدلى الدكتور طه حسين بحديث إلى صحيفة الجهاد الوفدية كان أشد حدة من حديث الأهرام، الأمر الذى دفع وزير المعارف إلى أن يقرر إجراء تحقيق مع العميد حوله، وانتدب محمد العشماوى بك سكرتير عام الوزارة لإجراء هذا التحقيق.

ومع تزايد احتجاجات الطلبة وتأزم الموقف، اتخذت الحكومة الصدقية فى جلستها المنعقدة يوم ٣٠ مارس عام ١٩٣٢ قرارها الأخير بفصل «طه حسين أفندى

الموظف بوزارة المعارف العمومية من خدمة الحكومة»، مستندة فى ذلك على الاتهامات التى كالها له عبد الحميد سعيد عضو مجلس النواب.

وبغض النظر عن الأزمة التى صاحبت محاولة حكومة القصر التدخل فى شئون الجامعة والاعتداء على استقلاليتها، فإن النتيجة كانت فى صالح هذه الحكومة، ولو إلى حين!

٢) مجمع اللغة العربية

فى يوم الثلاثاء ١٣ ديسمبر عام ١٩٣٢، وقَّع الملك فؤاد مرسوما بإنشاء معهد باسم «مجمع اللغة العربية الملكى يكون تابعا لوزارة المعارف، ومركزه مدينة القاهرة».

وظائف المجمع ـ كما جاء فى المرسوم ـ المحافظة على سلامة اللغة العربية، «وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون فى تقدمها وملائمة على العموم لحاجات الحياة فى العصر الحاضر، وذلك بأن يحدد فى معاجم أو تفاسير خاصة أو بغير ذلك من الطرق، وما ينبغى استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتراكيب»، ووضع معجم تاريخى للغة العربية، وتنظيم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة، وأخيرا البحث فى كل ما له شأن فى تقدم اللغة العربية.

العضوية: يتألف من عشرين عضوا يختارون من غير تقيد بالجنسية من العلماء المعروفين بتبحرهم فى اللغة العربية، على أن يعينوا أول مرة بمرسوم ملكى، وإذا خلا محل أحدهم يقترح المجمع اسم العضو الجديد بأغلبية ثلثى الأعضاء، ويختار رئيس المجمع من بين ثلاثة أعضاء عاملين «ينتخبون بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، ويكون تعيينه بمرسوم لمدة ثلاث سنوات، ويجوز عند انقضاء مدته إعادة تعيينه بالطريقة نفسها».

نظام العمل: أن ينعقد كل سنة مدة شهر على الأقل فى الشتاء أو فى الربيع، على «أن يعقد فى دوره عشرين جلسة على الأقل، ويتداول الرأى فى الأعمال التى أعدت منذ دورته الأخيرة.. ولا تكون قرارات المجمع صحيحة إلا إذا حضره اثنا عشر عضوا على الأقل، وتصدر قرارات بأغلبية آراء الحاضرين».

وتضمن المرسوم أخيرا بعض الإجراءات التنظيمية، كأن تلحق ميزانية المجمع بميزانية وزارة المعارف العمومية، وأن تتولى الأخيرة طبع ما يطلب المجمع طبعه بلا أجرة، كما تتخذ نفس الوزارة كل الوسائل «التى تكفل اتباع قرارات المجمع فى اللغة العربية وألفاظها وتراكيبها، وذلك بإذاعتها إذاعة واسعة، وباستعمالها بوجه خاص فى مصالح الحكومة وفى التعليم والكتب الدراسية المقررة».

ولم تكن الفكرة جديدة، فقد بدأت على يد السيد توفيق البكرى الذى جمع فى داره لفيفا من كبار الكُتاب والعلماء، «ولم يَطُلْ عمر هذه الجمعية»، فخلفتها جمعية أخرى ثم أخرى إلى أن أنشأ «خريجو دار العلوم ناديهم وأصدروا مجلتهم وتوخوا العمل منفردين برئاسة حفنى بك ناصف».

تحولت الفكرة من المبادرات الأهلية ـ خاصة بعد إقفال نادى دار العلوم وإيقاف المجلة ـ إلى العمل الحكومى حين تولت إدارة دار الكتب زمام المبادرة، غير أن المحاولة لم تفلح أيضا، بيد أن الفكرة ظلت تنمو وانتشرت فى سائر البلدان العربية، فأنشئ مجمع علمى فى لبنان وآخر فى العراق وغيره فى سوريا ومثله فى فلسطين.

أما فى مصر فقد عادت الفكرة إلى الحياة بعد أن تولى الأستاذ لطفى السيد بك وزارة المعارف فى حكومة محمد محمود (١٩٢٩)، ولأول مرة تخصص الحكومة ميزانية لإقامة المجمع. وقد شجع هذا القرار المجامع العلمية العربية الأخرى على أن تبعث ببعض أعضائها إلى القاهرة للبحث فى كيفية التعاون بينها وبين المجمع المصرى.

غير أن التطورات السياسية التى عرفتها السنوات الثلاثة التالية قد دفنت الفكرة فى ملفات وزارة المعارف العمومية . . انتخابات ١٩٣٠ وما تبعها من تكوين وزارة النحاس، المفاوضات الفاشلة بين هذا الأخير وبين وزير الخارجية البريطانية المستر آرثر هندرسون، انقلاب القصر وبداية عهد صدقى بكل ما صحبه من عواصف لم تهدأ إلا بعد نحو عامين.

عادت الفكرة إلى الظهور فى صيف عام ١٩٣٢ عندما نشر الأهرام فى ١٩ أغسطس خبرا مفاده أن وزير المعارف حلمى عيسى باشا «أخرج المشروع من مكانه

فى المحفوظات وأخذ يدرسه باهتمام خاص، وأنه باحَث فى الموضوع بعض أقطاب اللغة ورجال العلم».

شجع ذلك أحد المهتمين باللغة، جرجس زنانيرى باشا، على أن يضع مقالا طويلا بيّن فيه أسباب الحاجة الملحة لقيام ما أسماه «أكاديمية اللغة العربية»؛ فقد حدث خلال السنوات الأخيرة أن التطورات العالمية، علمية وفنية، قد أدخلت عبارات وكلمات عديدة على جميع اللغات الغربية، «وهذه المفردات تنقصنا فى اللغة العربية، الأمر الذى ترتب عليه غموض تفسيرها وارتباك فهمها، لأن كل كاتب يذهب فى ترجمتها مذهبا يختلف عن مذهب زميله»، وخلص من ذلك إلى القول بأن اختصاص هذه الأكاديمية هو إبقاء الطابع الفصيح للغة العربية «مما يزيد من بهجتها ورونقها بإيجاد الألفاظ العلمية الفنية التى تطابق الأحوال العصرية، أو بتعريب الألفاظ الأجنبية وإدخالها فى اللغة ككلمات عربية محضة حتى يتيسر للجمهور على العموم، وللتلاميذ بنوع خاص، أن يسيروا فى المطالعة أو فى الدروس السير الطبيعى الذى لا يشوهه التباس».

وكأن الجميع كانوا فى انتظار إشارة البدء التى أطلقها تصريح الوزير، فقد كتب من وقّع باسم (خلدون) مذكرًا أن الأكاديميات اللغوية قد انتشرت فى الغرب «حيث لا يجد أبناؤها من العلماء والباحثين غضاضة فى أن يستعيروا لها ألفاظا أجنبية ويضيفوا إلى ثروتها من الاصطلاحات الحديثة ثروة جديدة»، وقارن هذا بالعربية التى تركها أبناؤها، ولا سيما فى مصر، تستقبل المدنية الحديثة «وتجاهد وحدها فى ملاينتها ومصانعتها حتى تسايرها، ولم تتقدم هيئة علمية منظمة لتأخذ بيدها وتعد لها عدة الحياة، بل اقتصر الأمر على جهود فردية لا تغنى شيئا ولا تشفى غليلا»!

وكتب الأستاذ «أسعد خليل داغر» عما أسماه «أسباب قصور اللغة العربية فى الوقت الحاضر»، كان أولها - فى رأيه - مضايقة اللهجات العامية لها، والتى «تمكنت منا حتى أوشكت أن تكون الآلة الوضعية الوحيدة للتخاطب والتفاهم، وهى حشو آذان المستمعين وملء ألسنة المتكلمين، وشيوعها على هذا الوجه يضايق اللغة الفصحى ويحُول دون تقدمها أو ارتقائها».

السبب الثانى : كثرة الحاجات التى جدت، والتى بلغت من الكثرة مبلغا «شب عن طوق الحصر وجاوز حد الإحصاء، وقد طما سيلها من أواسط القرن الماضى (التاسع عشر) طموا عم أسواقنا وتناول أكبر جانب مما يباع فيها من العروض والأمتعة والآنية والبضائع، وزحف جيشها على معاملنا ومخازننا وصيدلياتنا».

الثالث: مزاحمة اللغات الأجنبية التى تسابق العربية فى المدارس، والتى بلغ من سرعة انتشارها أن عدد المتكلمين بها والمطالعين لكتبها وصحفها يزيد كل يوم؛ «فباللغات الأوربية يتكلم فريق كبير منا فى بيوتهم ومجتمعاتهم، وعلى تحصيلها يكب أولادهم منذ الصغر، فيضعف ميلهم إلى لغتهم ويهجرونها، فتصبح غريبة عند كثيرين من أهلها»!

وعزا السبب الرابع والأخير لقصور اللغة العربية إلى قلة المشتغلين بها، مما ترتب عليه نقص المحصول اللغوى، «فقل استخدام طائفة كبيرة من الأسماء الموضوعة لكثير من المسميات، وانقطع أو كاد وضع الألفاظ الجديدة، ولما نقص الصادر من محصول اللغة وزادت مقادير الواردات، اختل التوازن الذى كان قبلا وتراكمت بضائع الواردات، فغصت بها أهراء الألسنة ومخازن الأقلام»!

* * *

فى هذا المناخ العام انبرى أحد قراء الأهرام، محمد شوقى أمين، بوضع سلسلة من المقالات تحت عنوان «اللغويون قديما وحديثا» بدأها بالجوهرى وأنهاها بإبراهيم اليازجى، ولا نشك أنها كانت مفيدة وممتعة لقراء الجريدة فى ذلك الزمن. .

«الجوهرى» الذى ولد فى الثلث الثانى من القرن الرابع الهجرى فى أحد بلاد الترك، ولمحبته للغة والأدب هجر وطنه ودخل العراق وقرأ العربية على فطاحلها، «وعاد الجوهرى مرتويا إلى خراسان، وأقام بنيسابور يؤلف ويصنف، فوضع كتابين أحدهما فى العروض والآخر فى النحو، ووضع معجمه الخالد (تاج اللغة وصحاح العربية) الذى اشتهر باسم الصحاح، غير أنه بعد وضع هذا الكتاب اعترته وسوسة واختلاط بعقله، فصعد إلى سطح المسجد وزعم أنه يطير، فسقط من سطح المسجد جثة هامدة»!

«ابن دريد» ولد فى البصرة أوائل العقد الثالث من القرن الثالث الهجرى «وكان قوى الحافظة واسع العلم، تصدر للدرس نحو ستين سنة، ويقولون (ما ازدحم الشعر واللغة فى صدر أحد ازدحامهما فى صدر ابن دريد)، وترك تصانيف عديدة منها كتاب الاشتقاق، وكتاب السحاب والغيث، وكتاب السرج واللجام».

«الأصمعى» ووصفه الأستاذ محمد شوقى أمين بأنه «سيد أئمة اللغة غير منازع، وتدين له العربية بيد بيضاء لم يسد مثلها مثله. ولد فى البصرة فى العقد الثالث من القرن الثانى الهجرى، واستقدمه الرشيد فى أيام مُلكه . . كان قوى العارضة، ويقال إن سيبويه ناظره فغلبه الأصمعى، فقالوا (الحق مع سيبويه ولكن الأصمعى غلبه بلسانه) . . من مؤلفاته: الألفاظ، الأضداد، مياه العرب، النوادر، المصادر، الأراجيز، معانى الشعر، جزيرة العرب، السلاح، وأخيرا الوحوش».

«ابن سيده» من أهل مرسية بالأندلس، «واسع الحافظة إلى أقصى مدى والمعروف من مصنفاته خمسة، أولها المخصص وهو فى سبعة عشر مجلدا، وثانيها المحكم وهو فى ثمانية عشر مجلدا، وثالثها شرح الحماسة وهو فى سبعة مجلدات، ورابعها شرح إصلاح المنطق، وخامسها شرح كتاب الأخفش».

«أبو عمرو بن العلاء» وكان من أعرق بيوت البصرة حسبا ونسبا، «وكان إمامها فى اللغة والنحو والقراءات، ويقول المؤرخون إن دفاتره كانت ملء بيته إلى السقف، ولكنه تنسك وأحرقها، فما أشد التنسك على اللغة والأدب»!

كان آخر اللغويين الذين اختارهم الأستاذ محمد شوقى أمين أحد المعاصرين؛ «إبراهيم اليازجى»، من أعماله أنه عُهد إليه بتحرير «النجاح» فى أوائل العقد الثامن من القرن التاسع عشر . . فلما هبط مصر أنشأ مجلة «البيان»، ثم أنشأ مجلة الضياء التى ظلت ثمانى سنوات. «ومن آثار اليازجى القلمية: أغلاط العرب، أغلاط المولدين، نقد لسان العرب، أصل اللغات السامية، التعريب، الشعر، العلوم عند العرب، لغة الجرائد . . وله كتاب لغوى كبير هو (نجعة الرائد وشرعة الوارد فى المترادف والمتوارد) جمع فيه كثيرا من المترادفات من كل ناحية، وهو على نمط (الألفاظ الكتابية) للهمذانى».

لم تكتف الصحف بفتح صفحاتها للمحتفين بفكرة المجمع والساعين إلى تأصيلها والمنبهين إلى شدة الحاجة إليها، فقررت إحداها أن تعقد استفتاء لقرائها . .

موضوع الاستفتاء: العشرون عضوا الذين سيختارون لعضوية المجمع المزمع، فقد طالب الاستفتاء القراء من الأدباء، والذين يغارون على اللغة، أن يشاركوا فى ترشيح هؤلاء الأعضاء، «وأن الاختيار حر وعام، بمعنى أنه يشمل جميع طبقات المشتغلين باللغة. ولما كان لهذا المشروع من جلالة القدر وخطورة الأثر ما يسمو به عن النزعات الحزبية والأهواء السياسية، وجب أن يكون الاختيار قائما على أساس صحيح من التجرد والإخلاص لوجه اللغة وحدها».

ووضعت الصحيفة بعضا من الشروط للاختيار: ألاّ يكون المرشح أديبا فحسب، بل لا بد أن يكون محيطا بتاريخ اللغة وآدابها، وأن يكون فريق من المرشحين للعضوية من الملمين بلغة أو أكثر من اللغات الأجنبية الحية، وكذلك اللغات القديمة كالإغريقية واللاتينية، واللغات التى اتصلت بها الثقافة العربية قديما كالفارسية والعبرية والسريانية، كما ينبغى أن يمثل فريق منهم بعض المهن والحرف كالطب والهندسة . . إلخ . .

فى عدد آخر من الجريدة حاولت أن تساعد المستفتين، فوضعت لهم قائمة بمائة اسم، يختارون أعضاء المجلس العشرين المرشحين من بينها، وإن كانت قد اعترفت بأن هؤلاء المائة لا يمثلون جميع العلماء؛ «فقد يكون من بين هؤلاء من تؤهله مواهبه لعضوية المجلس أكثر من الذين ذكرناهم على سبيل الاستئناس . .

أبرز هذه الأسماء المقترحة: أحمد زكى باشا، أحمد لطفى السيد بك، الأستاذ أحمد أمين، الشيخ أحمد الإسكندرى، إبراهيم عبد القادر المازنى، أحمد زكى أبو شادى، أمين سامى باشا، أنطون الجميل بك، حاييم ناحوم أفندى، خليل مطران، شفيق غربال، داود بركات، طه حسين، عباس محمود العقاد، عبد الوهاب عزام، دكتور على مصطفى مشرفة، فكرى أباظة، دكتور محمد حسين هيكل بك، محمد توفيق دياب، محمد فريد وجدى، محمد توفيق رفعت باشا، محمد كامل مرسى بك، الشيخ محمد الخضر التونسى، الشيخ محمد التفتازانى، محمود أبو النصر بك، الدكتور منصور فهمى، وآخرين.

وعلى هامش الاستفتاء كتب الكثيرون يحبذون هذه الخطوة . .

الأستاذ سيد قطب علق على أهمية أن يكون للشعب رأى فى اختيار أعضاء المجلس الجديد فيما حدث فى كل المشروعات الناجحة من قبل : الجامعة المصرية «اختمرت فكرتها فى رءوس المفكرين من أبناء الشعب ، واحتضنها سعد زغلول وقاسم أمين من رجال الشعب ، وأخيرا وبعد مضى عشرين عاما تسلمتها وزارة المعارف وتقلدها الرجال الرسميون» ، نفس الشىء حدث بالنسبة لبنك مصر والجمعية الزراعية وسواهما . . «فإذا كان الشعب هو صاحب الفكرة وهو الداعى إليها فمن حقه إذن أن يشترك فى تنفيذها» .

الأستاذ محمد شوقى أمين حذر ولاة الأمور من أن يصبغوا المجمع بصبغة مؤتمر «يحسن فيه أن يمثل لدور التعليم والثقافة ، ومن ذلك تنجم عوامل المحاباة والإرضاء من نحو الإكثار من ممثلى إحدى الدور ، أو من نحو اعتزام تمثيل دار أخرى لفكرة التمثيل وحدها ، وإن لم يكن فيها من يستحق العضوية فى مجمع لغوى» .

محمد رشاد الطوبى الحاصل على بكالوريوس درجة الشرف الأولى من الجامعة ذكر أن فى مصر عددا كبيرا من المشتغلين بالعلوم الطبيعية والرياضة فى جهات مختلفة غير معروفين من الشعب ، واقترح تقسيم العضوية على النحو التالى : أربعة مقاعد للعلوم الطبيعية بسائر أنواعها ، واثنان للعلوم الهندسية ، وثمانية للغة والآداب ، «على أن ينتخب هؤلاء الثمانية بواسطة الشعب لأنهم معروفون له ، أما الاثنا عشر السابقون فيترك انتخابهم للأوساط الخاصة» !

وبينما انهمك القراء على اختلاف توجهاتهم فى الإدلاء بآرائهم فى تكوين المؤسسة الجديدة ، دارت معركة صغيرة ـ ربما لم يشعر بها الكثيرون ـ بين المناصرين لأن يكون المعهد مصريا خالصا ، وبين المؤيدين لفكرة أن يدخله بعض العناصر من العرب والمستشرقين . .

الأستاذ محمد شوقى أمين تدخل مرة أخرى فى الجدل الذى دار حول هذه القضية ، وكان رأيه «بوجوب مصرية المجمع فى أعضائه . . فإن الشمول فى مثل هذه الشؤون يخرجها عن طبيعة العمل المنظم والإنتاج المرتب إلى سماء المؤتمرات وما يشبهها ، مما يجعل صبغتها أدبية أكثر منها عملية . . ودوننا المجمع العلمى فى

دمشق، فمن الحق أن فى أعضائه من رحاب الشرق جمعاء، ولكن من الحق أيضا أن عضوية هؤلاء الشرقيين أقرب ما تكون إلى الألقاب الشرفية والعضوية الاسمية، أما هيئة المجمع العلمية فمن أهل دمشق والمقيمين فيها».

واختلف بهى الدين بركات بك مع هذا الاتجاه، ورأى أن يشمل المجمع جميع ممثلى البلدان العربية؛ «إذ إن ذلك يكون عونا على توحيد الثقافة بين مصر وجيرانها ويكون مدعاة لإيجاد الصلات وإحكام الروابط الأدبية بينها». أما عن وجود المستشرقين ضمن أعضاء المجمع، فيما بدا من رغبة الحكومة، فمن رأيه أن الاستعانة بهم «تصبح شيئا مرغوبا فيه إذا تمت على الوجه الذى اقترحه حضرة الأستاذ الدكتور طه حسين».

على العكس من هذا الرأى الأخير كان ما أدلى به ياسين أحمد بك رئيس محكمة جنايات مصر، ففى إيجاد عدد من المستشرقين فى المجمع الجديد وجاهة ظاهرة، «غير أنه فى نظرى يحمل بين طياته تهديدا للغة العربية بالفناء، وذلك لأن المجمع سيكون من أهم غاياته وضع معجم لغوى شامل عام، ونحن لا نود من هذا المعجم إلا أن يكون مرآة صافية تتراءى فيها ألفاظ اللغة العربية التى يتخاطب بها أفراد الشعب، لا فرق بين متعلم وغير متعلم».

وإن كان من الملاحظ أن بعض الصحف القريبة من دوائر الحكومة قد دافعت عن وجود نفر من المستشرقين فى المجمع، عاملين أو مراسلين، فإن هذا الوجود فى رأى جريدة المقطم «يشدد عزيمة الأعضاء الشرقيين ويبعثهم على مضاعفة نشاطهم، علاوة على ما يستفاد منهم بالوقوف على الأساليب التى وضعت فى الغرب فى درس اللغات والأساليب بعلم الفيلولوجيا Philology»

مرة أخرى، وكما حدث فى ترشيح أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة الميرية، كان الملك يميل إلى الرأى الثانى، الأمر الذى لم يكتمه وزير المعارف، حلمى عيسى باشا، فيما جاء فى قوله إنه إذا كان من المراد خدمة العلم واللغة، وكان العلم لا وطن له، وكنا فى حاجة إلى أفراد وقفوا على دقائق اللغات السامية الشرقية وأصولها ومتونها، «فلماذا لا يجوز أن نستعين ببعض الأفذاذ من العلماء المستشرقين الذين امتازوا بسعة العلم فى اللغات المذكورة؟».

وفى يوم ١٧ نوفمبر أعلنت الأهرام نتيجة الاستفتاء، وكان فى مقدمة العشرين الفائزين: محمد فريد وجدى، طه حسين، داود بركات، أحمد الإسكندرى، خليل مطران، أحمد لطفى السيد، على الجارم، عباس العقاد، عبد العزيز البشرى، محمد حسين هيكل، محمد رشيد رضا، نجيب الغرابلى.

وانتظر الجميع بعدئذ ما سوف يقدم عليه القصر بشأن تعيين الأعضاء المختارين، الأمر الذى تأخر لنحو عشرة أشهر . .

***

كان من الطبيعى أن تزداد التكهنات عن طبيعة الأعضاء العشرين بعد صدور المرسوم الملكى بقيام المجمع يوم ١٣ ديسمبر عام ١٩٣٢، وهى التكهنات التى استمرت حتى يوم ٧ أكتوبر من العام التالى حين صدر المرسوم الملكى بتعيين الأعضاء العاملين بالمجمع، وكان ما جاء فيه مخيبا لكل التوقعات . .

فلم يزد عدد المصريين عن عشرة أعضاء: محمد توفيق رفعت باشا، حاييم ناحوم أفندى، الشيخ حسين والى، الدكتور منصور فهمى عميد كلية الآداب، الشيخ إبراهيم حمروش شيخ كلية اللغة العربية بالأزهر، الشيخ محمد الخضر حسين الأستاذ بكلية أصول الدين بالأزهر، أحمد العوامرى بك مفتش أول اللغة العربية بوزارة المعارف، على الجارم بك مفتش اللغة العربية بنفس الوزارة، والشيخ أحمد على الإسكندرى أستاذ اللغة العربية بدار العلوم، ولم يكن من بين هؤلاء ممن فازوا فى استفتاء الصحف سوى على الجارم بك والشيخ الإسكندرى!

وعلى الرغم من أنف المعترضين، فقد تضمن المرسوم الملكى تعيين خمسة من المستشرقين أعضاء فى المجمع الجديد: الأستاذ جبس من مدرسة لندن للدراسات الشرقية، الأستاذ الدكتور فيشر من جامعة ليبزج، الأستاذ نللينو من جامعة روما، والأستاذ ماسينيون من جامعة فرنسا، والأستاذ فنسنك من جامعة لايدن بهولندا.

الأعضاء الخمسة الأخيرون جاءوا من البلاد العربية الأخرى: محمد كرد على بك، الشيخ عبد القادر المغربى، الأب أنستاس مارى الكرملى، عيسى إسكندر المعلوف أفندى، وأخيرا السيد حسن عبد الوهاب أفندى.

بدت خيبة الأمل من طبيعة أعضاء المجمع الذى علق عليه المثقفون آمالا كبارا، من أن بعضهم عثر لأحدهم على ما يفيد بتهجمه على الدين الإسلامى، ورأوها فرصة لتأكيد سوء اختيار الحكومة لشخصيات المستشرقين . .

فقد كتب الدكتور حسين الهراوى مقالا طويلا أفردت له الأهرام صدر صفحتها الأولى فى عددها الصادر يوم أول نوفمبر عام ١٩٣٣ تحت عنوان «المستشرقون والإسلام ـ فنسنك عضو المجمع اللغوى يسخر من الإسلام»، عدَّد فيه بعض ما جاء فى كتابات هذا المستشرق الهولندى . .

جاء فى مقدمة هذا المقال اتهام فنسنك بأنه لما أراد أن ينال من الإسلام «فإنه يفرض فرضا، ثم يبحث عن الآيات التى قد تتناسب مع هذا الرأى الذى فرضه، فإذا وجد آية تدحض رأيه حذفها حذفا وأنكرها إنكارا حتى يخرج بالنتيجة التى تزرع الشك فى فؤاد من يطلع على أقواله . . وهذه هى طريقة المستشرقين التى يتبعونها عند مباحثهم فى الإسلام نفسه، أو فى حياة محمد عليه الصلاة والسلام، أو عندما يريدون أن يستقصوا مسألة فى القرآن، وهى طريقة قديمة الغرض منها تزويد جماعة المبشرين والمستعمرين بحجج شبه منطقية يزعزعون بها عقائد المسلمين ويفلون من تنسكهم بدينهم». وفى مواجهة هذه الهجمة لم يملك الأستاذ فنسنك من أن يعلن اعتذاره عن قبول عضوية المجمع الجديد.

ورغم خيبة الأمل فى اختيار الأعضاء ممن تضمنهم المرسوم الملكى، غير أن ذلك لا يمنع من إبراز حقيقة أن المجمع قد لعب خلال العقود التالية وباقتدار دوره فى الحفاظ على اللغة العربية وتجديد دمائها، حتى أنه حق توصيفه «بمجمع الخالدين»، ولا يمنع أيضا من أن يُعزى الفضل فى ظهوره لعهد فؤاد الأول!

٣) الإذاعة الحكومية

فى يوم الخميس ٣١ مايو عام ١٩٣٤، وقرب نهاية عهد الملك فؤاد، بدأ البث الإذاعى للمملكة المصرية الذى افتتح بتلاوة المقرئ الشهير محمد رفعت بعض آيات من القرآن الكريم، «وكان صوته موسيقيا واضحا ذا حلاوة فى الأذن ووقْع حسن

فى القلوب»، وألقى الشاعر المعروف الأستاذ على الجارم قصيدة بعنوان «تحية جلالة الملك» بصوت واضح جاء فى مطلعها:

ياسارى الشعر يطوى الجو فى آن ويملأ الأفق تغريدا بألحانى

يختال فى بردة الفصحى وتسعده بدائع الحسن من آيات عدنان

تبع ذلك فاصل موسيقى للآنسة أم كلثوم «أبدعت فيه ما شاء لها صوتها الساحر وفنها الممتاز». ولما كان يصعب غياب أمير الشعراء، أحمد بك شوقى، عن هذه المناسبة، رغم رحيله قبل عامين، فقد ألقى نجله حسين شوقى أبياتا من قصيدته المعروفة عن النيل، والتى جاء فى مطلعها:

من أى عهد فى القرى تتدفق وفى أى كف فى المدائن تغدق

ومن السماء نزلت أم فجرت من عليا الجنان جداولا تترقرق

وكما قالت الصحف، فإن البرنامج قد تتابع «حتى جاء دور الأستاذ المفتن محمد عبد الوهاب فى الختام، فحرك أوتار القلوب واستولى على الأفئدة بصوته الساحر وفنه المنتخب، وود الجمهور لو استعاد بعض ما سمع.. ولكن هيهات»، فالتعامل مع الميكروفون فى ذلك الوقت كان مباشرا، وكان على المطرب أو المتحدث أو المقرئ أن يؤدى دوره ويرحل، الأمر الذى يصعب معه، بل يستحيل استعادته!

ولم يتم هذا البث من «ستوديو» كما جرى الحال بعد ذلك، وإنما مما أسماه مُكاتب جريدة الأهرام «مكان الإلقاء الذى يلقى فيه المغنون والمحاضرون»، حيث انهمك «حضرة الهمام سعيد بك لطفى رئيس الإذاعة فى العمل متحملا أكبر عبء من الجهد والمشقة لتكون الإذاعة على أدق الضوابط الفنية».

وفى احتفال الافتتاح الذى أقامته وزارة المواصلات فى قاعة فسيحة فى أعلى «عمارة التليفونات الكبرى»، ألقى إبراهيم فهمى كريم باشا، الوزير، كلمة نوه فيها بما سوف تقوم به من تسهيل أسباب التسلية ونشر الثقافة والتعليم فى أنحاء المملكة.

الأهم كانت كلمة «محمود شاكر بك» مدير مصلحة السكك الحديدية

والتلغرافات والتليفونات التى كانت الإذاعة تابعة لها عند نشأتها، والتى استهلها بالإشارة إلى كثرة المصاعب المالية والعملية التى واجهت المشروع، حتى تم الاتفاق مع شركة تلغراف ماركونى اللاسلكية «وكلاء الحكومة المصرية للقيام بأعمال محطة الإذاعة الجديدة».

ذكر شاكر بك أيضا أن العمل بدأ بمحطتين، إحداهما بقوة عشرين كيلوات فى القاهرة، والثانية أضعف منها فى الإسكندرية، «وقد وضع مشروع لإنشاء محطات أخرى وبرامج إضافية وتوسيع نطاق هذه الخدمة. وسيبدأ العمل فى ترقية هذا المشروع من الآن فصاعدا، وقد ربط اعتماد فى ميزانية هذه السنة لإنشاء محطات إضافية. وهذا مما يجعل لدى المستمعين مجالا لاختيار البرامج التى تحلو لهم»!

يدعونا ذلك إلى إلقاء نظرة على هذه البرامج التى بدأت الصحف تخصص لها مكانا بعينه تحت عنوان «ماذا تسمع اليوم»، ونلاحظ منها أنه كان هناك برنامجان: عربى وأوروبى..

يبدأ الأول من الساعة السادسة والخامسة والأربعين دقيقة صباحا بتمرينات رياضية «لبليغ صفوت أفندى»، بعده القرآن الكريم لأحد مشايخ العصر المعروفين، وتنتهى الفترة الصباحية بعد ذلك لتبدأ فترة الضحى الساعة العاشرة بموسيقى شرقية تستغرق خمسين دقيقة، يعقبها «حديث إلى السيدات ـ التدبير المنزلى للآنسة إقبال حجازى»، تليها موسيقى شرقية مرة أخرى لتنتهى هذه الفترة الساعة الثانية عشرة.

بعد فترة الظهيرة القصيرة التى تبدأ فى الثانية وتتضمن أسطوانات شرقية والنشرة التجارية الأولى، تتوقف الإذاعة عن البث لتبدأ فترة المساء والسهرة الساعة الخامسة، وكانت بمثابة الفترة الرئيسية.. تبدأ بالقرآن الكريم، وأكثر من فاصل من فواصل الأسطوانات الشرقية، وتتضمن النشرة التجارية الثانية، وحديثا إلى الأطفال للسيدة زكية عبد الحميد سليمان، وحديث لأحد كبار الأدباء والمفكرين، ونلاحظ تردد أسماء بعينها فى هذا الركن مثل الأستاذ فكرى أباظة والدكتور زكى مبارك.

فضلا عن ذلك، فقد تضمنت فقرة خفيفة للمونولجات كان يلقيها عدد ممن اشتهروا فى هذا الفن وقتئذ، وركن آخر تحت عنوان «موسيقى شرقية» كان يستضيف كبار مطربى العصر أمثال إبراهيم عثمان وصالح عبد الحى ونجاة على،

وتستمر هذه الفترة ست ساعات ونصف بالتمام والكمال لتنتهى فى الحادية عشرة والنصف بالسلام الملكى.

على الجانب الآخر كان هناك «البرنامج الأوربى» الذى ولد مع مولد الإذاعة المصرية، وكان يبدأ فى الثانية عشرة بفترة من الموسيقى السيمفونية، يتوقف بعدها حتى الثانية والنصف إلا خمس دقائق لإذاعة النشرة التجارية، ثم يتوقف البث مرة أخرى لفترة المساء والسهرة التى كانت بدورها أطول الفترات، إذ تدوم لثلاث ساعات ونصف، تبدأ من السادسة والنصف وتنتهى فى العاشرة، وتتضمن أخبارا ونشرات وموسيقى وأسطوانات أوربية، وأحيانا كانت تقدم حديثا لأحد الأجانب الذين يقيمون فى البلاد، عن شأن مصرى فى الغالب، منها مثلا الحديث الذى بثته فى الساعة السابعة وعشر دقائق من مساء يوم ٢٩ نوفمبر للدكتور جلبرت بنبانى عن أعمال التنقيب التى تقوم بها بعثة الآثار الملكية الإيطالية فى الفيوم.

ولم تكن ولادة هذه المؤسسة سهلة، شأنها فى ذلك شأن المؤسسات ذات الصلة المباشرة بالجماهير . . صحيح أن عدد من يحوزون أجهزة الاستقبال فى ذلك العصر كان محدودا، لكنه كان قابلا للانتشار السريع، هذا من ناحية، ولأنه اقتحم على الناس بيوتهم من ناحية أخرى، وكان اقتناء أية أسرة لمثل هذا الجهاز مناسبة سعيدة، يتوافد عليهم مع حدوثها الجيران والأقارب لتقديم واجب التهنئة!

* * *

كانت محطة الإذاعة الحكومية مطلبا عاما عبّرت عنه الأهرام، كما عبّرت عنه غيرها من الصحف، بعد حالة الانفلات التى أصابت المحطات الأهلية، والتى بلغ عددها أربع أو خمس، وهى الحالة التى عبّر عنها بدقة الأستاذ أحمد الصاوى محمد فى عموده اليومى «ما قل ودل» يوم الأحد ٢٠ مايو عام ١٩٣٤، والذى جاء فيه قوله:

«أصبح على يد هذه المحطات طغام الناس وجهلاؤهم، أساتذة كبارا، وعبقريين عظاما، وفطاحلة جساما! . . لقد انقلب فى الراديو كل شىء رأسا على عقب، وأصبحت المواعيد تلقى فيه فيقول أحد العاطلين: انتظروا فلانا فى قهوة كذا الساعة كذا! . . وتستأجر شركات مالية هذه المحطات فتظل تصرخ ثلاث مرات

فى النهار تتهم بعضها البعض بالنصب وغش الجمهور. وأصبحت كل صعلوكة تدفع نصف ريال فى الشهر ينادى باسمها من الراديو خمس مرات فى النهار لأنها طلبت الأسطوانة الفلانية، وما إلى ذلك من السخافات وغناء المعددات، وتذكر نمرة بيتها واسم حارتها وزقاقها! . . وتجد أنهم حشدوا فى تلك المحطات كل الذين لا صناعة لهم واتخذوها مرتزقا دون جدارة ودون أن يدرسوا موقفهم وما هم فى حاجة إليه للظهور بمظهر الجد والرغبة فى خدمة البلاد، لا ببذىء القول وفاحش النكات وسقط الأغانى».

وأضاف فى موقع آخر من نفس العمود أن أصحاب تلك المحطات «قد استباحوا راحة الناس وهددوا أعصابهم بإسرافهم فى استعمال المحطات فى أوقات الراحة، لم يحترموا متاعب الخلق وأوقات التجائهم إلى بيوتهم، ففتحت القهاوى البلدية أجهزتها كنهيق الحمير، تُسمع منه على مسافة أميال ما تتأذى منه أذن الكريم وتتقذى منه نفس الحر»، الأمر الذى دعاه إلى أن يناشد الحكومة أن تصمد فى موقفها من هؤلاء بإلغاء محطاتهم بعد قيام المحطة الحكومية، لأن الذوق العام «كان مهددا بالانحطاط على يدها، فقد أخلّت بالآداب وظنت أن حبلها قد ألقى على غاربه وأنه ليس عليها من رقيب»!!

وقد شكَت مجلة «دو كير»، التى تصدر فى القاهرة بالفرنسية، من تعدى المحطات الأهلية، ليس على المصريين فحسب، بل على الأجانب أيضا، إذ إنه عندما يدير أى منهم مفتاح الراديو «فإذا بضجيج لا معنى له يغزو آلته. وبين ٢٠٠ و٥٠٠ متر توجد ثانى محطات محلية كلها أحمق من بعضها البعض، ترغى وتعيد رغاء ما لا يمكن تسميته غناء، وهى تكرار الأسطوانة بعينها من عبد الوهاب، وليس هناك مجال لسماع أوربا، فإن تلك المحطات تخنق بودابست وتكتم فيينا وتخفت براج وتكبس روما»!!

ونرى أن مثل هذه الشكاوى هى التى دعت الحكومة المصرية إلى أن تتعهد فى عقد الامتياز الذى منحته إلى شركة ماركونى بإغلاق تلك المحطات، الأمر الذى دفع أصحابها إلى الإضراب لثلاثة أيام قبيل بدء بث الإذاعة الحكومية لإرسالها، وإلى أن اتفقوا فيما بينهم على أن يجتمعوا لإنشاء شركة أهلية تقوم إلى جانب المحطة الحكومية

«لإذاعة مختلف أنواع الإذاعات الشعبية التى يميل إليها الجمهور وقد لا يمكن سماعها من محطة الحكومة»، وهو ما دعا أيضا أحد النواب، واسمه ليون جندى ويصا، إلى التقدم بطلب بأن تمنح الحكومة ترخيصا لبعض المحطات الأهلية التى امتازت بأقدميتها أولا وبأهميتها ثانيا فى ترتيب برامجها ومواظبتها على حسن الإذاعة».

ومع أن وزارة المواصلات لم تستجب لتلك الطلبات، إلا أن عهد المحطات الأهلية قد ترك بصمته على ولادة الإذاعة الحكومية . .

عبّرت الأهرام عن ذلك فى صفحتها الأولى من عددها الصادر يوم الأربعاء ٢٧ يونية عام ١٩٣٤ فى مقال تحت عنوان «الإذاعة الحكومية وأثرها فى ذوق الجمهور»، كان مما جاء فيه أن الناس «كانوا يجدون قبل ذلك أكثر من محطة ولا يعدمون تسلية من إحداها فى أية ساعة من ساعات الليل والنهار، فلهم العذر إذا تبرموا بهذا الحصر، وثقل عليهم قصر الإذاعة على ساعات معدودة لا تعدوها. ومن دواعى الشكوى أيضا أن المصرى أو الشرقى على العموم يستكثر نسبة ما يذاع من الموسيقى الغربية لأنه لم يألفها، ويتوهم أن هذا مظهر للعمل على إرضاء الأجانب فى بلد أهله أحق بالإرضاء»!

بصمة أخرى بدت فى نوع من الرقابة الصارمة من الصحافة على المحطة الجديدة حتى لا تتدنى إلى ما تدنت إليه المحطات الأهلية، خاصة فيما يتصل بإذاعة الأغانى غير اللائقة . .

فتحت عنوان «الأغانى المبتذلة فى راديو الحكومة» كتبت جريدة الوادى معبرة عن خيبة أملها فى أن هذا الراديو سيكفل للناس التخلص من تلك الأغانى، «ولكن هذا الأمل مع الأسف الشديد قد تهدم عندما سمعنا من الراديو مساء الخميس الأول أغنية بائع العرقسوس، بما فيها من نغمات وقحة وألفاظ فاحشة».

كما بعث أحد قراء الأهرام برسالة للجريدة ينتقد ما بثته الإذاعة الجديدة باسم «منولوجات فكاهية» مثل «يا نوم يا نوم» و«حاسب علىّ يا نور عينى»، وسأل محطة الإذاعة: «هل يصح أن يسمع بناتنا ونساؤنا هذا الـ «حاسب علىّ» بتلك النغمة المخنثة التى أذيعت بها تلك السخافة؟ وهل لمثل هذا ألغيت المحطات الأهلية؟ وهل يشرف مصر أن يذاع من محطة رسمية مثل هذه السخافات؟».

كما مسّ الأستاذ الصاوى نفس القضية فى عموده الشهير بسبب إذاعة الأغنية ذاتها «يا عرقسوس . . فرفشنى . . دندشنى»، غير أنه على الجانب الآخر أثنى على محاضرات الآنسة سهير القلماوى التى تتحدث عن النساء إلى النساء، «فقد أتيح لى أن أسمعها مرتين، فطربت طربا عظيما لذلك الصوت العذب والنبرات القوية الصافية واللغة الصحيحة والأداء الحسن. وكانت متجلية فى حديثها الأخير عن المرأة العربية بين الوحى والهجرة، بقدر ما كانت فى حديثها عن شهامة نساء العرب وبطولتهن».

وبحكم الطابع الرسمى للإذاعة، فقد اكتسبت قدرا من الجهامة لم يكن للإذاعات الأهلية الجذابة ذات الطابع التجارى، وقد بدا ذلك من المساحات التى خصصها المسئولون الأوائل عنها من نشرات وأخبار ومحاضرات رسمية، والتى كان يتلقاها «سكرتير لجنة البرامج بعنوان رقم ٥ شارع علوى بمصر»، وقد خصصت لجنة البرامج ٢٠ دقيقة يوميا بين الساعة السابعة والدقيقة العاشرة مساء إلى السابعة والنصف لمحاضرات عن الصحة والرى والتعليم والأخلاق والزراعة، وما شاكل ذلك.

ويبدو أن تلك المحاضرات كانت ثقيلة على آذان المستمعين إلى الحد الذى دعا أحدهم إلى أن يكتب إلى صحيفة الأهرام مطالبا المحطة الحكومية بأن «تقلل من الإذاعات الرسمية المملة، مثل المحاضرات الزراعية التى يحسن إرجاؤها حتى تتم معدات الاستقبال فى الريف، فما يستفيد سكان المدن منها شيئا».

ولا شك أن ضعف صوت الإذاعة فى الريف، إلى حد الانعدام، بسبب عدم توفر الكهرباء، قد أصبح أحد شواغل الرأى العام المصرى خاصة من أبناء الأقاليم، الذين تقدم أحدهم، الدكتور أحمد أحمد منتصر من أسيوط، باقتراح بأن يجمع أحد أبناء كل قرية من أهل بلدته مبلغا قليلا من المال يكفى لشراء جهاز للإذاعة وبطارية كهربائية قوية «ليوضع فى منزله (الدوار) أو فى أى مكان فسيح آخر يمكن الاتفاق عليه ليتمكن جميع أهل البلدة من سماع ما يذاع بواسطته من نصائح طبية وزراعية وعلمية، وغير ذلك من أنواع التسلية».

ونظن أن البعض أخذ بهذه النصيحة وعلى رأسهم كبار ومتوسطى الملاك من

العمد والمشايخ، واتخذوها وسيلة للسيطرة على الفلاحين، سواء فى اختيار ما يستمعون إليه، أو فى تحديد أوقات إنصاتهم لهذه الآلة العجيبة، إذ لم يكن هؤلاء حريصين يقينا على سهر الفلاح إلىٰ نهاية البث قرب منتصف الليل، فالمطلوب وقتئذ أن ينام صاحبنا من المغرب ليستيقظ من الفجر للخدمة فى أرض المالك، على عكس ما أصبح سائدا الآن وبعد انتشار التلفزيون من السهر حتى الصباح!

وقد ترتب على قيام المحطة الحكومية واختفاء المحطات الأهلية نتيجة أخرى لم تكن فى صالح حائزى أجهزة الراديو، فقد فُرضت رسوم عليهم، وتشددت «مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات» فى جمعها، مما نتبينه من الإعلان الذى ظلت تنشره تلك المصلحة فى الصحف، وكان مما جاء فيه:

«إن رُخَص تركيب واستعمال الأجهزة اللاسلكية ستصرف طبقا للوائح بمعرفة مفتش عام مصلحة التلغرافات والتليفونات، ويمكن الحصول عليها من مكاتب التلغرافات الرسمية التابعة للمصلحة. والرسم السنوى المقرر عن الرخصة، وقدره ٨٠٠ مليم، مضافا إليها ٥٠ مليما عن موضع كل صمام، يدفع عند تقديم طلب الرخصة التى تجدد فى أول يونية من كل سنة»، وقد حذرت المصلحة أصحاب أجهزة الراديو من استعمال أجهزتهم قبل دفع الرسوم المقررة!

***

بيد أنه كان على الجانب الآخر الوجه المشرق من بدء الإذاعة الحكومية لبثها من القاهرة فى عهد الملك فؤاد، والذى رصدته الأهرام فى جانبين احتفت بهما أشد الاحتفاء..

الجانب الأول: خاص باستخدام الفصحى بدلا من العامية التى درجت الإذاعات الأهلية على استخدامها، مما كان محل تقريظ من أكثر من كاتب..

تحت عنوان «الإذاعة باللغة العربية» كتبت «البلاغ» معبرة عن رأيها بأن جمال القراءة خليق أن يحمل حتى غير المثقفين من الرجال والنساء على الإصغاء، «فإن جودة الإلقاء وحدها تغرى بذلك حتى لو كان الموضوع ضعيفا، فكيف إذا اجتمع الكلام الحسن والإلقاء الجيد؟ وبذلك يرقى الذوق ويرتفع مستوى الثقافة العامة،

ويعرف الذين يسيئون الظن بالأدب العربى أن فيه كنوزا تستحق أن يشقى المرء فى سبيل الوصول إليها»!

ولأن الانتقال كان من الدارجة التى اعتادت الأذن عليها من المحطات الأهلية إلى الفصحى، فقد أصبح من الطبيعى أن يكون هذا الشأن محل اهتمام من الإذاعة الجديدة، الأمر الذى بدا فى المناظرة التى قدمتها فى أوائل سبتمبر عام ١٩٣٤ ونشرتها الأهرام فى صفحة الآداب والفنون..

طرفا المناظرة كانا الأستاذ عباس مصطفى عمار مدافعا عن الفصحى، والأستاذ زكريا نامق مؤيدا العامية، ولم يكن الموضوع جديدا كما كتب الأول فى تعليق عليه، فقد سبق طرحه فى نقاشات دارت حول لغة الصحافة، غير أن المناظرة فيما يبدو قد انتهت بفوز الأستاذ نامق، الأمر الذى دفع الشيخ عبد العزيز البشرى فى حديث له أذاعته المحطة يوم ٢٢ أكتوبر إلى أن يعيِّر «عمارا» بعجزه عن الدفاع عن الفصحى، مما دفع الأخير إلى تقديم رد مطول فى عدد الأهرام الصادر بعد ذلك بيومين مدافعا عن نفسه، وملقيا على الشيخ البشرى درسا فى أصول المناظرات، وأنه كان حريصا على اتباعها، ولم تكن المسألة مجرد تمثيلية كما ادعى الشيخ!

الجانب الثانى: خاص بتأثير الإذاعة الحكومية على العالم العربى المحيط، فالإذاعات الأهلية كانت عاجزة عن تخطى الحدود المصرية، بل ربما حدود القاهرة وبعض المدن الكبرى، غير أن بعض موجات الإذاعة الجديدة مكّنتها من عبور الحدود!

ذلك أن قوة المحطة الجديدة وصلت إلى ٢٠ كيلوات، بينما لم تزد قوة أية محطة من المحطات الأهلية الموجودة عن نصف كيلوات، الأمر الذى مكَّن صوتها من الوصول إلى سوريا وفلسطين وشرق الأردن وطرابلس على وجه خاص، كما كان مزمعا إقامة محطة تقوية فرعية فى الصعيد كان مفترضا أن يستفيد منها السودان.

وقبل أن يمضى وقت طويل بدأت ردود الفعل تتوالى، فبعد رحلة إلى كلٍّ من سوريا ولبنان، عبّر أحدهم عن تأثير الإذاعة المصرية على أبناء تلك البلاد، فوصفه بأنه أعظم عمل قامت به مصر فى سبيل الوحدة العربية؛ «فقد يسرت بذلك سبيل تعميم الثقافة المصرية، وعملت على اتصال مصر بإخوتها الأمم العربية اتصالا

دائما، وقد تقبلت هذه الأمم عمل مصر بقبول حسن، فاستكثرت من آلات الإذاعة في الأندية العامة والبيوت الخاصة، ويكاد المرء لا تفارق أذنه نغمات الإذاعة المصرية وهو سائر في الشام أو في لبنان، وليس بعد هذا مطمع في الدعاية، أو غاية لمستزيد في التقرب والتواصل».

ولإضفاء المزيد من الطابع العربي على الإذاعة المصرية، طالب صاحبنا أن تراعى حق الأمم العربية في سماع أغانيها نفسها، «وذلك بأن تستدعى أشهر المغنين في البلاد العربية إليها، وتكون بذلك قد قابلت رغبة هذه الأمم في الاتصال بمصر برغبة حسنة منها وهيأت للمصريين سماع الأغاني العربية، وإذا أرادت المحطة أن تعجل بالفائدة فعليها أن تستحضر بعض الأسطوانات الغنائية الشهيرة في البلاد العربية وتذيعها من الآن»!

بيد أن ذلك لم يمنعه من الاعتراف بالمنزلة السامية من المحبة والتقدير التي يتمتع بها المغنون والمغنيات من المصريين عند الشعوب العربية، «ولا تُذكر أسماؤهم إلا مقترنة بالإجلال والتعظيم، ويكاد لا يوجد أحد هنا لا يعرف معظم أغانيهم، ويحاكيها محاكاة تامة. وأينما سرت في السهل أو في الجبل فإنك تسمع أصوات الغناء المصري تهتف في النهار أو في جنح الليل»!

وخرج الأستاذ عبد القادر المازني كاتب «البلاغ» بنفس الانطباع أثناء رحلة له في لبنان، وذكر أنه رأى بعينه الناس وهم يحتشدون في المساء في المقاهي وغيرها للاستماع إلى إذاعة مصر «وأعظم ما يروقهم وأشد ما يفتنهم تلاوة القرآن الكريم، يستوى في ذلك المسلم والمسيحي، وقد رأيتهم جالسين منصتين معجبين، وسمعت منهم عبارات الدهشة والرضى والسرور».

في ذات الوقت تتالت البرقيات من مراسلي الأهرام في تلك الجهات عن تأثير الإذاعة المصرية على أهاليها.. الأمر الذي يدعونا إلى أن نثبت بعضها هنا..

من فلسطين: «ذاع استعمال الراديو ذيوعا عظيما في الأيام الأخيرة حتى القرى الصغيرة. والسبب في ذلك إنشاء محطة مصر وما يُلقى فيها من خطب نفيسة».

من العراق: تغص المحال العامة التي توجد بها أجهزة للراديو خاصة للراغبين

فى الاستماع، وقد لوحظ أنه لا يمكن الحصول على نتائج سارة للاستماع إلا بعد الساعة التاسعة مساء، الأمر الذى دعا للمطالبة بأن يكون البرنامج بعد هذه الساعة «شاملا لموضوعات شرقية كالموسيقى بأنواعها والغناء والمونولوجات، حيث يتبين الصوت وتظهر مقدرة الفنانين المصريين بأجلى مظهر».

من سوريا: لقيت الإذاعة المصرية نفس الترحيب، وإن كان السوريون تقدموا بشكوى غريبة، فقد طلبوا إذاعة تلاوة شيخ بعينه للقرآن الكريم، يبدو أنه الشيخ محمد رفعت، المشكلة: أن ميعاد إذاعة القرآن فى الصباح، وهو وقت يرفض فيه الشيخ الجلوس أمام الميكروفون لتقديم تلاوته، ووعد المسئولون بتذليل هذه المشكلة!

ومع ما كان ينبئ به هذا المولود من دور عربى فى منتصف الثلاثينات، فإنه قبل مضىّ عشرين عاما كان قد تعاظم هذا الدور إلى الحد الذى أسهم معه بنصيب ملحوظ فى حركة التحرر الوطنى والوحدة القومية، وهو ما لم يتنبأ به الملك فؤاد عندما شجع حكومة عبد الفتاح يحيى، التى تأتمر بأمره، أن تتفق مع ماركونى على تأسيس إذاعة الحكومة من القاهرة.

٤) النهضة الفنية

ما حدث فى عهد الملك فؤاد الأول كان تتويجا لتطور طويل للفنون الحديثة بدأ فى عصر إسماعيل، اختفى معه هذا اللون من الفنون البدائية الذى عرفته مصر من قبل مثل خيال الظل والأراجوز، والمقصود بالتتويج هنا أن تلك الفنون قد دخلت فى بنية الثقافة المصرية بعد أن ظلت غائبة عنها لوقت طويل!

استغرق هذا الدخول وقتا، وهو وإن بدأ بعصر إسماعيل الذى عرف «الأوبرا» - وإن كان تأثيرها محدودا، كما سبقت الإشارة - إلا أنه تبع ذلك عناية الخديوى المشهور بالفن المسرحى، وإن كان لم يقبل أن يشوبه أى شكل من النقد، مما نعلمه من علاقته بيعقوب صنوع ورواياته.

مع الاحتلال زاد الوفود الأجنبى بكل ما له من تأثير فى نشر الفنون الحديثة، هذا من ناحية، واتسعت قاعدة المثقفين ثقافة حديثة من الأفندية، الذين أقبلوا على هذا

النوع من الفنون، من ناحية ثانية، فضلا عن الهجرة الشامية الواسعة التى عرفتها مصر، والتى كان من مظاهرها توافُد بعض الفرق التمثيلية (الجوقات) إلى مصر، مثل قرداحى والقبانى وغيرهما، والتى لقيت إقبالا محسوسا من المصريين، من ناحية أخيرة.

وجاءت ثورة ١٩١٩، وكان الغناء والمسرح وسيلة من وسائل التعبير عن روحها، الأمر الذى تبعه ظهور عدد من المطربين مثل سيد درويش، وعدد من الفرق المسرحية التى اتسع نطاقها مع الوقت: رمسيس، الريحانى، فاطمة رشدى، وجورج أبيض وغيرها.

وحتى ذلك الوقت كان دخول هذه الميادين والنجاح فيها يقوم على الاستعداد الفطرى، أكثر مما يقوم على الدراسة، غير أن عهد الملك فؤاد، ومن خلال نظام مؤسسى شهد الانتقال إلى الاحتراف الفنى، وتحول المشخصاتى إلى ممثل والمغنواتى إلى مطرب، مما تم من خلال عدد من المؤسسات . .

إحياء الموسيقى العربية

كان رحيل عبده الحامولى مناسبة للتنبه إلى ما أصاب الموسيقى العربية من تخلف، الأمر الذى عبّرت عنه مجلة الهلال أيضا فى ذات العام بقولها: «لا نبالغ فى وصف الموسيقى العربية اليوم إذا قلنا إنها فوضى وإنها فى حاجة كبرى إلى الضبط والتنظيم حتى تلائم حال هذا العصر وتسد حاجة الناس . . فالموسيقى العربية خالطها كثير من الألحان الإفرنجية بما أدخله الأجانب إلى اللغة العربية من كتب الترتيل وأناشيدها منقولة عن الإفرنجية بأنغامها، ناهيك بكثير من الأنغام الحديثة التى وضعها المغنون مما لم يكن مثله قبله من الأساليب الجديدة، وخصوصا فى مصر وفيها الناس على اختلاف لغاتهم ونحَلهم، ولكلٍّ منهم أنغام تلائم طباعهم حملوها من بلادهم، فأدى ذلك إلى فساد الموسيقى العربية أو أنه زاد فسادها»!

وقد أدى شيوع مثل هذا إلى التنقيب فى تاريخ الموسيقى العربية، وتبين الدارسون أنها كانت قد نضجت فى العصر العباسى حيث وضعت لها القواعد والروابط «وأصبحت فنا مستقلا»، وتبينوا أيضا أن العرب قد انكبوا على وضع

العديد من المؤلفات عن هذا الفن منذ وقت مبكر، «ففى القرن الثانى للهجرة ألف الخليل بن أحمد الفراهيدى كتابا فى الموازين الموسيقية وكتابا فى النغمات، وفى القرن الثالث وضع ابن العوراء مجموعة للأغانى، ووضع إسحاق بن إبراهيم الموصلى كتابا للأغانى التى لحنها، وتاريخا للأغانى التى ألفها الخليفة الواثق، وكتابا اسمه الكتاب الكبير للأغانى، ثم يعقوب بن إسحاق الكندى، وله ستة مؤلفات فى التلحين وترتيب الأبعاد الصوتية، بعده أحمد بن محمد بن مروان الصرخدى، وله ثلاثة مؤلفات فى الموسيقى . . ثم فى القرن الرابع للهجرة: أبو الفرج بن حسين الأصبهانى مؤلف كتاب الأغانى المشهور، ومحمد بن زكريا الرازى وأبو النصر محمد بن طرخان الفارابى، وغير هؤلاء كثيرين فى القرون التالية ألفوا فى الموسيقى وجميع فروعها».

كل تلك المقدمات قادت للعلامة البارزة فيما حدث عام ١٩١٣ من قيام نادى الموسيقى الشرقى، الذى احتفلت به الأهرام أيما احتفال . . ففى ديسمبر من ذلك العام قامت جماعة من «نخبة الأدباء ومحبى الفنون الجميلة اهتموا بإحياء فن الموسيقى بمصر بإنشاء معهد موسيقىّ أهلى، فانتخبوا لجنة من ١٨ عضوا يتألف منهم مجلس إدارة المعهد المذكور»، وتتبع ذلك بتقديم أسماء هؤلاء الأعضاء.

وبعد مضىّ وقت قصير على هذا الخبر انشغل العالم كله بمجريات الحرب العالمية الأولى، التى استمرت لأكثر من أربعة أعوام، تلاها أحداث الثورة الشعبية الكبرى فى مصر، المعروفة بثورة ١٩١٩، وكان من الطبيعى ألا يعثر الباحثون عن أخبار المعهد الجديد على شىء منها، وأن ينتظروا إلى العام التالى بعد أن هدأت حدة الثورة وعادت الأمور إلى بعض طبيعتها، وأصبح عند الصحف وقرائها متسع لمتابعة مثل تلك الأخبار.

تطالعنا الأهرام فى عددها الصادر يوم ٥ مايو عام ١٩٢٠ بمقال طويل وضعه الكاتب المعروف محمد توفيق دياب تحت عنوان «إحياء الموسيقى الشرقية واجب مقدس»، طالب فى جانب منه أن «تكون لنا موسيقى شرقية مصرية، ولكن لا نريد أن تقف عند ما وصل إليه (عبده) ـ يقصد عبده الحامولى ـ من ضروب الفن. ينبغى أن نزيد على قديمنا ضروبا وأفانين تقتضيها نهضتنا الحديثة»!

وكأنما كان هذا المقال فاتحة لمرحلة أخرى من مراحل «إحياء الموسيقى العربية»، فقد شاركت الأهرام فى حملة لدفع سراة البلاد للمشاركة فى بناء دار للنادى الجديد خاصة بعد أن منحته الحكومة قطعة أرض فى أحسن بقعة من المدينة لتشييد بناء عليها «ستلحق به حديقة غناء يكون فيها سكردان من أحسن نوع وعلى أجمل مثال، فيكون للشباب الناهض وللوطنيين باءة يختلفون إليها فى أوقات الراحة لترويح النفس بسماع الألحان ورؤية الخضرة والأزهار وتناول ما لذّ وطاب، هذا مع منع الميسر منعا باتا»!

وبتشجيع من السلطان أحمد فؤاد بدأ مصطفى بك رضا، رئيس المعهد، فى أواخر يونيو عام ١٩٢٠ فى استنهاض الهمم لجمع الأموال اللازمة لبناء النادى، وكان من بين وسائطه لتحقيق هذا الهدف إقامة «الليالى الساهرة الزاهرة التى تجمع كل أرباب الفن من المغنيين والموسيقيين».

وتقدم لنا الصحف وصفا لإحدى تلك الحفلات، فتقول إنها قد بدأت بالنشيد السلطانى، ثم نشيد النادى الذى كان قد ألفه عدد من أعضائه وقام بعزفه على الآلات الوترية عشرون منهم، ثم برز «على المرسح أنجال الأستاذ محمود خيرت أفندى. وهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلى، ومعهم بعض أعضاء النادى فوقعوا مارش عز الدين على كمنجاتهم توقيعا استرعى الأسماع، وأعجب الناس بهم على صغر سنهم وصفقوا لهم طويلا، وتلا ذلك فصول موسيقية دلت على مقدرة رئيس النادى وأعضائه، واسترعت أسماع الناس فاستعادوهم مرارا وتكرارا»!

بعد شهور قليلة، وفى الإسكندرية هذه المرة، أقام النادى حفلة فى كازينو سان استفانو حيث «وقّع الأعضاء على آلاتهم الوترية ألحانا بديعة لا يجاريهم غيرهم فى توقيعها، وألفوا من المحاورات والمنولوجات الغنائية ما استرعى الأسماع وحرك أوتار القلوب، وكان الكازينو غاصا بجماهير الحاضرين من أصحاب الرأى والحيثيات، فانصرفوا وهم معجبون بما رأوه من ضروب الإبداع والإعجاب»!

وقد انتهز رئيس نادى الموسيقى الشرقية الفرصة - فرصة النجاح الذى أحرزته تلك الحفلات - ليطلع قراء الصحف على بعض نشاطاته . .

نوّه فى مقدمة هذا الرد بالدور الذى يقوم به النادى «بإحياء أغانى أسلافنا

الأقربين، وأنه لولا عنايته بها لاندثرت وحل محلها الأغانى المبتذلة التى نشأت فى عصرنا هذا»، وطالبه بالتريث إلى حين إقامة حفلة النادى الكبرى بدار الأوبرا السلطانية «حيث يتبارى الأعضاء، وهم من بيوتات راقية، بالعزف والغناء لا حبا فى إحياء فن الموسيقى الشرقى فقط، بل وأيضا لتعضيد مشروع بناء دار النادى التى ستكون بمشيئة الله معهدا موسيقيا يؤمه غواة الفن من كل فج».

وأقيمت الحفلة بالفعل ليلة الجمعة ٢٤ مارس عام ١٩٢٢، حيث استمع الحاضرون لبعض تقاسيم القانون من «حضرة رئيس النادى مصطفى بك رضا وقطعة أدبية موسيقية نظم وتلحين عبد الله شداد أفندى. وهكذا انقضى الليل بسرور قل أن يشاهَد فى حفلات أخرى».

وقد صنعت الحفلات التى أقامها «نادى الموسيقى الشرقى» من ناحية، وما أثارته من جدل على صفحات الجرائد من ناحية أخرى، فضلا عن إقبال القادرين على التبرع للدار من ناحية ثالثة، وعلى رأسهم السَّرىّ على كامل فهمى، والذى تبرع بأربعمائة وخمسين جنيها كاملة، بالإضافة إلى الرعاية التى تمتع بها من فؤاد الذى أصبح وقتئذ بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير «حضرة صاحب الجلالة» من ناحية أخيرة.. كل ذلك صنع تحول المشروع إلى واقع، كما طرح قضية أخرى: أن يكون لمصر نشيد وطنى.

***

ونرى أن الاهتمام بأن يكون لمصر نشيد وطنى قد صدر عن اعتبارين، أولهما دور نادى الموسيقى فى الترويج لمثل هذا العمل، وثانيهما ما ترتب على ثورة ١٩١٩ من تأجيج الشعور الوطنى، خاصة وأن النشيد السلطانى، أو ما كان يعرف من قبل بالنشيد الخديوى ومن بعد بالنشيد الملكى، كان من وضع الموسيقار الإيطالى فردى، ورغم كل ما يحظى به هذا الموسيقار من احترام، إلا أنه بقى فى نظر المصريين أجنبيا، هذا من جانب، ثم إنه كان مطلوبا نشيدا عربيا وموسيقى شرقية تعبّر عن الروح الوطنية الجديدة من جانب آخر.

وقد اجتمعت لجنة ترقية الأغانى القومية برئاسة جعفر ولى باشا للنظر فى اختيار النشيد الوطنى المصرى، وأنها أجرت مسابقة لوضع هذا النشيد تقدم لها ستة

وخمسون شاعرا، وانتهت مناقشاتها إلى أن «أكفأها كلها وأوفاها بالغرض أو أجمعها للمزايا هو النشيد الذى نظمه حضرة صاحب السعادة أحمد شوقى بك، فاختارته وقررت نشره وطرحه على أهل الفن لتلحينه . . » .

نهضة التمثيل العربى

أكثر من عقد كان قد مر منذ أن نشأت «جمعية أنصار التمثيل» (يناير عام ١٩١٤) وظهور جمعية أخرى ذات اسم جديد: «جماعة النهضة المسرحية» (يناير عام ١٩٢٥)، ولو أنها كانت - فى رأينا - امتدادا لسابقتها التى توقف نشاطها خلال تلك الفترة . .

نستدل على ذلك من أن عددا من أعضاء الجمعية الأولى كانوا من مؤسسى الجماعة الثانية، ومن أن برنامج الأخيرة كان ذا علاقة حميمة ببرنامج جمعية أنصار التمثيل، فقد اتفق البرنامجان على أن الغاية من إنشاء الجمعيتين هى السعى لتمصير المسرح، فحسبما جاء فى برنامج الأولى: «العمل على تشجيع تأليف روايات تمثيلية، مستنبطة موضوعها من حوادث هيئتنا الاجتماعية الحاضرة أو من حوادث تاريخ مصر أو الأمة العربية». وفى أوائل يناير عام ١٩٢٣، عاد يوسف بك وهبى من بعثته إلى إيطاليا، وكان الجمهور قد بدأ وقتئذ «يحن إلى التمثيل الجدى ويسأم شارع عماد الدين الذى كان إذ ذاك أشبه بحفلة زار واحدة، دفوفها وطبولها (الجازباند) فى محال الرقص، وأغانيها الثائرة فى مسارح الريفيو التى كانت منتشرة فى ذلك الوقت»!

وبتوجيه من الملك فؤاد دخلت الحكومة الساحة ممثلة فى وزارة الأشغال، التى قررت أن تدخل ميدان المسرح، وقد بدأت باجتماع ما أسمى «لجنة التمثيل الاستشارية»، برياسة حسين سرى بك سكرتير تلك الوزارة فى مكتبه، حيث «تسلمت من بعض أعضائها مقترحاتهم فيما يتعلق بترقية التمثيل العربى»، وتكونت من: دكتور عبد الحميد بدوى باشا رئيسا، حسين سرى بك، الأستاذ خليل مطران، إبراهيم رمزى بك الموظف فى وزارة الحقانية، الأستاذ محمد مسعود مدير إدارة المطبوعات، ومضت هذه اللجنة فى عملها مدعومة بمساندة حكومية

ظاهرة، الأمر الذى أكده خبر مفاده أن وزارة الأشغال قد خصصت ألفى جنيه من ميزانيتها لأعمال هذه اللجنة: ثمانمائة للممثلين، وستمائة للأجواق التمثيلية، ومثلها للمؤلفين والمعربين.

الخطوة التالية التى قامت بها تلك اللجنة الحكومية أنها قررت إجراء مسابقة بين الممثلين فيما يتعلق بالمبلغ الخاص بهم، وعهدت بذلك إلى لجنة كان من أعضائها حسين سرى بك وأمير الشعراء أحمد شوقى بك والفنان المشهور الأستاذ عبد الرحمن رشدى.

شروط المسابقة - أو «المباراة» حسب تسمية العصر - نشرتها الأهرام فى عددها الصادر يوم ١٣ فبراير، وكانت أربعة: تناول الروايات العربية التى مثلت أو لم تمثل «على شرط أن تكون قدمت فى خلال سنة ١٩٢٤ إلى قسم المطبوعات بوزارة الداخلية. أن تقدم ست نسخ من هذه الروايات إلى سكرتير اللجنة. أن تعطى الأفضلية للروايات المؤلفة ثم الروايات المقتبسة اقتباسا حقيقيا فالروايات المترجمة، على شرط أن يرفق المقتبس أو المترجم بالنسخ المقدمة الروايات الأصلية المقتبس والمترجم عنها، وأخيرا «أن يراعى فى الأسلوب صحة العبارة»!

الحفلة جرت فى دار الأوبرا فى اليوم السابق، الثلاثاء ١٤ أبريل، وكان أغلب المدعوين «من الأعيان وذوى الحيثيات وكبار الموظفين والشبان ذوى الأكمام المذهبة». وفازت فى المباراة السيدة روز اليوسف التى «سُرّ أصدقاؤها والمعجبون بها - وهم عديدون - لنجاحها هذا النجاح الباهر، وأفردت الصحف مساحة أخرى للسيدة منيرة المهدية، وهى وإن هنأتها على بروزها بين الرجال والنساء إلا أنها أخذت عليها اختيارها لقصيدة تراجيدية والتى اختتمت بها الحفلة، وكان يفضل لو كانت قد اختارت نشيدا وضعه صاحبه لتحية جلالة الملك «مما يكون خير ختام للحفلة».

بمناسبة قرب انتهاء الموسم المسرحى لعام ١٩٢٤-١٩٢٥، نشرت الأهرام سلسلة من المقالات تقيّم من خلالها ما جرى فى ذلك الموسم، خاصة بعد تدخل الحكومة ممثلة فى وزارة الأشغال فى الشأن المسرحى، وبعد أن فتحت الجريدة صفحاتها للأستاذ «التابعى» الذى أخذ يكتب فيها بانتظام، فى المقال الأول أعلن ناقدنا أنه بصدد تقييم أداء أبرز الفرق المسرحية: أبيض، وهبى، إخوان عكاشة، ولم يكن

متعاطفا مع جورج أبيض. وعلى النقيض من ذلك جاء موقفه من يوسف وهبى فيما جاء فى قوله فى المقال الثانى إن الأخير بعد عودته من أوربا عام ١٩٢٣ عمد إلى «البروباجندة وله فيها القَدَح المُعَلَّى، فأفلح فى إثارة اهتمام الناس بأمره، وما كاد رمسيس يفتح أبوابه حتى امتلأت القاعة والمقاصير، ولكن يوسف لم يغتر بهذا الإقبال، ولم يجلس ليتثاءب ويتمطى، بل أخذ يدرس نفسية الجمهور ويعمل على إرضائه وتغذية اهتمامه واكتساب ثقته، وقد أفلح فى ذلك ولا شك»!

وبدت نظرة الأستاذ التابعى ليوسف بك وهبى وقد غلب عليها «عين الرضا»، فيما جاء فى قوله إنه نزل إلى الميدان بعد أن خرج منه الأستاذ أبيض، «فأعاد إلى التمثيل الجدى مكانته وأنقذه وأنقذ معه المشتغلين به بعد أن كادت تقضى عليه مسارح الريفيو. وفى سبيل ذلك كان يُخرج القصة تلو القصة حتى بلغ ما أخرجه فى عام ونصف ما يقرب من خمس وثلاثين قصة عصرية أخذ بها الجمهور أخذا حتى بات الحكم والسلطان للقصص العصرية، وكان له الفضل فى دفع العكاكشة (أى الإخوان عكاشة) إلى السير فى هذا السبيل».

قدم الرجل بعد ذلك صورة كئيبة عن أحوال الممثلين قبل رمسيس حين وصفهم بأنهم منكوبو المخدرات وطريدو المدارس من حثالة مرتزقة التمثيل، وهى الصورة التى نجح يوسف بك فى تغييرها من خلال حسن اختياراته للممثلين مما جاءَ فى قوله إنه قد «فتح أبوابه لنخبة من الشبان المتعلمين الذين لم يعتلوا خشبة المسرح عجزا منهم عن كسب عيشهم من طريق آخر، وإنما حبا بالتمثيل ورغبة منهم فى النهوض به. ورفع أجور الممثلين والممثلات إلى حد أصبح معه المحترف يستطيع العيش موفور الكرامة. وهكذا ارتفع سوق الممثل، واضطرت الفرق الأخرى إلى رفع سعر السوق، وأصبحت مهنة التمثيل من المهن التى لا يأنف منها الشبان المتعلمون كما كان الحال من قبل».

واتخذت وزارة الأشغال زمام المبادرة حين ساعدت على إرسال زكى أفندى طليمات «الموظف فى مصلحة وقاية الحيوانات» إلى باريس للتخصص فى فن التمثيل.

«السينماتوغراف»، كما كانت تسمى السينما عند ظهورها، بدأت بداية متواضعة عام ١٨٩٥ بفضل الأخوين الفرنسيين لوميير، لويس وأوجست، اللذين أقاما فى ديسمبر من ذلك العام فى باريس عرضا متواضعا للصور المتحركة.

والمعلوم أن آخر الأفلام الصامتة كان قد مثلها نجم الكوميديا الشهير «شارلى شابلن» عام ١٩٣١، وهو فيلم أضواء المدينة City Lights وتوقف بعد ذلك لخمس سنوات، اتخذ خلالها موقف الرفض من تمثيل أى فيلم ناطق، حتى سلم أخيرا أمام تيار التطور ومثَّل فيلم الأزمنة الحديثة Modern Times عام ١٩٣٦. ويمكن القول إن النصف الأول من الثلاثينات قد عرف احتدام الصراع بين السينما الصامتة والسينما الناطقة، الأمر الذى يكشف عنه الإحصاء الذى قدمته جريدتنا عن دور السينما فى العالم.. فى سائر أنحاء العالم: ٦١٩٢٤ دارا، منها ٣٦٩٥٥ فيها جهاز للفيلم الناطق، فى الولايات المتحدة الأمريكية: ٢٥٦٨٨ دارا، منها ١٦٧٠٧ فيها جهاز للفيلم الناطق، فى أوربا: ٣٠٦٢٣، منها ١٧٨٢٢ فيها جهاز للفيلم الناطق، وقد حظيت ألمانيا بالنصيب الأكبر منها، تليها إنجلترا ففرنسا فروسيا فإسبانيا، ثم تأتى إيطاليا فى ذيل القائمة.

ولم يمض وقت طويل حتى دخلت صناعة السينما مصر فيما أرخ له أحدهم فى جريدة الأهرام بعام ١٩٢٧ «عندما هبت القاهرة والإسكندرية فى وقت واحد تشتغلان فى إخراج الأشرطة الروائية، ففى القاهرة أسست السيدة عزيزة أمير شركة «إيزيس فيلم»، وأعدت سيناريو باسم «نداء الله» أدخلت عليه بعض تعديلات فيما بعد، وأطلقت عليه اسم «ليلى»، وفى الإسكندرية أسس الشقيقان إبراهيم وبدر لاما شركة «كوندور فيلم»، وأعدا سيناريو باسم «قبلة فى الظلام» وكان أول السيناريوهات التى اشتغلا بإخراجها».

ولما كانت كل شركة منهما تدَّعى لنفسها فضل بدء العمل السينمائى فى مصر، فإن صاحب المقال عزا هذا الفضل إلى «نادى الصور المتحركة الشرقى» و«نادى مينا فيلم»، فكلاهما وضع الأساس بمجهودات أعضائه وتضحياتهم.

خص صاحب مقال «الشركات السينمائية المصرية» الشرِكة التى أسسها يوسف

وهبى تحت اسم «شركة رمسيس» بالإشادة، وكان أول أشرطتها فيلم «زينب»، وشركة نحاس فيلم التى أنتجت «أنشودة الفؤاد»، وفنار فيلم وكان «الضحايا» أول أشرطتها، وشركة مصر للتمثيل والسينما التى أسسها بنك مصر التى اشتغلت بإخراج جرائد سينما مصرية.

ومن الإيجاز إلى التفصيل، فقد أفرد صاحبنا مساحة خاصة لكلٍّ من شركات الإنتاج السينمائى . .

بدأ بشركة «إيزيس فيلم» التى أخرجت ثلاثة أفلام: ليلى (١٩٢٠)، بنت النيل (١٩٣٠)، كفرى عن خطيئتك (١٩٣٣)، وكانت بطلة الأفلام صاحبة الشركة نفسها، السيدة عزيزة أمير، غير أن الشركة لم تجن ربحا كبيرا من وراء إخراج هذه الأفلام، فقد كانت صاحبتها منذ تأسيسها تنَفق عليها بإسراف، وكلفها شريطها الأول مبالغَ كبيرة «لأنها بعد أن أخرجته باسم (نداء الله) اضطرت إلى أن تغير فيه وتبدل ثم أطلقت عليه اسم (ليلى)، فلما لقى إقبالا من الجمهور تشجعت فأقامت «ستديو» مجهزا لإخراج الأفلام الصامتة، إذ لم تكن السينما الناطقة قد انتشرت انتشارا كافيا وقتئذ، وبدأت فى إخراج فيلمها الثانى «بنت النيل» الذى استقبله الجمهور كما استقبل سابقه، غير أن ذلك لم يعوض السيدة عزيزة أمير عما أنفقته عليه».

بعدئذ اختفت السيدة عزيزة أمير عن حلبة السينما حتى عام ١٩٣٣ حين ظهر لها فيلم «كفرى عن خطيئتك»، غير أنها لم تجن منه ما كانت تنتظره من وراء عرضه، وخلص إلى القول إنه كان يلزم صاحبة شركَة «إيزيس فيلم» اليد المحنكة القادرة التى تعرف كيف تسترجع ما تنفق، وكيف تدير عملها بحزم وثبات.

كانت شركة «رمسيس فيلم» التى أسسها الأستاذ يوسف وهبى صاحبة المرتبة الثانية، وكان شريط «زينب» أول ما أخرجته، ويلاحظ كاتب المقال أن صاحب الشركة لم يمثل فيه، وإن كان قد عهد للأستاذ محمد كريم بإخراجه عقب عودته من ألمانيا بعد دراسته لفن الإخراج، وقد اقتنع صاحب الشركة بعد نجاح عرض الفيلم أنه يمكن أن يحقق مشروعه السينمائى، فأقام فى مدينة الملاهى التى أنشأها باسم «رمسيس» ستديو لتصوير الأفلام السينمائية.

تبع ذلك بأن عَرَضَ للشركات التى لم تنتج أكثر من فيلم واحد . . نحاس سفنكس : أنشودة الأمل ، فنار فيلم : أولاد الذوات ، ثم هناك شريط الوردة البيضاء الذى ينتجه الأستاذ محمد عبد الوهاب ، «وهو أول الأشرطة التى يظهر فيها مطربنا الكبير» .

ولم يكن لكل تلك التطورات أن تمر دون أن تدخل الحكومة الملكية ، التى ألفها صدقى فى أوائل عام ١٩٣٠ ، الميدان . . فظهر أول المعاهد الحكومية المعنية بالتمثيل .

معهد فن التمثيل

طلعت الصحف يوم الأحد ٣ نوفمبر عام ١٩٣٠ ، وتحت عنوان «افتتاح معهد فن التمثيل الجديد» ، تبشر المعنيين بشئون الفن بافتتاح معهد فن التمثيل فى مقره بشارع فؤاد الأول افتتاحا رسميا .

كان قد سبق ذلك قيام إدارة الفنون الجميلة والآثار بوزارة المعارف ، التى أخذت على عاتقها تشجيع فن التمثيل الذى بدأ أولا بصرف الإعانات إلى الممثلين وأصحاب المسارح ، وأخرى للتأليف المسرحى «تشجيعا للروايات الممتعة المؤلفة أو المترجمة» ، وانتهى إلى تشكيل لجنة للبحث فى أفضل السبل لتقنين هذا التشجيع .

تألفت تلك اللجنة من أمير الشعراء شوقى بك ، وأستاذين أجنبيين من كلية الآداب ، وعباس العقاد وتوفيق دياب الذى كان قد درس فى لندن فن الإلقاء ، وإن استخدمه فى السياسة وليس فى التمثيل (!) ، وخليل مطران بك ، ومن الفنانين كل من جورج أبيض بك وزكى طليمات اللذيْن كانا قد درسا أصول الفن فى فرنسا .

تضمنت المادة الثانية تحديد مهمة اللجنة ، وكان منها «تفضيل البحث فى الطرق المقترحة لتشجيع التمثيل المصرى ، سواء بإعانة التمثيل أو بإعداد الممثلين أو بترقية الإخراج الفنى» ، ولم يكن ذلك ليتأتى دون وجود مؤسسة تعليمية تحقق أهدافه ، والتى ظل الأستاذ زكى طليمات يحلم بقيامها .

وبعد نحو ستة أشهر من تأليف هذه اللجنة طلعت الأهرام على قرائها بخبر

مفاده أن وزارة المعارف قد اعتزمت فتح معهد فن التمثيل فى يوم ١٨ من الشهر التالى، وقد وضعت المبادئ الأساسية للقبول . .

الشروط : الحصول على شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها، وألا يقل السن عن ١٨ ولا يزيد عن ٢٥ سنة، «ولا يشترط فى الطالبات الحصول على الشهادة الدراسية المذكورة، وإنما تعطى الأسبقية لمن يحملن شهادة دراسية» .

بيد أن المسئولين فى وزارة المعارف قد تخوفوا من ألا يلقى المعهد الجديد الإقبال المنشود، فوضعوا إغراء واستثناء . . الإغراء : بنظام تمنح بمقتضاه جوائز مالية للمتفوقات والمتفوقين من طلبة المعهد أثناء سنى الدراسة، والاستثناء : بتقرير حق اللجنة بأن «يعفى من شروط الالتحاق ـ كلها أو بعضها ـ من يبدو عليه استعداد ظاهر فى اختبار القبول»، وكان لهذا الاستثناء ما يبرره، إذ ليس كل صاحب موهبة يكون بالضرورة من أصحاب الشهادات!

وفى ٢٤ سبتمبر أعلنت وزارة المعارف عن فتح باب قبول المتقدمين بالمعهد، وطبيعة الاختبار الذى سيُجرى على كلٍّ منهم . . وهو تمثيل قطعتين باللغة العربية أو العامية من رواية أو روايتين مختلفتين معروفتين، «ولا يتجاوز إلقاء كل قطعة ثمانية دقائق، ولا يسمح للطالب أن يستعين فى ذلك بملقن»، إلى جانب قراءة قطعة من كتاب تقدمه اللجنة لاختبار قدرة الطالب على تصوير المعانى لأول وهلة .

وعلى العكس من المتوقع، فقد فوجئ المسئولون عن المعهد الجديد بتقدم أكثر من مائة وعشرة للالتحاق بالمعهد، وبينهم كثيرون من الحاصلين على شهادات عالية وعدد ليس بالقليل من الآنسات قدروا بنحو الأربعين، «وبينهم فريق من المنتميات إلى العائلات الكبيرة»!

وفى يوم الأحد ١٢ أكتوبر وضعت الأهرام على صدر صفحتها الأولى ثلاث صور خاصة بالامتحان الذى كان قد تم إجراؤه فى اليوم السابق : الصورة الأولى للشبان الذين مثلوا أمام لجنة الاختبار التى انعقدت فى نادى الموسيقى الشرقى، والأخرى «لفريق من الأوانس المصريات وبينهن بعض بنات من عائلات عريقة»، والأخيرة للجنة الامتحان التى رأسها سكرتير وزارة المعارف، وضمت كلا من إبراهيم رمزى بك، الأستاذ زكى طليمات، الأستاذ طه حسين، والأستاذ جورج أبيض .

عن الامتحان، جاء فى جريدة الأهرام أنها قد علمت أن أعضاء اللجنة عثروا من بين المتقدمين على مواهب كبيرة «ينتظر منها إنتاج كثير فى المعهد الجديد»، غير أنه بسبب كثرة الناجحين استقر الرأى على عقد امتحان آخر أسموه «الامتحان التفضيلى» يقوم بفرز الطلبة على خشبة المسرح.

وفى يوم ٢٢ أكتوبر أعلنت نتيجة الامتحان النهائية . . عشر من الطالبات وعشرون من الرجال . . من الأوليات اشتهر فيما بعد رفيعة الشال وروحية خالد وزوزو حمدى الحكيم، «ويوجد بينهن أربعة من حَمَلَة الشهادات الدراسية»، وكان أشهر الآخرين كلا من عبد السلام النابلسى ومحمد عبد القدوس «ويوجد بينهم اثنان من حملة الليسانس واثنان من حَمَلَة دبلوم الفنون والصنائع، وواحد من الشهادة العالمية النظامية (الأزهرية)، وستة شهادة البكالوريا، وأربعة شهادة الكفاءة، وثلاثة شهادة الابتدائية، وطالب عراقى وآخر سورى».

ولم يمض وقت طويل إلا وبدأت الدراسة التى كانت محل اهتمام بالغ من المعنيين بالشئون الفنية . .

اختار المسئولون نخبة من الأساتذة لإلقاء دروسهم على طلاب المعهد الجديد: الدكتور طه حسين لتدريس تاريخ الأدب المسرحى، الأستاذ زكى طليمات لتدريس فن الإلقاء وفنون الإضاءة والمناظر والملابس والمكياج المسرحية، الآنسة منيرة صبرى لتدريس الرقص التوقيعى، الماجور ماكلور لتدريس حمل السلاح، وأخيرا أحمد أفندى أحمد لتدريس التربية البدنية. وتقرر أن تكون الدراسة مجانية، وتحددت أوقاتها بين الخامسة والثامنة مساء حتى تتاح الفرصة للموظفين للالتحاق بالمعهد الجديد.

والملاحظ من متابعة حركة التعليم فى معهد فن التمثيل منذ البداية، اقتران الدروس النظرية بالدروس العملية، الأمر الذى يكشف عنه هذا الخبر الذى نشرته الصحف يوم ٢٩ نوفمبر عام ١٩٣٠ وجاء فيه: «توجه أمس الأول طلبة معهد التمثيل إلى دار الأوبرا الملكية لمعاينة تركيب المسرح، والوقوف على تفاصيل العمل، الحرفية مثل تركيب الأستار والمناظر، وتعرفوا إلى ما ينطوى عليه من معدات. وقد رافقهم فى هذه الزيارة الفنية حضرة الأستاذ زكى طليمات ليشرح لهم

دقائق العمل، مطبقا لهم محاضراته التى ألقاها عليهم حتى اليوم فى حرفية المسرح، والمنتظر أن تتكرر هذه التمارين»!

وقد بدا تزايد الاهتمام العام بالمؤسسة الجديدة من أن الصحف كثيرا ما كانت تبعث محررها الفنى لحضور الدروس التى تلقى فيه، ثم تنشر بعد ذلك تقريرا كاملا عن هذه الدروس، نعتقد أنها كانت مصدر متعة وفائدة لقراء هذا العصر.

أحد دروس الإلقاء التى ألقاها الأستاذ زكى طليمات كانت موضوع أحد تلك التقارير، وشرح فيه مخارج الألفاظ، وعمد فى ذلك إلى التوفيق بين علم التجويد لدى العرب وبين ما يحتمه فن الإلقاء فى اللغة الفرنسية، وعلق أحدهم ذلك بالقول إنه لأول مرة «نجد فى مصر أن فن التمثيل يرتقى إلى أن يصبح علما مستقلا له قواعده وأنظمته التى يتعلمها الطالب، وهو ما يعرف باسم ميكانيكية فن الإلقاء، وهو القسم الابتدائى الذى يجهز موهبة الصوت ويكسبها لينا يستطيع معها الممثل أن يُخرج أدواره دون تعب أو لهث كما هو الحال فى المصارع أو الملاكم الذى يتحتم عليه للقيام بالمصارعة أو الملاكمة أن يقوى عضلاته».

الدرس الآخر كان للدكتور طه حسين، الذى كان عميدا لكلية الآداب، وإن لم يكن للأدب العربى بعد (!)، وكان حاضرا فيها أمير الشعراء أحمد بك شوقى «وقد احتشد الطلبة والطالبات للاستماع إليه والنهل من ثقافته السوربونية» . . وكان الموضوع حول نشأة فن التمثيل فى بلاد اليونان، وقد اختلط فيه الحديث عن التاريخ بتطور هذا الفن، وكيف أنه استقر فى القرن السادس قبل الميلاد فى بلاد هوميروس . . بعد أن وضع على الأقل النظام الذى لم يتغير فيما بعد إلا يسيرا للتمثيل بجميع أنواعه . .

وخصص الجانب الأكبر من حديثه لنشأة فن التراجيديا، «وكان يقصد بها إلى حكاية الناحية المحزنة من الحياة»، وكان القانون الموضوع يقضى بتقدم الشعراء الممثلين كل سنة إلى أحد رؤساء الدولة متسابقين فى القصص التى توضع فى تلك السنة.

ويستطرد عميد كلية الآداب بأن المعبد فى عصر الرومان أصبح مقر التمثيل، وكان يقام عند منحدر فى أسفل تل ويحوَّل إلى مدرجات تسع عشرين ألف نسمة،

«وكان المتفرجون يدفعون أجرا . . الأغنياء من أموالهم الخاصة، والفقراء تعطيهم الدولة من المال ثمن التذكرة أو قطعة من الفخار للدخول».

ثم وصَف المسرح الأول الذى كان يقام على شكل نصف دائرة وله بابان أحدهما على يسار الناس والآخر عن يمينهم، «وكان من وراء ذلك أدوات ميكانيكية بسيطة جدا، كأداة تساعد مثلا على رفع الدرجة الخشبية ليخيل للجمهور أن البطل فى الهواء أو أن الإله نزل من السماء دون أن يمس الأرض، فإذا ما جاء وقت التمثيل أقبلت الجوقة متحركة تحركات توقيعية منتظمة».

أما «البروجرام» فلم يزد فيه عدد الممثلين حتى أوائل القرن الخامس قبل الميلاد على ثلاثة يتحدثون على مهل، والممثل إما أن يتحدث إلى ممثل آخر فيجيبه والجوقة صامتة أو العكس، وتمثل القصة على أقسام، بين كل قسم وآخر وقفة لا يستريح فيها إلا الممثلون، «وكان الممثل اليونانى مضطرا إلى أن يتخذ نقابا لا يبدى تأثرات وجهه، ولكنه كان يبدى شيئين لهما قيمة فى التمثيل وهما الفم والعينان».

أما عن القصص التمثيلى اليونانى الذى كان يمثل الحياة، فقد كان يتطلب ظهور المرأة والرجل، غير أنه لم يسمح للأولى بالتمثيل، «فكان على الرجل أن يقوم بدور البنت ويمثلها ويطبع حركاته بطابع الأنوثة ويشبّه صوته بصوت النساء، ولم يعلم عن التمثيل اليونانى أن قد اشتركت فيه امرأة»، ولا شك أن مثل هذه المعلومة من الدكتور طه حسين قد أثارت معركة حول ما يجرى فى المعهد الجديد.

ومثل أى مؤسسة جديدة، لقى معهد فن التمثيل مقاومة من بعض القوى الاجتماعية عند نشأته، وقد رصد مَن وصَف نفسه «بالأديب» تلك القوى، وكانت فى رأيه ثلاثا:

١ـ فئة الممثلين الذين حسبوا أن إنشاء المعهد سيقف محاربا لهم فى أرزاقهم بما سوف يوفره فى المستقبل القريب من طبقة جديدة من الممثلين والممثلات ذوى الثقافة «مع أنه لم تكن هذه المحاربة غرضا من أغراض المعهد؛ إذ سيشارك خريجوه زملاءهم الأكفاء الحاليين فى خدمة المسرح وترقيته».

٢ـ بعض أصحاب الفرق التمثيلية، وقد أبدى (الأديب) دهشته من ذلك بحكم

ما سيوفره المعهد لهم من مصدر لإمدادهم بالممثلين الأكفاء؛ «فالمعروف أن كل فرقة تحتاج لكل عام لأفراد جدد، وخيرٌ أن يأتي هؤلاء من دار أمينة وعلى يد علم نزيه من أن يؤتى بهم من الشارع».

٣ـ رجال الدين الإسلامي الذين رأوا في المعهد نكرا لا يجوز، خاصة في درس الرقص التوقيعي الذي تتولى تدريسه الآنسة منيرة صبري مفتشة التربية البدنية بوزارة المعارف. وقد حاول (الأديب) أن يصحح الفكرة بأن الرقص الذي يتم تعليمه في المعهد «ليس الرقص الخليع الماجن، وليس بالرقص المزدوج حيث المخاصرة بين الفتى والفتاة، وإنما هو حركات انفرادية، وهو قسم من الألعاب الرياضية الحديثة يعطَى من سنين بمدارس الحكومة للبنات ولم يُثِرْ مطعنا يمس الدين أو الأخلاق».

وحاول صاحبنا أن يخفف من معارضة هذه الفئة الأخيرة بالتذكير بأن التمثيل «قد أخذ في الواقع من أصل ديني وتطور، فأصبح دعامة لنشر الثقافة والعلم وتهذيب الأخلاق بشكل جذاب أعلق بالذهن وآثر بالنفس وأقرب في المنهج والوقت».

ولعل تلك المعارضة هي التي دفعت سكرتير عام وزارة المعارف المسئول عن إدارة الفنون الجميلة إلى أن يدلي بتصريح طويل للصحف، كان مما جاء فيه أن الوزارة قد راعت عند وضع منهج التعليم في المعهد الجديد أن تجعل الدراسات واسعة المدى كي يتحقق وجود نوع من ثقافة فنية وأدبية بمصر «هي في حاجة ماسة إليها بحكم التقدم ونظامات التطور، فإلى جانب فن التمثيل تدرس اللغة العربية وتاريخ الأدب العربي وتاريخ الأدب التمثيلي»، غير أنه توقف طويلا عند الرقص التوقيعي الذي كان أكبر أهداف المهاجمين.

الغرض منه، كما ذكر الرجل، إنماء مَلَكَة التوقيع المتناسق في نفوس الطلبة، وهو يختلف عن الرقص العصري الشائع وقريب الشبه بالرقص العربي القديم المعروف بالدبكة، «وتُوَقَّع موسيقاه على البيانو لا على الجازبند كما يتوهم البعض، وتقوم بتدريب الطلبة عليه مدرِّسة مصرية مسلمة، وليس فيه أي خروج عن الآداب، بل هو عبارة عن خطوات مُوَقَّعَة ودورات متناسقة ولا يوجد فيه ما يخدش الحياء».

وبغض النظر عن الجدل الذى ثار حول المعهد الجديد، فقد تكفلت الأيام بتثبيت أقدامه، وظل التاريخ يذكر أنه وليد عهد الملك فؤاد.

تمثال نهضة مصر

ويصعب إغلاق ملف النهضة الفنية فى عصر الملك فؤاد دون الإشارة إلى هذا العمل الفنى الذى لم يَحْظَ عمل فى الفنون التشكيلية فى تاريخ مصر الحديث بالأهمية التى حظى به، ونقصد به تمثال «نهضة مصر»، وله قصة تستحق أن تروى.

صدرت أهمية هذا العمل من شخص «مبدعه»، فقد كان مصريا قادما من أعماق الريف، على عكس نحاتى التماثيل الأخرى التى عرفتها مصر ـ خاصة فى عصر إسماعيل ـ فهى قد اهتمت بالأشخاص، وبالذات الحكام من أبناء أسرة محمد على، وهى من ناحية أخرى كانت من عمل نحاتين أجانب، وخاصة من الإيطاليين، ثم إنه من ناحية ثالثة كان «نهضة مصر» وليدا لحركة الصحوة العامة التى صاحبت ثورة ١٩١٩ وأعقبتها.

يتطلب ذلك تقديم لمحة عن السيرة الذاتية لصاحب العمل محمود مختار:

«نشأ فى بلدة طمبارة من أعمال المحلة الكبرى، ثم اشتغل بالزراعة حينا، ولكنه كان ككل مصرى يحب الجمال.. وشاءت المقادير أن يدخل مدرسة الفنون الجميلة، فأصبح الطالب النابه يدرك الفرق بين الحقيقة والخيال»، ولما توسمه ناظر المدرسة، المسيو لابلانى، بعيدا عن البيئة التى قَدِمَ منها لأربع سنوات، قدمه بعدها للأمير يوسف كمال مع التوصية بإرساله إلى باريس فى بعثة فنية، وهو ما تم فعلا.

«فى مدينة النور تلقفته أيدى فنان فرنسى آخر بالرعاية، هو المسيو كوطان صاحب تمثال الحرية الشهير المقام فى نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية»، وبدت بوادر نبوغ الشاب المصرى بعد نحته لتمثال عايدة «والذى أفاضت فى ذكره الجرائد الباريسية محيية النبوغ المصرى القادم من أرض الفراعنة، مما أهَّله لرئاسة متحف جريفان الشهير، حيث أنجز عددا من التماثيل لأبطال الحرب».

وتجمع هذه السيرة بين النهضة الكبرى التى عرفتها البلاد بعد الحرب وبين الحلم الذى أخذ يراود مختارا لبناء تمثال يعبّر عنها، فترك عمله فى المتحف الفرنسى «وتفرغ لقطعة مصرية تغلغلت فكرتها فى صدره عامين كاملين، وضعها على الورق ثم صوّرها صغيرة ثم كبَّرها ثم كبرها، وكلما أراد أن يَخُطَّ فيها خطا انبعث فى مخيلته أثر من آثار جلال النهضة»، وتجلى التمثال فى معرض باريس، ولفت نموذج التمثال النظر، وكان أول من طيَّر خبره ويصا واصف، الذى كان موجودا فى العاصمة الفرنسية.

وصفت الصحف التمثال فذكرت أن صاحبه قرن بين نهضة الأمة المصرية ونهضة أبى الهول، ولم يجعل هذا الأخير تام اليقظة، بل صوَّره وقد بدأ يستيقظ من رقاد القرون، أما المرأة المصرية التى صوّرها فقد رسم تقاطيعها «بكل دقة واعتناء.. جبينها وضاح، وأنفها الطويل الذى يشبه أنف كيلوباترة لا يذهب بجمال الوجه ولا يُقلُّ من حسنه، أعدت شفتاها لتظهر من بينها أقوال شريفة طيبة، وتدل ذقنها على عناد فى الحق، أما يداها فتدل على كرم محتدها»!

تتابعت بعد ذلك الأخبار عن الرجل والتمثال، الأمر الذى شجعه على القدوم إلى مصر، خاصة وأنه قد لقى احتفاء كبيرا بهذه العودة، فقد تشكلت لجنة للترحيب به، ثم ما إن وصل حتى عقد نادى القاهرة احتفالا كبيرا «فى صوان فخم جميل أقيم فى شبرا، نُصبت فى صدره صورة تمثال نهضة مصر، وترأس الاحتفال حضرة صاحب المعالى أحمد حشمت باشا، فجلست السيدات فى صف والرجال فى صف آخر، وألقيت الكلمات التى تعبّر عن الاهتمام العام من جانب المصريين بالتمثال وصاحبه.. كان أهمها الكلمة التى ألقاها الدكتور منصور فهمى الذى عبّر تعبيرا دقيقا عن أسباب اهتمام المصريين بالتمثال، فهو من جانب ربطه بالنهضة التى تكشفت أخيرا من أن «مصر منذ القديم تفضل تدوين ألغازها وأمانيها على الأحجار، وقد أتاح الله فتى من أبنائها عرف كيف يعمل على أثر أجداده العظام، فثبَّت لمصر أمانيها القومية على الحجر»، ومن جانب آخر فقد تأكد أن عمل مختار «يصل أثره إلى المتعلم والجاهل، إلى الأمى والقارئ، إلى الأمة جميعها».

تألفت بعدئذ لجنة لإقامة التمثال فى ميدان من ميادين القاهرة وفتحت اكتتابا

أهليا، وبدأت فى العام التالى (١٩٢١) مرحلة التنفيذ، وقد رأى مختار أن يكون التمثال من أحجار البلاد لا من البرونز لأنه «أثر قومى، فكان قطع الأحجار فى صحراء أصوان عملا شاقا، إذ يبلغ وزن بعضها ٣٥ طنا، وقد اضطر نقلها إلى استعمال الأساليب التى كان يلجأ إليها الأقدمون. ووصلت إلى القاهرة ١٢ قطعة من الحجر الجرانيت التى سيصنع منها التمثال حسب النموذج القائم».

وفى ٨ يونيو عام ١٩٢٢ بشرت الأهرام قراءها بأنه سيشرع خلال أسبوع فى صنع التمثال حسب النموذج الموضوع ، وتكون قاعدته من حجر الجرانيت الأسود وارتفاعه ١٤ مترا «وما استعمل فيه من أحجار من ١٨٠ إلى ٢٠٠ متر، ومسطح الأرض التى سيقام عليها ١٨٠ مترا، وذلك عدا المبانى والأسمنت المسلح».

غير أن كل ذلك الحماس الذى استقبل به المصريون مشروع مختار لم يمنع من تعرض «نهضة مصر» لتقلبات السياسة، مما بدا فى العقبات التى وضعتها أمامه الحكومة الزيورية (١٩٢٤ـ ١٩٢٦) والتى كانت محل استهجان من الرأى العام المصرى . .

ونرى أن اقتران التمثال بالنهضة الوطنية المصرية، وارتباط هذه النهضة بشخص سعد زغلول، كانت من أهم أسباب وضع الوزارة الملكية لتلك العقبات، يرجح من هذا أن «الزعيم الجليل» قد التقى بمحمود مختار أثناء وجوده فى باريس وأثنى كثيرا على عمله، ورأى ألا يفوّت المناسبة دون أن يوجه خطابا إلى النحات المصرى، جاء فيه أنه شاهد التمثال فوجده «أبلغ رمز للحقيقة، وأنهض حجة على صحتها»، وهنأه بالخيال الواسع والذوق السليم والفن الساحر، واعتبر التمثال تجسيدا للاستقلال.

اختلف الموقف بالنسبة للملك فؤاد الذى استقبل مختارا، بعد عودته إلى بلاده وحثه على أن يصنع تمثالا نصفيا له (!)، ويبدو أن «مولانا» ارتأى أن «نهضة مصر» تتجسد فى شخصه. ولما كان مختار منهمكا فى تمثاله فلم يسرع بالاستجابة لصاحب العرش، وبدت أول مظاهر الفتور من قبل قصر عابدين حيال التمثال وصاحبه، من أن الملك وعد بوضع حجر الأساس «لنهضة مصر»، وهو الوعد الذى لم يفِ به أبدا!

زادت هذه العقبات وضوحا بعد الانتهاء من التمثال، ولم يبقَ سوى الأعمال التكميلية من صنع القاعدة والصقل وما إلى ذلك، فقد فوجئ المصريون بتصريح من حسين سرى باشا، وزير الأشغال، بأنه «لا يعرف شيئا عن التمثال قبل الآن، وأن المال الباقى لا يفى بإتمامه». وتعجبت الأهرام أن يصدر عن الرجل مثل هذا القول، خاصة وأنه كان عضوا فى مجلس الشيوخ الذى وافق على الاعتمادات اللازمة للاستمرار فى بناء التمثال، وزاد الطين بلة أنه شكَّل لجنة برئاسة عنان باشا وكيل الوزارة للنظر فيما إذا كان من الصواب إقامة التمثال بميدان المحطة، خاصة «وأن حركة المرور فى هذا الميدان فى ازدياد مستمر، ويحتاج الأمر لتسهيل طرق الانتفاع بالمكان الذى يُجرى فيه تجهيز هذا التمثال»، مما كشف عن سوء نية الوزير الزيورى!

وقد انتهت هذه اللجنة إلى القول إنه ينبغى اختيار موقع للتمثال بشرط «ألا يتعارض من الوجهة الفنية مع حركة المرور بميدان المحطة، وما يحتاج إليه فى المستقبل من تنظيم طرق وخلافه»، وهو القرار الذى دفع المصريين للهجوم على حكومة زيور، وشاركت فيه الأهرام بمقال ألمحت فيه للمسئول عن بث العراقيل فيما جاء فى قولها فى عددها الصادر يوم ١٨ أبريل سنة ١٩٢٥ بأن «إرادة فرد على ما يقولون ـ أو أفراد ـ تعمل الآن على العبث بإرادة الأمة بأسرها»!

واستمر التلكؤ فى استكمال التمثال لنحو عامين، هما عمر الوزارة الزيورية، ليدب النشاط مرة أخرى بعد انتخابات عام ١٩٢٦ التى انتهت إلى فوز الوفد بالانتخابات، وتشكيل وزارة برئاسة عدلى يكن أغلبها من الوزراء الوفديين، ولم تؤدِّ وفاة سعد زغلول فى أغسطس عام ١٩٢٧ إلى توقف المطالبة باستكمال التمثال، بل بالعكس. فقد رأى أنصاره فى المجلس أن الأمر أدعى إلى سرعة إنجازه، وهو ما نتبينه من إثارة القضية فى مجلس الشيوخ من قبل أحد الأعضاء الوفديين الذى قدم لوزير الأشغال فى ١٦ فبراير عام ١٩٢٨ سؤالا كان نصه:

«إن تمثال نهضة مصر الذى شرعت الحكومة فى إقامته فى ميدان محطة العاصمة يهم كل مصرى أن يراه تاما فى القريب العاجل، خصوصا وقد تحول جزء كبير من حديقة هذا الميدان إلى حواجز خشبية تنقبض لها الصدور ولا يرتاح لها نظر المقيمين بالعاصمة، ومن باب أولى الوافدون عليها من الخارج».

ولم ينتظر «الشيخ المحترم» طويلا، فقد كان الظرف مواتيا بعد تشكيل الوزارة برئاسة مصطفى النحاس، زعيم الوفد، وتم التعجيل بالخطوات النهائية للانتهاء من التمثال، الأمر الذى نتبينه حين نشرت الأهرام على الصفحة الأولى من عددها الصادر يوم الخميس ٢٩ مارس صورتين: الأولى للتمثال، وقد أقيم على قاعدته وأخذ العمال ينجزون الأعمال النهائية المتعلقة بصقله تمهيدا لرفع الستار عنه، والثانية تمثل جانبا من وجه السيدة المصرية فى التمثال.

وقد تأخر رفع الستار شهرا آخر، وكان سبب ذلك أن الملك فؤادا قد أرجأ حضور المناسبة أكثر من مرة، وكان على الجميع الانتظار حتى تعطف وتكرم، ووافق على القدوم يوم الأحد ٢٠ مايو عام ١٩٢٨، واتخذت الاستعدادات لليوم المنتظر..

تم إعداد مكان جلوس الملك فى الصدارة وعن يمينه «أصحاب السمو الأمراء ووزراء الدول المفوضين وقريناتهم، وعن يساره حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء، فرئيس مجلس النواب، فحضرات الوزراء، فالوزراء السابقون، فأعضاء البرلمان، فوكلاء الوزارات وكبار الموظفين والأعيان».

ويمكن وصف عدد الأهرام الصادر يوم الاثنين ٢١ مايو عام ١٩٢٨، بأنه عدد «تمثال نهضة مصر»، فقد جاءت افتتاحيته على شكل مقال وضعه «داود بركات» رئيس التحرير، كما تضمن قصيدة لأمير الشعراء..

اختار بركات عنوانا للمقال «أمام تمثال نهضة مصر- وقفة المتأمل»، أكد فى نهايته أن التمثال ينتسب إلى التقاليد المصرية البحتة «.. تلك التقاليد المحفوظة فى آثار سقارة والكرنك والدير البحرى وإدفو ودندرة وبلاد النوبة وسواها، وهى تقضى بتخليد الوقائع وتخليد أطوار الحياة والمدنية بالتماثيل».

أما أمير الشعراء، شوقى بك، فقد وضع قصيدة طويلة جاء فى مطلعها:

جعلت حلاها وتمثالها   عيون القوافى وأمثالها

وأرسلتها فى سماء الخيال   تجر على النجم أذيالها

ولم تكن هى القصيدة الوحيدة، إذ كانت الصحف قد نشرت فى اليوم السابق

قصيدة أخرى وضعها «محمد الهراوى» الذى وصفته بأنه «الشاعر الاجتماعى الكبير»، وكان عنوانها «أبو الهول ـ معجزة الزمن ومفخرة الوطن»، جاء فى مطلعها:

جمع البأس فى همامة نفس   جسم ليث يقل هامة إنسى

جاثم فى مكانه غير جاث   ليس يجثو سوى الدليل الأخس

أما حفل رفع الستار فقد بدأت فى الساعة الخامسة و٢٥ دقيقة بعد الظهر حين تحرك «الرّكاب العالى الملكى» من سراى عابدين بالسيارة لتصل إلى مكان التمثال فى السادسة «وقد استعد رجال البوليس ورجال الجيش بتنظيم صفوفهم فى ميدان المحطة، وفى الشوارع التى مر منها الموكب»، وكان الوزراء ـ يتقدمهم النحاس باشا ـ فى انتظار صاحب العرش، «فلما وصل ركاب جلالته العالى إلى باب مكان الحفلة دخلت سيارته الملكية أمام المقعد الملكى، فنزل محييا مستقبليه، فوقف عند ذلك جميع مَن بالسرادق».

بعد جلوس الملك وقف النحاس باشا وألقى خطبته التى وصفتها الصحف بأنها كانت متأثرة بذكرى قيام الحركة الوطنية وبنهضة سعد، كما لاحظت أنه غلب عليها رنة فخار، وهو ما نتبينه فعلا من نصها الذى نشرته كاملا . .

فقد جاء فى موقع منها تذكيره بالنهضة بعد الحرب: «فهبت مصر تطلب الحرية والاستقلال لأبنائها والدخول فى حظيرة الأمم على قاعدة المساواة والود . . ومن أول يوم أهاب بالأمة المغفور له سعد باشا زغلول داعى النهضة وحامل لوائها وهو يقرر تلك الحقائق الخالدة بما أوتى من قوة الحجة وبلاغة التعبير، حتى لاحت فكرة النهضة ملألئة باهرة، وظهرت الأمة نفسها موفقة مظفرة».

وقرن فى موضع آخر بين النهضة السياسية ومظاهر النهضة فى جميع وجوه الحياة فى مصر، «فلم تكن الحرية لتقبل تجزئة أو تحتمل أغلالا فى أى ميدان من ميادين نشاطها، وقد تزاحم المصريون فعلا رجالا ونساء حول مورد الحرية العذب وانتهلوا منه كفايتهم، فتحررت عقولهم وميولهم وكبرت مطامحهم، مما كان له أثر بليغ فى كل مرافق الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والفنية».

وكأنما كان أنصار الملك يتوجسون من أثر خطبة النحاس باشا على الحضور، خاصة من أعضاء البرلمان الوفديين، نوابا وشيوخا، وأن تتحول المناسبة إلى فرصة لإحياء ذكرى سعد، منها الحفل عادى لرفع الستار عن مجرد تمثال مهما بلغت أهميته، فلعبوا من خلال لجنة التنظيم إحدى ألعاب السياسة الصغيرة التى روتها لنا الأهرام بدون تعليق!

فقد أعربت الجريدة عن أسفها من أن عددا قليلا من الحضور هو الذى تمكن من متابعة خطبة «صاحب الدولة»، والسبب: إساءة اختيار مكان المنبر، إذ جعل أكثر الحضور خلفه بدلا من أمامه، وكان عليهم أن يتأملوا فى ظهر الرئيس دون أن ينصتوا إلى كلماته!

بيد أنه - كالعادة - فإن مثل هذه المناسبات لا تمر دون سماع أصوات من هنا وهناك، ودون مسعى من البعض إلى إفساد المناسبة. . بيد أن المحاولة لم تؤت ثمارها، فقد ظل المصريون يربطون بين نهضة مصر (الحجر) وبين هذه النهضة عند (البشر)، ولا نملك ونحن نطوى هذه الصفحة الأخيرة من «المجهول» فى حياة الملك فؤاد، إلا الاعتراف بأن موقف الرجل المناوئ لهذا العمل الفنى الكبير، لا يمنع من تقرير حقيقة أنه انتصب فى عهده!!

رؤية تقييمية

حالة ازدواج الشخصية التى أبرزتها هذه الدراسة لشخصية الملك فؤاد، بين تمسكه بالحكم الأوتوقراطى (القسم الثانى) وميوله الحضارية (القسم الثالث) تتطلب تفسيرا . .

فى رأينا أن هذه الحالة قد لازمت الحكام من أبناء أسرة محمد على بدءا من الخديوى إسماعيل وحتى نهاية حكم حفيده الملك فاروق الأول، وهى حالة ناجمة عن أن بعضهم تلقى تعليمه فى أوربا، سواء فى إطار بعثات حكومية كما جرى بالنسبة لبعثة الأنجال، أو فى بعوث خاصة بعد أن استقر نظام وراثة الحكم فى عهد إسماعيل وأصبح هناك «ولى عهد» يجب إعداده، أو كانت مقرا لإقامة اضطرارية له، فيما حدث لأبناء هذا الخديوى فى فترة منفاه (حسين كامل وفؤاد)، وقد

خالطوا جميعا المجتمعات الأوربية بدرجة أو بأخرى، وتأثروا بها، وكان من أمانيهم عند عودتهم تحقيق بعض مما شاهدوه.

غير أنه على الجانب الآخر، كان هناك ما يمكن وصفه «بالجينات الأوتوقراطية» التى توارثها أبناء الأسرة، سواء بحكم كونهم حكاما شرقيين، أو بحكم تقاليد مَن سبقوهم من الحكام من آبائهم أو أجدادهم، هذا فضلا عن الشعوب التى حكموها والتى اعتادت على هذا النوع من الممارسات، حتى أن أية تنازلات عنها من هؤلاء كان يمكن أن تعتبر علامة ضعف، وهى فكرة سائدة حتى يومنا هذا للأسف الشديد!

وبينما كانت تلك الجينات تفرض نفسها فى الجوانب السياسية ليظهر الملك فى النهاية بصفته «الحاكم القوى»، فإنها كانت تتوارى فى الجوانب الأخرى ذات الطابع الحضارى، لتبرز صورة «للحاكم المتحضر»، خاصة وأن أيا من تلك الجوانب كان لا يؤثر فى «الهيبة الملكية».

والملاحظ أن الملك فؤادا كان حريصا على الفصل بين الجانبين، السياسى والحضارى، ولكن إذا ما حدث وجرى اشتباك بينهما فقد كان الرجل ينحاز على الفور لسياساته الأوتوقراطية، وتصبح الغلبة للجينات الموروثة على الميول المكتسبة، الأمر الذى تكرر أكثر من مرة فى عهده:

١ - فالرجل الذى أصدر دستور عام ١٩٢٣، بعد ما أدخل عليه من تعديلات، هو ذات الرجل الذى أراد أن يصبح خليفة للمسلمين، بعد إلغاء نظام الخلافة فى تركيا الحديثة فى العام التالى، أى قبل أن يجف الحبر الذى كتب به هذا الدستور المدنى، بكل ما يصحب ذلك من أن يصبح بوضعه الجديد المرجعية لكل أمر سياسى أو اجتماعى أو دينى.

٢ - والرجل الذى تحمس لمشروع إقامة جامعة حكومية علمانية محل الجامعة الأهلية القديمة عام ١٩٢٥، هو نفس الرجل الذى حالف الأزهر، الجامعة الدينية القديمة، واستخدم شيوخه وطلابه لضرب التحركات السياسية لأبناء الجامعة المصرية.

٣ـ أكثر من ذلك، فإن فؤادا الذى وافق على «استقلال» الجامعة الجديدة، كان أول من اعتدى على هذا الاستقلال عندما شعر أنه يقف أمام ميوله ورغباته، ولعل قضية استبعاد طه حسين عميد كلية الآداب من هذه الجامعة، فيما تضمنته الدراسة، تبرز أن القصر كان مستعدا أن يتناسى كل المبادئ التى بَشَّرَ بها إذا ما تضاربت مع جيناته الموروثة.

٤ـ أخيرا، فإن ما تضمنته الدراسة أيضا من موقف «صاحب الجلالة» الممانع فى إقامة تمثال «نهضة مصر» مع ما هو معلوم من إعجابه بأعمال أبيه إسماعيل العمرانية، بما فيها إقامة التماثيل بالقاهرة والإسكندرية، ومع كون أحد أبناء الأسرة، الأمير يوسف كمال، هو الذى أنشأ فى بداية القرن أول مدرسة للفنون الجميلة.. هذا الموقف يجسد غلبة الجينات الوراثية عن الرؤى الحضارية التى كان قد اكتسبها فى أوربا، خاصة وأن صاحبنا قد قضى ردحا من حياته فى إيطاليا، وهى أم الفنون فى التاريخ الحديث.. بلاد ليوناردو دافنشى ومايكل أنجلو ورافاييل، وغيرهم من عمالقة الرسامين والنحاتين، غير أن كل ذلك لم يؤثر فى رغبته فى عدم إتمام عمل فنى يجسد الحركة الوطنية المصرية وليس واحدا من أسلافه.

بمعنى آخر، إن هناك ظروفا موضوعية قد صنعت هذه الازدواجية، وهى التى صنعت بنفس القدر الجانب المجهول جنبا إلى جنب مع الجانب المعلوم!!

مراجع يمكن استشارتها

ـ إقبال على شاه: فؤاد الأول ـ نقله بتصرف محمد عبد الحميد. القاهرة ١٩٣٩ .

ـ كريم ثابت: الملك فؤاد ملك النهضة. القاهرة ١٩٤٩ .

ـ د. سامى أبو النور: دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٢٢ـ١٩٣٦ . القاهرة ١٩٨٥ .

ـ د. عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ـ١٩٣٦ . القاهرة ١٩٦٨ .

ـ د. عفاف لطفى السيد: تجربة مصر الليبرالية. القاهرة ١٩٨١ .

ـ محمد زكى عبد القادر: محنة الدستور ١٩٢٣ـ١٩٥٢ . القاهرة ١٩٥٢ .

ـ د. يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ـ ١٩٥٣ . القاهرة ١٩٧٥ .

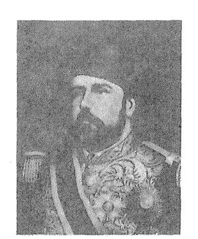
ــــــــــــ : الأحزاب المصرية قبل عام ١٩٥٢ . القاهرة ١٩٧٧ .

ــــــــــــ : ديوان الحياة المعاصرة (الأجزاء من السابع إلى العاشر). القاهرة.





شعار الدولة والتاج الملكى



الخديو إسماعيل



الخديو توفيق



الخديو عباس حلمى الثانى



السلطان حسين كامل



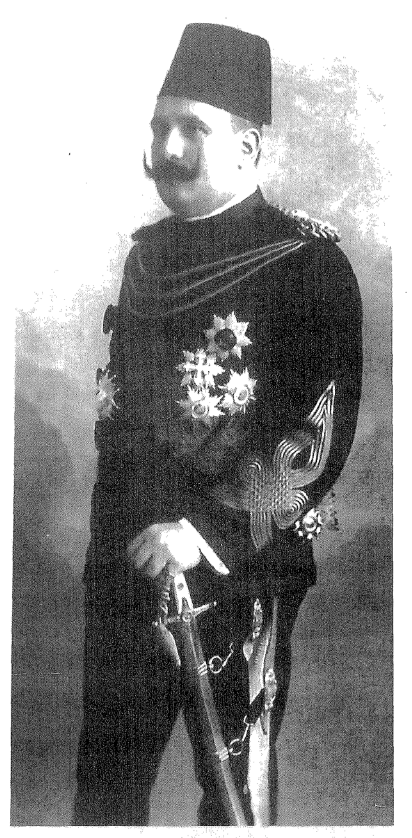
الملك فؤاد الأول

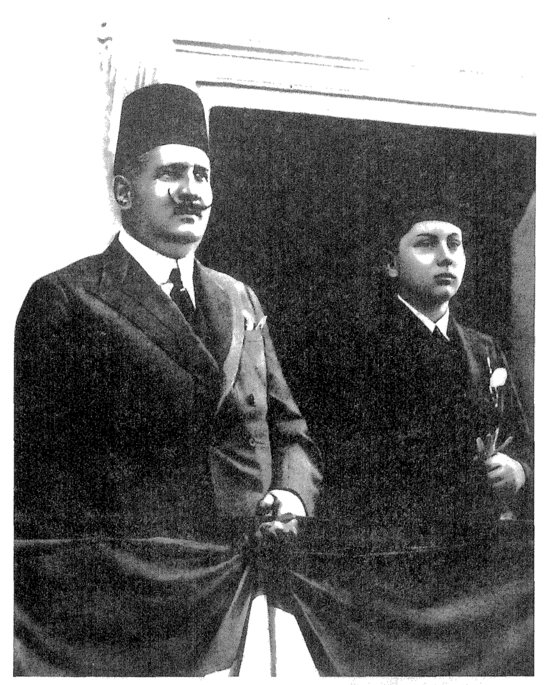


الملك فاروق الأول









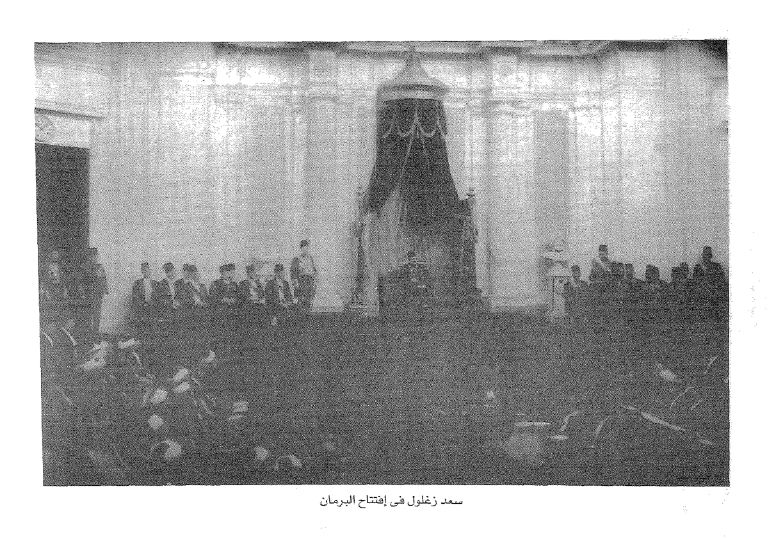
الملك فؤاد مع ابنه فاروق



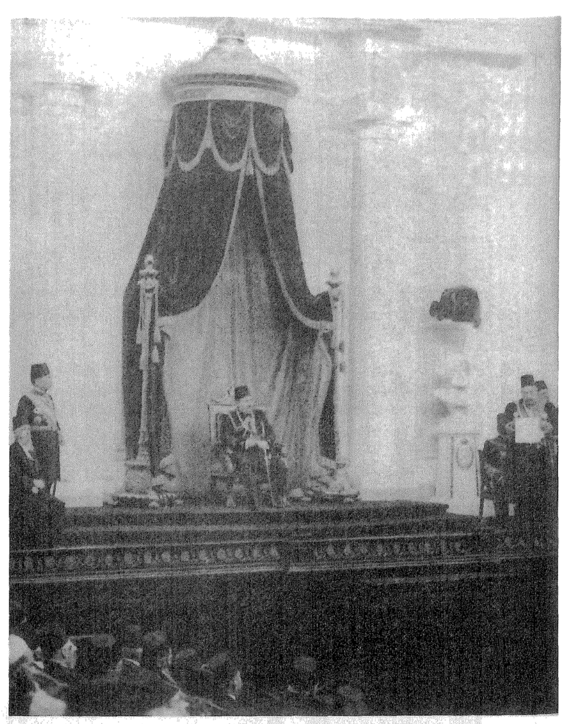
الأمير فؤاد وزوجته الأميرة شيوه كار



الملكة نازلى



سعد زغلول فى إفتتاح البرمان



الملك فؤاد يستمع لخطاب العرش يلقيه زيور باشا رئيس مجلس الوزراء



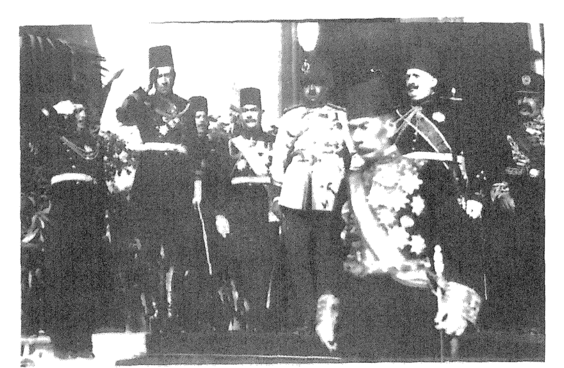
الملك فؤاد مع مصطفى النحاس



الملك فؤاد فى زيارة لمدرسة الهندسة ومعه رئيس الوزارة إسماعيل صدقى



الملك فؤاد وسعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء



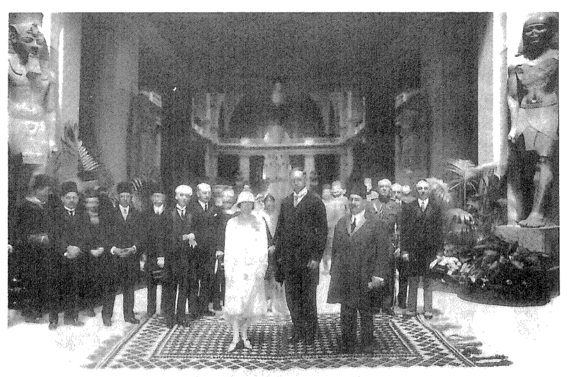
الملك فؤاد وملك الأفغان



الملك فؤاد مع ولى عهد الحبشة



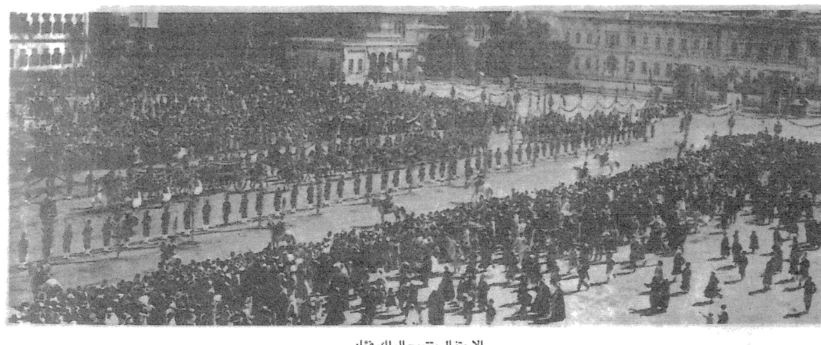
الملك فؤاد فى الجامع الكبير فى باريس



الملك فؤاد مع ملك بلچيكا والملكة إليزابث



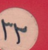
جنازة الملك فؤاد



الاحتفال بتتويج الملك فؤاد

الفهرست





يعتبر الملك «فؤاد الأول» من الشخصيات التاريخية التى اختلف عليها المؤرخون كثيرا، وكان لخلافهم هذا أسبابه.. فمن ناحية، عُرف عن هذا الملك مهادنته للإنجليز واصطدامه بالحركة الوطنية وجمعه لكل سُلطات الحكم فى يده.. ومن ناحية أخرى، عُرف عن عهده أنه عهد الإصلاحات المتعددة على كافة الأصعدة: فى السياسة، والدبلوماسية، والاقتصاد، والتعليم، والبحث العلمى، والفنون المختلفة.. وما بين هاتين الناحيتين ضاعت حقيقة الملك، وبات البحث عنها مطلبا ضروريا لكل مهتم بالتاريخ المصرى الحديث.

وهذا الكتاب دراسة موضوعية غير مسبوقة عن الملك فؤاد الأول، كتبه المؤرخ الشهير، الدكتور يونان لبيب رزق، بأسلوب سلس جذاب بحيث يناسب القارئ العادى والدارس المختصّ على وجه السواء، وهنا موضع تفرُّده وتميّزه اللذَين يتّسم بهما عن غيره.




6 221102 014526

دار الشروق
www.shorouk.com